كانت اماء اهل الجاهلية يساعين على مواليهن وكان لعبد الله بن أبي رأس النفاق ست جوار
معاذة ومسيكة واميمة وعمرة واروى وقتيلة يكرههن على البغاء وضرب
عليهن ضرائب فشكت ثنتان منهن الى رسول الله عليه السلام فنزلت ويكنى بالفتى
والفتاة عن العبد والامة وفي الحديث ليقل احدكم فتاي وفتاتي ولا يقل عبدي
وامتي والبغاء مصدر البغي فان قلت لم اقحم قوله ان اردن تحصنا قلت لان الاكراه
لا يتحقق الا مع ارادة التحصن وامر الطيعة المواتية للبغاء لا يسمى
ولا امره اكراها وكلمة ان وايثارها على اذا ايذان بان المساعيات كن يفعلن
ذلك برغبة وطواعية منهن وان ما وجد من معاذة ومسيكة من حيز الشاذ

مطول

اللهم صل على محمد وآل محمد صلوة دائمة لا انتهاء لابدها ولا منتهى لامدها

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی ۱٤٥٨٣
کتاب مطول
مؤلف تفتازانی
موضوع
شمارهٔ قفسه ۵۹۵۲
شماره ثبت کتاب ۷۲۱۲۷ / ٩٥٧١
۸۷۲۳
بازدید شد
۳۶ - ۳۷
فهرست شده
۸۷۲۲

هو

نقلت من خط خاتم المجتهدين الشيخ الاجل علي بن عبد العالي قدس الله سره ونور رمسه هذه العبارة بلا تغيير

هذه الابيات الطيبات مع هذه العبارة منقولة من خط السيد فخر المجتهدين خاتم المتبحرين ادام الله ظله العالي

هذه الابيات الاربعة مأثورة لدفع كيد الاعادي ينبغي المداومة عليها

كِفَايَةُ اللهِ خَيْرٌ مِنْ تَوَقِّيتْ — وَعَادَةُ اللهِ فِي الأَعْدَاءِ تَكْفِيتْ

كَادُوا الأَعَادِي فَمَا أَبْقَوْا وَلَا تَرَكُوا — عَيْبًا وَطَعْنًا وَتَقْبِيحًا وَتَهْجِينًا

وَلَمْ تَزِدْ لَحْقِي فِي بِرٍّ وَفِي عَمَلٍ — عَلَى مُعَانَدَتِي اللهُ تَكْبِيتْ

فَكَانَ ذَاكَ وَرَدَّ اللهُ حَاسِدَنَا — بِغَيْظِهِ لَمْ يَنَلْ مَا أَمَّلَهُ فِيتْ

كتبه الفقير علي بن عبد العالي حامدا ومصليا

نقله الفقير عبد الوحيد عفي عنه في شهر ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا
ببدايع الايادي وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم
على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته رزق الانام في اطباق
الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من
ينبوع الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة الشرف
والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين تلالا عليهم باهر الحق واشرق
وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين
فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استحقاق التعظيم
هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما فيها
الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على
نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح
لدقايق التاويل فايق تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة
ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل
كتاب الله ومفصله تقريب للعروض على فرايد مجمله ومفصله
قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارد شافية
عن اللباب الاكباد الى اسرار التنزيل بطهارة لباب الية
وضعف ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا لا يدرك
الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه
قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطون
من غير توثيق وتشييد يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل
والقال ويعتذرون من بور لطايفه على ذكر المقام والحال

لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم
ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع دقايق العقل
في ضمايرهم كل قد ضاع عنهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف
عن منهج الرشاد فهيهات التنبه لدقيقة البيان او التفطن
لنكتة خفية المكان واني بعد ما قضيت من تحصيل الفنون وطري
واجلت في مستودعات اسرارها قداح نظري بعثني صدق الهمة
في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه
الرجال على الرحلة الى جرجانية خوارزم لحط رحال الافاضل ومخيم
ارباب الفضايل صينت عن بوايق الزمان وحرست عن
طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم
والمعارف واقتناص الاوابد من عيون اللطايف وصرفت
شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان اداء الشيوخ
الذين حازوا قصب السبق في مضماره وابا حث الحذاق الذين
غاصوا على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح
كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاعلام
قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين
محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه
شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ وجدته
مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسايله
وعوايده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين منطويا
على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين ما بلغ عن غاية الاطناب
ونهاية الايجاز لا يكاد عليه تحايل السحر ودلايل الاعجاز شعر
ففي كل لفظة منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده
ومعاهده، وسدت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه
وعفت أطلاله ومعالمه، حتى شغرت ربوع الفضل على الأول واستوطن
الأفاضل زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والعقا
ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأماثل، بل هكذا يذهب
الزمان ويكفي العلم فيه ويندرس الأثر، لكن لما رأيت توفر رغبات
المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحقيقه، وامتداد أعناقهم نحو إحاطة
جمله وتفاصيله، وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من
مطويات الرموز والأسرار، إذ لم يقع لشرح يكشف عن وجوه خرائده
الأستار، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال
من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال، وبعضهم قد قصدوا السلوك
طرائق من غير دليل، فأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل، أخلفت
من اتساق التحصيل فرصا، مع ما أتجرع من الزمان غصصا، وطفقت
أقتحم موارد السهر غائصا في لجج الأفكار، والتقط فرائد الفكر من
مطارح الأنظار، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان
ومطالعة الكتب المصنفة في فن البيان، لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار
البلاغة، فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة، ثم جمعت لشرح
هذا الكتاب ما يذلل لك صعاب غرر حاته الأبية، ويسهل طريق الوصول
إلى ذخائر كنوزه المخفية، وأودعته فرائد لطيفة، وشحنته بما كتب القوم
وفوائد شريفة تحير بها أذهان الأذكياء، وغرائب نكت احتجبت
بنور التوفيق، ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق، وتمسكت
دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنبت في رد ما أورده عليه
عن مذهب البغي والاعتساف، وأشرت إلى حل أكثر غوامض المفتاح

والإيضاح، ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح
وأومأت إلى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين من الصناعة، وأغمضت
عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضت التأني كما
حظروا تحقيق الواجبات، وما فرضت على نفسي تشتهم في تطويل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف
رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال
فصرت إذا أصابتني سهام تكسرت النصال على النصال، وذلك
من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان، عند تلاطم
أمواج الفتن في بلاد خراسان، لا سيما ديار بها حل الشباب تمائمي
وأول أرض مس جلدي ترابها، فلقد جرد الدهر عليها سيف العدوان
وأباد من كان فيها من السكان، فلم يبق منها وطابها إلا دمنة لم تكلم من
أم أوفى، ولم يبق من حزبها إلا قوم بليد عجمي، كأن لم يكن بين الحجون
إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر، فطرحت الأوراق
في زوايا الهجران، ونسجت عليها عناكب النسيان، وضربت بيني
وبينها حجابا مستورا، وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا، وإلى الله
المشتكى من الدهر إذا أساء أصر على إساءته، وإن أحسن ندم عليه
ساعته، ثم ألجأني فرط الملال، وضيق البال، إلى أن تلفظني
أرض إلى أرض، ويجرني رفع إلى خفض، حتى أنخت بمحروسة هراة
حماها الله عن الآفات، ففتح الله عيني منها على جنة النعيم، بلدة طيبة
ومقام كريم، لقد جمعت فيها المحاسن كلها، وأحسنها الإيمان واليمن
والأمن، فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية، وخمدت
نيران الجهل والغواية، وظل ظل الملك ممدودا، ولواء الشرع بالعز
معقودا، وعاد عود الإسلام إلى روائه، وآض روض الفضل إلى آيه

ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ۞ ووصل حبلهم عقيب البتات ۞
واستظل الأنام بظلال العدل والإحسان ۞ وارتعوا في رياض الأمن
والأمان ۞ كل ذلك بيامن دولة سلطان الإسلام ظل الله على الأنام ۞
مالك رقاب الأمم ۞ خليفة الله في العالم ۞ حامي بلاد أهل الإيمان ۞ ماحي
آثار الكفر والطغيان ۞ ناصر الشريعة الغراء ۞ سالك الطريقة المستقيمة ۞
باسط بساط العدل والإنصاف ۞ هادم أساس الجور والاعتساف ۞
رافع لواء الولاية في الآفاق ۞ مالك سرير الخلافة بالاستحقاق ۞
المجتهد في نصب سرادقات الأمن والأمان ۞ الممتثل لقوله إن الله يأمر بالعدل
والإحسان ۞ الخالص طويته في إعلاء كلمة الله ۞ الصادق نيته بإحياء سنة
رسول الله صلعم ۞ خليفة ملك الآفاق سطوته ۞ والحق كان حداه آية
سلكا ۞ يحوم حول ذراه العالمون كما ۞ تزجي الحجيج ببيت الله معتركا ۞
يحيي نسيم رضى منه الزمان وكم ۞ سكاكن بلظى من سخط هلكا ۞
أطار صاعقة من نصله قبسا ۞ إلى السماك لواء الشرع قد سمكا ۞
وصادف الرشد منها كل معتسف ۞ قد كان في ظلمات الغي منهمكا ۞
فالدين صار قرير العين مبتسما ۞ والملك أقبل بالإقبال ممتسكا ۞
علا فأصبح يدعو الورى ملكا ۞ وربما فتحوا أعينا غدا ملكا ۞
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث
الإسلام ومغيث المسلمين أبو الحسين محمد كرت ۞ لا زالت أعلام
دولته محفوفة بالنصر والتأييد ۞ وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد ۞
وأقطار الأرض مشرقة بأنوار معدلته ۞ وأغصان الخيرات مورقة ببركة
سحائب رأفته ۞ فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام ۞ وشيد
بنيان الهداية إثر ما أشرف على الانهدام ۞ وأمطر على العالمين سحائب
الإفضال والإنعام ۞ وخص من بينهم العالمين بمزيد الإقبال والإكرام ۞

أقامت في الرقاب له أيادي ۞ هي الأطواق والناس الحمام ۞ فقلت
الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ۞ وأوهنت نسيان الأحبة والوطن ۞
وجرت بعيم الطافه مغبوطا محظوظا ۞ وبعين عنايته ملحوظا محفوظا ۞
فشد ذلك عضدي ۞ وهزني عطفي حتى رجعت إلى ما جمعت ۞ وشمرت
الذيل لتصحيح ترتيبه ۞ واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه
وتهذيبه ۞ وأضفت إليه ما سنح به في أثناء ذلك الفكر الفاتر ۞
وسمح بعوناته النظر القاصر ۞ فجاء بحمد الله كنز الدفونا من جواهر الفوائد ۞
ودرجا مشحونا بنفائس الفرائد ۞ فجعلته تحفة للحضرة العلية ۞ وخدمة للسدة
السنية ۞ لا زالت ملجأ لطوائف الأنام ۞ وملاذا لهم من حوادث الأيام ۞
وحصنا حصينا للإسلام ۞ بالنبي وآله عليه وعليهم السلام ۞ والمرجو من خلان
وخلص إخواني أن يشيعوني بصالح الدعاء ۞ ويشكروا لي ما عانيت
في هذا التأليف من الكد والعناء ۞ وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون ۞ وعن طريق الغي والعناد ناكبون ۞ وغرضهم تحصيل الحق
المبين ۞ لا تصوير الباطل بصورة اليقين ۞ وهذا النمط موصوف عزيز
المرام ۞ قليل الوجود في هذه الأيام ۞ فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد
وفشا الجدال والحسد بين العباد ۞ ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل ۞ فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل ۞ وما توفيقي إلا
بالله عليه توكلت وإليه أنيب ۞ بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله أداء لحق بعض ما
يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة
بالجنان أو عملا وخدمة بالأركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه

يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا
تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد
فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا
لم يقل الحمد للخالق والرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد
بوصف دون وصف بل انما تعرض للاسم بعد الدلالة على استحقاق الذات
تنبيها على الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان
ذكر الله اهم نظرا الى ذاته [illegible] على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة
على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه منا بان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على
ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة
اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على التجدد دون
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر
النكرة مثل سلام عليك ونحوه لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به
الاستغراق فالاولى ان يكون للجنس مبنيا على انه المتبادر الى الفهم الشائع
في الاستعمال لاسيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام
لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق
وما في على ما انعم مصدرية او موصولة اما لفظا فلا يحتاج الموصول الى التقدير
اي انعم به مع تعدد في المعطوف عليه اعني علم لكونه ما لم نعلم مفعوله ومن
زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف
او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي

هو من اوصاف المنعم اكمل من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور
العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس
السامع كل مذهب لكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى
التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل
احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات والحرف
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم
معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد
لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطا وهو الشارع ثم الشارع
لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتحقق بايات تدل على ان
شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق
بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلال نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه
رعاية للسجع والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء
للشارع المتقن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القرآن
لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على
انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح
الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجز لان الفصل التمييز

ويقال للكلام البين فصل بمعنى المفصول كفصل الخطاب البين من الكلام
الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون
الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل
بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعلى الكتب التي بعث
اعرابيا فصيحا بقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ
قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
انشاء الله في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع
غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والكوب
انتقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع
من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالوهبية
لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله
من هذه الطائفة مع ان هذا ادعائيه وكل حزب بما لديهم فرحون
اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية
واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في
نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف
الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق

والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى التصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما جاء به لتقتفى اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من
اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا
ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان الوحي يعرف ذلك
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين
العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز
من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراك حقيقته لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا
تحت علمه تعالى كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة
تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وتدبر ههنا
في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي عليه السلام ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالة
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي ما في النطق وضم بعضها الى بعض كيف
اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ

ولا لما كان للطايف العلمية مدخل فيه لانها تتعلق ببعض الالفاظ فلهذا
اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته
كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته
فلكل مسئلة مراتب بعضها اليق بها من وضع فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب
الكلام ولكونه اكثرها للاصول اي القواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله
جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الاجزاء عليه والاظهر انه جايز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير
تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى
عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فايدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على
الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد

والى التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا
لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي منطبق على جميع جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم
القيت الى المنكر يجب توكيده فانه منطبق على ان زيدا قايم وان عمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر
يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه لئلا يكون حشوا
من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه
اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
مد اليد الى شيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث
اضافة للمصدر الى الفاعل والمفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في اختصاره
تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل
المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب
والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى
ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون

واعلم انه ليس للتخصيص في اقتضائه تقديم المسند هنا مجال كما هو ظاهر لكن يمكن ان يكون للتقوي فانه لما افرط في وصف كتابه بالاوصاف المرغبة والصفات المثنية عن كمال العجب كان مظنة ان يتوهم انه مستغرب البتة ...

كان نفعا للاحتياج وهذا كما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط
المص في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا
وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر
منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث
واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوايد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد وزوايد لم اظفر اي لم اقف في كلام
احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوايد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم
على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها
لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب
في جعل المنقطات كتب الاية فوايد ومخترعات خاطره زوايد وسميته
تلخيص المفتاح وانا اسال الله تعالى لا يوف تقديم المسند اليه ههنا يحتمل
حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالكلام
الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي
وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال على تقديم
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما
في قوله نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المقدم كما صرح
به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا
اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان
المذكور اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول

ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول
والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلم منه كما
شرع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان كان
توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث
كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود
في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع
منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة
اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك فانهما اي الكلام وهو لما كان
يتوقف على التحقيق والتفصيل نهاية العلوم الثلثة وجب الاحتياج اليها
والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها
وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف
احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكر
صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب
من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان
هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا لا
شيء لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير
ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة

وجاءت ظلم لمن والفصح به اي فرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة
والكلام يقال كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النثر والنظم والمتكلم يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ
ولم يسمع كلمة بليغة والتوافقط في اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصف بها الاخيران
فقط فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير
الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة
الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص بان اللفظ
الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا
للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو
وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد
والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم
لمعان مختلفة لكون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة
تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له
ثم عرف كل واحد منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة
في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر
تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تغير

الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون من الشيخ والسكاكي ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون
فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر
النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل
عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في قول
امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في
البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ
اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح من استشزره اي رفعه
واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى
ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر
والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على
الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل
في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء
التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة
فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه

الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وهو ان
الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما
الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي
وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس
ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر منه وعادمن الشفة الى الحلق
لانا نجد من حسن نحو علم وقلة وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق
الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالمثال ولم يتعرض لحقيقته وبيان سبب التنافر
فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
المتقاربة في المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه
عربيا فلا يخرج فيما سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايد بعضهم بان اتصاف
وصف الجزء بفصاحة الكل مثلا لا يوجب اتصاف وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي
فاسد لانه ان سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم
الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير
تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكن يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح
والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى
الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال لما يحتاج في معرفتها الى ان ينقر ويبحث

عنه في كتب اللغة المبسوطة كما في تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي
حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي
جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت
به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم
وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تتكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال رجل منهم
دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو
مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما
اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في
الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله
وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لانهم لم يعثروا على هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستفيدا من السراج على انه لا يبعد ان يقال
ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب محكم اللغة فقد قال
سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع فلا يقال الغرابة كما يفهم من
كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي ما تقابل المعتاد وهي تختلف بحسب قوم
دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي ما تقابل العذبة
فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى
مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم تؤنس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر

والغريب في السلم الحسن منها في السلم ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع
كونه غريبا الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ واشباه ذلك وقولنا
بظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية ثم كونه مخلا بالفصاحة
اليه اولى فيما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالفصاحة معنى آخر وزعمت
ان … اللسان والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا اشتراك والمخالفة ان يكون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير
ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابي يأبى وعور يعور واستحوذ
وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شئ لانه كذلك ثبت عن الواضع فهي في حكم المستثنى
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قول ابي النجم الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمجه
السمع ويتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل
الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو
الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل
… كاتم واذ سعفوا او الجحيش واعلم انه قد ذكر هنا وجه ان الاول

… اللسان والا فلا تخل بالفصاحة
… هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الصوت
… كما عرف في موضعه وضعف هذين
… السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ مرتج
… ابيه وصوت طيب منكر وكم من لفظ
غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب ويستحسن للتلفظ
بالمستكره الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او قبيح وكذا الجحيش
والمرء دون … والرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى
ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يوجد لاسباب الاخلال له
بالفصاحة لا يمنع البينة بتغيير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت
باختلاف الكلمات كما يبين بالحادة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن كون
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كل كلام يشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء
الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان
كان مثل هذا الضمير اعني تقديم ضمير المفعول به على الفاعل جائزا عند الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله

والقطع وهي في النظم احسن منها في النثر
القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا و
كونه غريبا الاستعمال ثقيلا على السمع كريها
وذلك مثل تجحيش للتوحيد واطلخم الامر
غير ظاهر المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تعقد
المقدار لما يعم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر ورد عليك
اي مثل ان الشاذ والغرابة والمخالفة لا يخل بالفصاحة والمخالفة اي كون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد ونحو
ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف والاضافة الى يائي ونحو رحيوي والسموة
ونطط شيوه وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمجه
السمع ويتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل
الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو
الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب مبارك الاسم
لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر
لان ... انما الكراهة لغرابة اللفظ بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هي مثل
ملكا ثم ... والطبع وقد ذكرنا ... الاول

انها انما تؤدي الى الثقل فقد دخلت تحت الغرابة والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت غير طيب وكم من لفظ
غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع
باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او قبيح وكذا الجحيش
ولمع دون لحث ... الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى
ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يدعى لاسباب ... الاخلال
بالفصاحة ... فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت
باختلاف اللغات كالسين في ... ولفظ ضيزى ودسر ... في الفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كل كلام يشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء
الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان
كان مثل ... اعني اتصال الفاعل ضمير المفعول به جاء ... الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا * ادى اليه الكيل صاعا بصاع ...

المصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الهراء واصحاب الهذيان كقوله اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه
زهيرا على ما جر من كل جانب بيت لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب
اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه
ما هو دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد
في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا
اعتبار لطيف فهو انه يعلم ثبوت الدعوى كانه كشف منه اللوم فلم يشاركه احد
لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجو مما عابه الصاحب قال المص
فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل
فاذا انضم اليه امدحه ثانيا تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة
ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد
وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرار في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر
كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان منشأ التنافر جمع كلمة مع
اخرى غير مناسبة لها كجمع شطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الكافي مثلا
وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة
والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المعنى المراد به لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ

على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان
سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون
اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو
ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه
في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك
المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا
ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه
وتقديم المستثنى على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل
وهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ
وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم
الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل فينبغي ان يقال ليس مثله في
الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله
اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل
واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ

في دلائل الاعجاز والنصب توهم وتسكب عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع
وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه
كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر واضحكني اي احزنني وسرني
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة
الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة
الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال
لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كأنهما
تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي ألا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل يستعمل الجمود في مطلق خلو العين عن
الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما
لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع
انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط
عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في بحث بلاغة الكلام ومعنى
البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس
المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة
ليحصل الفرح والسرور وهذا اذا نصبت تسكب عطفا على بعد
الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب كذ

لكنه يجعله ولازمه ملازمة الامر المعطي للدمع فلا يطلق الا مرادا مطلوبا ثم ان بعض هذا
هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب
الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب
نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع
غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل
يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية
نهاية وهذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد
التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير
ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء
مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فلا يرد التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة مايترك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو
الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب
راكبها كأنها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها
متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها
وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي
ففيه اضافة حمامة الى جرعا وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
تأنيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهي معظم الشيء واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان
بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر

لان كلام من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات
المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة
انت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من
الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله عتيبة
بن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ او
غير مضافات كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث واذا اورد الحديث مثالا
لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا واذا اراد بتتابع الاضافات ما فوق
الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة
التكرار بالنسبة الى ما فوق الواحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول
هما ايضا ان اوجبا ثقلا وتنافرا فقد اخلا والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة
كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك
عبده وقوله ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم
ملكة هي قسم من مقولة الكيف وعرف القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي
قسمة ولا نسبة لذاته والحيثية والعرض مشعر بالمفهوم الاول العرض فقال
باعتبار عروضه والحيثية باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج
بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي
الاعراض النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ذكره الماخوذ وهو العرض

لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء
اوليا ثم الكيف اذا اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وهي
ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة
في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن
المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق
وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده
في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والكلام
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته
فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود
له بكلام فصيح وهذا ممتنع لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا
اردت ان تلقي على الكاتب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار
غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون بكلام فصيح
وقول البعض دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور
قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب للسبب
المتعين المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء للسببية والبلاغة في الكلام
مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى
الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها
ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى
الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه

حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين
وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم
كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له
وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف
والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير
ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية
كما ينبغي الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء
اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملة
نفسها او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فلا يكون راجعا اما الى الاسناد
لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص متبوعا
بشيء من التوابع او غير متبوع مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما
الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز
والاطناب على الوجه المذكور في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني
اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او
المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط

او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام
تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما
فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه
باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه
باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب
لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر
وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني
فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب
الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وليس بهذه القوة الذهن وجودة تهيؤ لتصور
ما يرد عليها من الغير والفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ذلك فمقابل
الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبت معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد
اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من
ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات
الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما او فعلا منفيا
او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام
آخر اذا اريد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا مع المسند
المنفي مقام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا

المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارا
مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه
وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ
ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ
لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتأكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وصنيع
هذا الايضاح تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال دل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة
له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته
للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار
ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما
وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد
القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه حتى ان
تنظر في كل باب الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد

وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج
اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال
مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير
ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في
الحروف التي تشترك في معنى تنفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا
من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن
وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل
موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور
المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها
ومن حيث هي هي ولكن بعرض طالب المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير
مثلا له مزية في لفظ وهو في آخر في غاية القبح بل في هذه اللفظ منكر في بيت
آخر قبيح والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من
حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له
الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا او
غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام وكثيرا ما نسب على ان ذلك لانه من صفة الالفاظ وما اشبه
معنى الكشف والعامل على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون

اي في كثير من الاحيان من ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلامه وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهنا الفاظ ومعان اول ومعاني ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ

المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبتها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها فانما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وذلك انا اذا حملنا كلامه على هذا فهو صحيح مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيم لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى ثانيا والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة بحسب اللغة اعني المزايا والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي حدثت فيه ويعنون بالصورة ما نتخيله بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم كما قال الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذة مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامة معنى اللفظ من الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به

ويكون هو الاصل العمدة وما وقع في الشبهة انه لا يتيح عاقل يقول بفصيح
والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما
تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان على
ذلك الوصف تلك الفضيلة يمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله
اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو
حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم
عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين لمن اتقنه واحاط به فلا يجوز ان
يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر اقصر
سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما
الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات
فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثيرا من مهرة
هذا الفن تراه لا تقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى
وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب
من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا
يجعل من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ اللسان يوجد ذلك تحقيقا
كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في
كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه احد اراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب
من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فمن لا يعتمد ما للفظ مع ان البحث في
بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني
فلا يدفع الفساد على ان الحق هو حد الاعجاز يعني مرتبة اي مرتبة للبلاغة
ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيد قول صاحب الكشاف في قوله

وجد واقعا اصلا فاكثرها اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظما وبلاغة فكان
بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وما البحث من الوهم
والسقط ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عايد الى الطرف
الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف
الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما في شرحه ولا يخفى
ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في
امتناع معارضته دون نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز
واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة
هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه أخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى
علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد
البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقرر على
ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلث وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البديع

مشتركة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والنحو والصرف
يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح
لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح
بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه
اي بهما يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد والا لربما
ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة عن
غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يعرف مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والوجه
منها فعل الواجب قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به المص يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره
وبطلانه واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم
لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد بهذين الامرين او تتوقف عليهما
ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق غير فالحاصل ان البلاغة
ترجع الى هذين الامرين وان الاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك
العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان والتحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح
من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو لانه مركب اجزاؤه
تمييز السالم من الغرابة يعني معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن
الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة

ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في
تكأكأتم وسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة
واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج
فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة
القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره
منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة
عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق
على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او علم
النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك
ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين
في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليحترز بها عما يجب ان يحترز
عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية
وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز
عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي
المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا
اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد
بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما وان الاول
المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ
لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم

ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة
توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم
يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة واما الفن الاول علم المعاني
قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه
زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل
الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون الطالب
على زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا مفردا بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة
فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه
وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من
تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه
بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم
نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي
او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد

اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد
عن هذين الاعتبارين ولذا يقال لله عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى
على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة
الجميع فغير ممكن لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض
فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل
المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم
المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير مثلا وهذا واضح الفساد وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ يقتضيها
الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد التشبيه او الاستعارة او الكناية ونحو ذلك
فان قلت اذا كان احوال اللفظ من التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي
بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحال المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله

الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال
بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق
كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس فمعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام
ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد
وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام
حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام
لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالمفرد مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام
في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا
في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق
عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة
البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له
اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه
اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على ان معرفة
حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى

علم المعاني وتعريفات الاشياء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام
السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين
بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف
بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان
يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد
فيتتبع فتاواهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب
من ادلتها التفصيلية ومعرفة الاول لا يلزم من قوله توفية خواص التراكيب حقها
الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به ويلائم المقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او
منكرا والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك
او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك
فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وهذا هو بعينه تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا
لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح
عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ ليس معناه الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل
تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات
البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب
من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فوقعوا في التي هم فيها
فكذا الى ما يتعلق بما لا علاقة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال

من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي
خارجة عن المقصود ا احوال الاسناد الخبري ب احوال المسند اليه ج احوال
المسند د احوال متعلقات الفعل ه القصر و الانشاء ز الفصل والوصل
ح الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء
لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتعلقها بوقوع
النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها فظاهر في هذا المقام لانه لا
يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان
يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء والخبر
هذا وجوابها في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد
يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما
ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام
البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه

او المسند فالذي يجب ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها
بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر
الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن زعم
تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد اكثر واطال فالاقرب
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما
عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا
ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له
مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من
احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا
سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع
وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء
ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر
في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر
في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد
الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق
هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور
واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكر المصنف بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات

والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع
نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع
قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما في نفس الامر فاذا قلت
ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان
النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل
قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد
خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد
كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان
خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم
جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو جازم يقبله والظن وهو الحكم
بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب
لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد

تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول
لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد
في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار
وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى حكم عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك
لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما
صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها
المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا
شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس
في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانه
لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا
الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه
نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان التسمية بشيء ليس
من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين
الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم
لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل
في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا

يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
بين المعنيين بوجه فنظر بما ذكرنا هنا وما قيل ان الجواب التحقيقي منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند
واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف
المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة
فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عليه السلم
الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي
ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك
المنافقون فبعث الي النبي عليه السلم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد
اي الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد
انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهي ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق
الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه
اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهو الاربعة الباقية
اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب ه

بتفسير اخص منه بتفسير الجمهور والنظام فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا
المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي عليه السلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو
ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه
اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء
يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعنده لطائرتهم
لا يريدون بكلامهم الصدق الذي يكون هو من اهل من اعتقادهم ولو قال لانهم لا
اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على عدم صدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا
في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم
الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان
المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون
يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب
عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افتقييد
الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا الاول
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد
له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

خبرا لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في الصحة نقل ائمة اللغة واستعمال العرب
ولا نم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي
زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث
واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري
في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل
على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه
ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يكون
مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل
العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر الوقوف ثم الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية
ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف
لما هو المصطلح في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها
الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح
للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدا بالبحث عن
الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه
يقع الصناعات العجيبة ويقع فيه غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام
لان الانشاء انما يحصل منه بالاشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت
واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال

الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم
المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا او مسندا اليه وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم ينسب احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا
اليه والآخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذاتا الطرفين ولا بحث لنا عنها
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية
عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها و
عكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله
لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم
ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكذا
[illegible] هذا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي
هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك
ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم
او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظها والمراد
بالحكم هنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه
اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى
لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفقوا على ان مدلول الخبر
انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى
او انتفائه والا لما وقع شك من احد في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفى اذ لا حسن هذا الا انما نعلم بذلك الشي ولما صح ضرب يثبت
الا وقد وجد منه الكذب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له لا يقال

الكذب ايضا ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم
بثبوت الشئ لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فما نكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه
معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت
فرح زيد تفهم منه انه فرح وعدم الفرح احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك
من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا مستحقا دائما فلا يصح قولهم بين مفهوم زيد
قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين
وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلول بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها
اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون هذه الثانية يمتنع
وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم
بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا
لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه
كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظ التوراة وهو مسلم العلماء
لكن شرح هذا الكلام في المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم
ولازمها استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده الشيخ في تفسير هذا الكلام حيث
قال لا يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من
الخبر نفسه عند حصول العلم الاول الذي هو علم به لكن الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل
فعدم حصوله عنه محال لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول بخلاف العلم بكون المخبر

٢٧

عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون
حصوله من ذلك الخبر ولذا قال لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان
حصولها انما هو من نفس الخبر بل على الاول يقول لا امتناع حصول الثاني قبل
حصول الاول على الثاني يقول مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
ثم لا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون
الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعالم كونه
حافظا للتوراة وقد يكون نسبة هذا الحكم فائدة الخبر بناء على ان شانه ان يستفاد
من الخبر فان قيل لنا اذا سمع خبرا ولم يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن
المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل لنا
ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه
لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر
ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر وانه حاصل انما هو عن الفكم بجهة العلم وهو حاصل
وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اي حصول
صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم
لكن هذا انما هو في تفسير المتن وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون
عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا الخبر
حين هذا ايا فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل
ثم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما
او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة
هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب
العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لان موجب العلم العمل والعالم

العارف بما بين يديك ما هو هو كتاب لأن موجب العلم ترك السؤال وهنا
هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة يجب ذكره موجبات العلم
قال صاحب المفتاح وإن شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد
صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني إن شئت أن تعرف أن العالم بالشيء أعم من عالم الخبر
وغيرها ينزل منزلة الجاهل باعتبارات خطابية لأن الآية مثال لتنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على أن قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان
لهم علم بذلك الشري لما اشتروه أي ليس لهم علم به فلا يشترون وهذا هو الخبر الملقى
إليهم لأن هذا الكلام لا يحتمل على أثر الأعمال أو على أن قوله ولقد علموا الآية خبر ألقي
إليهم مع علمهم به لأن هذا الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهو دليل على كونهم عالمين
به وهو ظاهر على أن شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم أشار إلى زيادة
التفهيم وأن وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره
في النفي والإثبات أي في نفي شيء وإثباته وما رميت إذ رميت وإذ كان
قصد المخبر ما ذكر فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو
وأشار إلى تفصيله بقوله فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة
أم لا فعلم أن ما سبق إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة إلى قوله والتردد فيه لأن الخلو
من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم
في الذهن ليس بشيء لأنك تقول إن زيدا في الدار لمن يتردد في أنه
هل هو فيها أم لا ولا يحكم بشيء من النفي والإثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي إن واللام
واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد وأما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة

وإن كان المخاطب مترددا فيه أي في الحكم طالبا له حسن تقويته أي الحكم بمؤكد
قال الشيخ في دلائل الإعجاز أكثر مواقع إن بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط
فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به فأما أن تجعل مجرد الجواب
أصلا فيها فلا لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول صالح في جواب كيف زيد
وفي الدار في جواب أين زيد حتى نقول إنه صالح وإنه في الدار وهذا مما لا قائل به
وإن كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده أي الحكم بحسب الإنكار
قوة وضعفا فكلما ازداد في الإنكار زيد في التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن
رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى إنا إليكم مرسلون مؤكدا بإن
واسمية الجملة وفي المرة الثانية إنا إليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وإن واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما
أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وكان الرسل دعوهم إلى الإسلام
على وجه ظنوهم أصحاب وحي ورسالة من الله تعالى بناء على أن الرسالة من رسول الله
رسالة من الله ولهذا قال إذ أرسلنا إليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح
إلى الكناية التي هي أبلغ وقالوا ما أنتم إلا بشر زعما منهم أن البشر لا يكون رسولا البتة
وإلا فالبشرية في اعتقادهم إنما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله
وقوله إذ كذبوا أي الرسل الثلاثة مبني على أن تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر
لاتحاد المرسل والمرسل به وإلا فالمكذب في المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى
إذ أرسلنا إليهم أي إلى أصحاب القرية وهم أهل أنطاكية اثنين وهما يوحنا
ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث أي قويناهما برسول ثالث وهو شمعون أو يونس أو
حبيب النجار ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا
ويسمى إخراج الكلام عليها أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الأول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث
إخراجا على مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال

كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر
فان قيل اذا جعل المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا
لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التوكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما
عموم من وجه لا مطلقا قلت لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان
المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من
كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء
الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا يحسن جعل الانكار كلا انكار ثم توكيد
الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا باثبات التاكيد وتركه وكثيرا ما اي
نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه
فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء
اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان
قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق
من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في
انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فنزل منزلة الطالب وقيل
انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة
ما الى جنس الخبر حتى ان النفس المتيقظة والفهم الثاقب يكاد يتردد فيه ويطلبه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان

زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في
التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر
اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن
نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض من عرض العود
على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعاه
الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل
لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك
فيهم رماح مؤكدا وعكسه ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا
ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل
والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد
لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه لا يتاملها ليرتدع
عن الانكار وعدم ذكره في لفظ الكتاب هنا من تصرف الناقلين في ايراد ما
وقوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به
لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد وثانيهما انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل
ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل المقصود المثال انه قد يجعل انكار
المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله
كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب

على سبيل الاستئناف مع كثرة الارتباط بين ذكروا له تأويلين احدهما ما ذكر سببه
السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون منافيا
لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى
ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكأنه قيل هو ما لا ينبغي
ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الكلام صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة
للانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وذكر الشارح ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي فوزانه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل
التكرير لكن المذكور في ذيل الايجاز تأكيد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه
وتأكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح انواع الكلام لا على مقتضى الظاهر ليس
في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى الملزوم فما وجهه
قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك
نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام له
واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد
الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق
مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو
خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي
الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله
في المفتاح ينطق عن سعادة جدك اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة

ساطع

ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كأنه قيل كيف ذلك الاخبار
والنطق مع انه رضيع في المهد فهذه الجملة من انواع الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه القرائن ونحوها مما لا يلوح
للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان علته له
فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المتشوف الى كيفية بيانه للاثبات
الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا
لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في
الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب
الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه لا يخفى ان في تأكيد
الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه
رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل
ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء هو
بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه
فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خصائصها [illegible] بدونها كما انه
من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة
النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان عددا
وان هم قلوا [illegible] انتهى كلامه وقد يترك تأكيد
الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تأكيده لكونه غير معتقد له ٥

لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد وقد يؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه
والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا بأقوى
الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم ونشئه من قبلهم لا في ادعاء انهم اوحديون
فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما
لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط ووجد
ورواج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على
ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه
قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان
لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون
واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه
لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من احوال
هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا منه
ولذا ذكر بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة
عقلية لم يقل حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه
مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما
جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال لانا اخترنا ولان نسبة الشيء الذي
ليس حقيقة او مجازا الى العقل على هذا القول بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسميتها حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك العقل

دون

دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب
مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له
وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج
وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث
الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني
على ان هذا من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من
هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان
ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد
الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم
الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو
ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم
متعلق بالظرف اعني له وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادخله
بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه
له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف
له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره

او

كذوب او لا كمرض وهات ولا شيء واضحة دالة عليه والا لرجح ما يكون المسند فيه
مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل
وما يطابق الاعتقاد نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط
كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها
فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا
ايضا اسناد الى ما هو له عند الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا
عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل قسمين احدهما ان يكون المخاطب
مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة
الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل
ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل يجب [illegible] كما صرح
به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه
لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به
ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد
والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم
مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة كما يدل عليه قول الشيخ
عبد القاهر انما كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فهي حقيقة والثالث انه غير منعكس لعدم
صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله

في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكر في تعريف المجاز اولا فان ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا
نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على
السرائر ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلم وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة
ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه اذ لو قلنا اريد
انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول
وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة لما
يعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما
في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول هو له على ما صرح
به فيما سبق وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا
مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان
اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف
من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر
فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان
يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى
نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام موجبا

عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات
فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد
بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء
اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك صائم وليت نهاري
صائم وما اشبه ذلك فليتأمل وهو اي من الاسناد مجاز عقلي وليس مجازا لغويا
ويسمى مجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير
الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول متأول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او
الموضع الذي يؤول اليه من العقل لانا اولت وتأولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز
وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقوله
اشار الى تفسير النوعين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع
شتيت كمرضى ومريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده
الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله
في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير
الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني
للمفعول به للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل
مجاز فقد استعير الاسناد لما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل
اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة والمجاز والاستعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في الاول المجاز

ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكاف
والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع
حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب
الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس
في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة
مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر
وان كان في لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لانه بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا
من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه
من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهار صائم في الزمان
ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وقد يراد بالتأديب
السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف
الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل
وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه
مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا
الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء
الكتاب والكلام فيما مر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله
نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب
فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه
ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس حقيقة
ومن اشار بان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور

من قبيل الاول اذ الفاعل هو الحكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد والمهم فضلا وعذابه
يكون مما بين الفاعل واسنده الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر
عند صاحب الكشاف ملابسة ما اسند اليه الفعل لفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي
ان يسند الفعل الى شيء يلابس الذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى
السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو
قوله تعالى يجعل الولدان شيبا ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية قلت الجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او
غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما
حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه
الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او للمطلق
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في تعريفه اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه
كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شائبا والليل والنهار
ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا نحو طاب
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فيقدر فانه يحتمل التحقيق
واعلم ان هذا المجاز قد يؤدى عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في نحو لم يبل
النوم اذ هو من المجاز العقلي حيث جعل النوم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها
فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي ولكن وقولنا
في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا ه
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده
ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع

ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي حاجة في بيان فائدة
هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو
قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة مع ان القيد يخرجها جميعا قلت الرمز الى ان
صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع وقال انما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع
وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة
نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض المعترض
عليه بانا لا نم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه
بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند
العقل ما يقتضيه العقل وبرهنه لا ما يحكم عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة
كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وتقرر وهذا غير
ما في نفس الامر لامكان تقرر الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض
الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يخرج كل منهما شيئا
خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود
بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من
دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بان مراده بما هو
عند العقل في نفس الامر ويرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف

حالها انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واحترز بالتاويل القصد
الى اسناد الى السبب لان اسناد الى ما هو له في نفس الامر بالجملة ان اراد بغير ما
هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند
المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا
قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر المتبادر اعني ما يصدق عليه انه اسناد
الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فدخل
فيه مثل قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي
التعريف مما لا يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت
الله البقل وخلق الله الافعال بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحوه
قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له
في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري
واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان
يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول
فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص
عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ناشيا من ارادة الخاص
بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا المقام مستصعب قوله
ولهذا اي لان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاويل فيه لم يحمل نحو قوله
اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام
لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاويل حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه

اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع
وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي
الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطي او اسرعي حال من الليالي على تقدير
القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي
فما تتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال
عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل
الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على
انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى
جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في
الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية
مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه
بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه حقيقة او مجاز وان السكاكي
يستبعد منه اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كان المختلفين

وانحصار الكلام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون
فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز على ان قولنا زيد نهاره
صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب حياني ملاقاته للحبيب
اسناد الاحياء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب
السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته
اي آيات الله زادتهم ايمانا لم يعلم منه قوله او نحو قوله ايمانا لا لالتباس والظن
اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود
ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب
يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس
لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما
لمن الناصحين يوما منصوب على انه مفعول تتقون اي كيف تتقون يوم القيامة
ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة
وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه قد شاع عند تفاقم الاحزان
الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في
الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا
هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان
سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله والمسبب ابليس ومثله ليغبت الربيع ماشاء
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع الرفاق على انه اسند اليه
وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي

من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة الحقيقة
لفظية كما مر في قول ابي النجم افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من
المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره
كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام
عن الموحد فانه يعني الموحد المحق انه ليس بقائل بالمذكور وان كان الدهري المبطل
به في قياده مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل نشأ هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الا هو لكن
امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه
عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز اللغوي
لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة
اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية
اي لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل يُرينا صفحتي قمر يفوق سناهما القمرا
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما
اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني
بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت

لي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اني يضرب المثل
بي لهلاكي في محبتك فمن جعل الفاعل الحقيقية في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
عليها بعض الناس وهو رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال انه
اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت
الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو
اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى او الوجه فالاعتبار اذن ان
يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود
حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على ثقة
من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره
وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر
من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه
المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد
بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير

المدبر

المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل
المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل ثم يفرد بالذكر وينسب اليه
شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم
ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب
من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس
كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص
يدفق الماء اي الصب في قوله تعالى خلق من ماء دافق و يستلزم ان لا تصح
الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي كنهاره صائم لبطلان اضافة
الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم فلو مثل بقوله
فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوقع للتشغيب لان قوله
نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاسناد انما هو في ضمير المستتر لان نهاره
كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين و
يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لا
لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه
و يستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله
تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس
كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم
يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية
لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابها مبني هذه الاعتراضات على ان
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهو
وهم لظهور انه ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع

حقيقة بل اراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه تدعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا
المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع فيجب ان يكون
المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا
بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما في
الذي اراد لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس البناة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع
مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه
قادر مختار مثل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح في
كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من
باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا
نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هنا شخص صائم مطلقا والعيشة
نفسها من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في الضمير
والمعنى هو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو صح لزم من اضافة المسمى الى الاسم فانظر
الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان
على التركيب المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة

وخفي

وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له الا حقيقة
ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس
قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز
اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية
ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة
مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام من لا يجوز بغير توقيف
الباب الثاني احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه
مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد
وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان
كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة
عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان به لان وجود الحادث عن عدمه
والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به
لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان
الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع
اشارة ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اذ القرينة دالة عليه
فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو
في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه
انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك
والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى
اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة
بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت

الى

من الدليل الاضعف الى الاقوى واما قال التخييل لان ادال هذا الحذف ايضا
هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاستناد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل
فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما واهانة
او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا واهانة او تاتي الانكار لدى
الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول اردت به غيره او تعينه
او ادعاء اي التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره
او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك
كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكا
يمنع عن السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه
مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظايره كما
الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد
لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا او بعد
ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد
يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل على ما يجب اسناد الفعل المفعول لا
يفتقر الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل ليتاتى الغرض الداعي الى
الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل
ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه ابلغ من التفخيم مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة
او الطريقة ففي الحذف فائدة لا توجد في الذكر وهي التبليغ من العظامة الى حيث لا
يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت

كيف

كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال له سائل عنه امالا لان بحكم
ان يجري على لسانه ما يحويه لفظاعته واضجار المتكلم واما لانه لا يقدر
على استماعه لايحاش السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل
ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون
تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت
كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او
استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام مع
الايجاء ويجوز ان يكون حيث استعمال الازمان وقد يكون بسط الكلام في مقام
الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك
من شيخك فتقول شيخنا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية
او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مقام القرينة
وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل
المسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار والغرض
المعتمد عليه بانه ان كانت قرينة تدل عليه ان حذف عموم الخبر واراده تخصيصه
بمعين وحده فما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليها امر ثالث كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره
واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه
ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له
لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى

وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يعلم منه
ان المراد كل احد ولا يتعين بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكر ما صير قرينة
واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون
مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نم المنافاة بين
وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة
واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم
في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض
من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك انه كلما
تحقق الحكم متى كانا ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك
زيد حافظ التورية فافادة تمام فائدة تقتضي اتم تخصيص هو التعريف لان كمال
التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه
لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض متفاوتة اشار اليها بقوله فبالاضمار
لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي
الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا

قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان
اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل ان
ان اكرم اليه او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن
كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لقصد العموم وكذا قوله لما
اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب
معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند
اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية
المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء
بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا
القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها
ما يحصل به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة

تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا وانا لك بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا
موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بعينه اي بشخصه لفظ يعين احضارا
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص وبعد التسليم فالتي يكون احترازا عن سائر
المعارف ولا يكون لتخصيصها ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم واما سواه
انما وضع ليستعمل في معين يقتضي انحصاره الى ما ذكر بعضهم من ان معناه اول
زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف
فاسد لان قيد اول زمان ذكره لا معنى له لان الكلية وافادتها الجزئيات المرادة
في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه
ابتداء نحو قل هو الله احد فانه اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها
حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم
انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله
كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما
لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد
لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما
المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او
اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له العلم

نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتساب
ابي اللهب يدل على ملابسة اياه كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو
الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال منه الى لهب
اي جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين
في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية وهذا يدل على ان الكناية انما
هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لهب او جهنمي سواء كان اسمه ابا
لهب او زيدا او عمرا او غيره ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى
ابي لهب لم يكن من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا
في الشخص المعين لكنه ينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه
الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون
من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما
يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان تقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف
مدلوله بالعين والقلب بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا
جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى ما يشار اليه بحيث الخ وهذا لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة بجملة فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فتدبر

لقيت من قريبة اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مفردا
لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مفردا بالك فهو وان
تخصص بكونه مفردا بالك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص
فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها
وهذا هو المقام الصالح للاصول ثم المص قد اشار الى التفصيل الباعث الموجب
له والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان
معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته
التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من
راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه
وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة
ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها
يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الفحشاء دليل كونه
غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها
زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثل في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وما هو نص في
زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في تفسير المسند اليه بيت السقط
اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على
عدم خوفهم التعادي منه ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من الايضاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته التي
ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن
مثالا لهما لما ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نزعت مع الغواة بدلوهم
واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن
الطبيب من قصيدة يعظ بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي
غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطأهم
في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت
مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المص بانه ليس فيه
ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان الكر
والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون
اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن
على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول
الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت
الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك

السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان
الله او الرحمن وغير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء
التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا
هم الخاسرين فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن
الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي تبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل
ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن
زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه
وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر
فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء
البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة
الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار
ومظان فحول العلماء قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة
والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم خرج
بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا او كذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان
الذي سمك وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض
لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في معنى الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال
بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا الباب اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار
الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي
على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم
او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي

سبني

سبني اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام
الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان
اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا وبعيدا فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية واما الغرض الموجب والمرجح فقد اشار اليه
تفصيلا بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله هذا ابو الصقر
فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يعيشون بالبادية لان فقد العز في الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق
اولئك ابائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذاك او ذلك زيد اخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق
بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
مما يعرف من الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق بنظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتنكير
وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا
وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على
اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اي شيء كان
ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب

تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير
لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار
اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فساءني ذلك الضرب لان المحكي
عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وساءني هذا الضرب
اي هذا المذكور عن قريب عنه وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه
حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله او ذلك قسم عظيم لعظمه العظيم
لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب
المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء
وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي
ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك
ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام
للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب
واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر

الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة
الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه
والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد
لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد
للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل
او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان
ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحد في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك
عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل
من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان نحو ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا
وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحد في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنس
فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحد في الذهن

واذا اطلقتا على الواحد فاما اردت الحقيقة ولزم من الكلام على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد وضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا فيها بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد والذي مع اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس فهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما اشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف اذا كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام فيها المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب في ان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع الذين انعمت عليهم صفة لقوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلام في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصده ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فاما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد

باعتبار الوجود وانفهام القريبة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجيء في اول بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلق على ما يفيد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والذكرى والرجعى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على ان التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين واثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير

معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار العدد وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان المثال على مذهبه قلت
الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في
صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من
نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف
التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح ينفتح عن ذلك في غير موضع ولو
سلم فالمراد التقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول
ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا
وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق
المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة
ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما اورد
البيان بلا التي لنفي الجنس لا يختص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحتمل عدم الاستغراق والنكرة في سياق
الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في الابتداء نحو تمرة
خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا ابا
ذا الفتى وفيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل

او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل
او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان
قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو
سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك في المعرف باللام
بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا
القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم
والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك
ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
استيعاب الآحاد والجمع يقتضي استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال
جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف
المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين
من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع
داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم
للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد وفردين منهم
فهو تحكم بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح في
اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من
العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب
الكشاف في هو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي

هو الفرد والعوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها بعض لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من باب
شك في الشمول والاحاطة لان القيد في هذا الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى
غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن للكل
من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام
باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوجيه
بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان
قصدا الى ان بعض عظامه مما اصابه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم
سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد
مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلام الكشاف ايضا مشحون به حيث قال
في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى انه ما يريد شيئا
من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم
عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني
لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة
ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا
الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم
بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فمثل هذا الا
تهافت وايضا لا دلالة للمفرد ليشمل كل جنس مما سمي على هذا المعنى ولكنه قيل
ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه

الفرق لا يؤيده عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم
بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما صرح الائمة وشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر
عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر
وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه
كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية الجنس وزان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم
فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب
اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية
قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى
الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع
المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله
عنهما ولم يقصد انه مذهب بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد
بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول اليها افهامهم
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن
الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتناع وصفه
بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد

الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا المجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
أسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة
من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف جميع الاجزاء لانه هو بعينه
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضاره المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي
مهويّ وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد
ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع
والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد
الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير
المسند اليه المضاف وهذا ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او
لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر
او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد وقد يكون الاضافة لاغنائها عن
تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه
يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
وكالتقريع نحو ... علماء البلد فعلوا كذا وكبيان الشأن السامع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او الاذلال ونحوهما نحو صديقك
او عدوك بالباب وفي قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا
الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا

لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة نحو تملك واختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اولاف
الاضافة جنسا ونحيا كقوله لم يدلك على خوان الارض الحمة من ذا يحصها على
جنس الأنسي وذلك لان اسم الفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف مثلا
قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه علم انه يجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد
اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله
وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه
والاوفق بتأديته او التعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا
لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر
يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر
والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير
باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمثبتات بها
وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا نحو وان
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا
ناظر الى التعظيم وقد جاء التحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم
والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم
المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع
كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن

النفح بحسب السآمة الى حين المدح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى
ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد
من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او
من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة هنا
في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يحتمل الشدة والضعف وان اراد
ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر
بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم
والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او
شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح
الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان
العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه السلام اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير
غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من
افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب
وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح انه كالافراد للنوعية لتنكير المسند اليه
حتى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم
بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا
اذ المعنى بكل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف
ظاهر لقصد صاحب المفتاح الى التمثيل لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله
ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يحتمل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا يحمل التنكير على ما يفيد
النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق

وبهذا يحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب
ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس
مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة
الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا
ولا الى ما ذكره بعضهم من ان نحو قولك ما ضربت الا ضربا يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من افراد
الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير
وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن
العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا
اي بعده ... من حيوتك وفي سائك ... يسير من عصيان جودك
واحسانك وعطاياك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا
صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى
ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا
نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والقائل يكنى بهذا البعض عن نفسه واما
وصفه اي وصف المسند اليه اذ الفصل ذكر التوابع وهذا الفصل عن التنكير جريا
على ما هو الكتاب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقد تبعا السكاكي على التنكير
نظرا الى ان هذا الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتبارا به
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب
هنا والاوفق لقوله واما بيانه واما الابدال منه اعني ما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه

فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول
في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من منسرح اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين
قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي
يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما نعت
لاسم ان او منصوب بصفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله
الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي
فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه
وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع
الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو
رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه
كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او
ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا
قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان
يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا ليتمحض الوصف للمدح
او تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كالبيان ونحو قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من

خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افادها
الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد
موقعها والمفرد الذي ينسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي فيها
التنكير ويحتمل ان يكون هذا مراد من قال ان الجمل نكرة والا فالتعريف والتنكير من
خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يحكم بها لتعرف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب
كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة
القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس الخ
ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا
قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال انما
جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا
بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند
المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام
والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما تأكيده فلدفع توهم

اي لتقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا
بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او
السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه
صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير
والقصد الى دفع التوهم كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث
التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من
ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل لم يرد به
التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت لا تعرف فانه يفيد تقرير
الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم
بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير المحكوم
عليه على ان السكاكي لم يورده بحيث تحقيق الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل
بل انما اورده بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن هذا كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل
في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل
هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر في المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم عدم التخصيص
والاظهر ان مراد السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير التخصيص
الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل كل رجل عارف وكل انسان حيوان
التاكيد الشمول لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس بشيء من التاكيد الاصطلاحي
ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المفتاح
على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر

ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت
او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش منشؤه
ان تكريره تحقيقه بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وان القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم
ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي
وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان
بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع
من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال
كل منهم بشان وبهذا يزداد التقرير والتوزيع على الجنس ولا دلالة لاجمعين على
كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز واما
لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه
من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع
ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما
نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما وان اسناده اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي
رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما
بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر مخصوص بعث

ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما نحو
الرجل فعقيب المسند اليه بعطف البيان فللايضاح باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد
وما يلزم كونه اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يجيء عطف البيان
لا لغرض الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح
كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان
لعاد وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان توسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل
فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم
البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمومن العايذات الطير
ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجريت على الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل
زيد فان الحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه
اشعار بكونه علما فيه من الصفة فان قلت قد اورد المص لهذا قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وكذا في البيان والتفسير واورده
السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك
قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد
انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا
البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما
هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا
للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل
لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين
من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات
جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضا لهذا الغرض وتفسير الوحدة

الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال
على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما
والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده بهذا الكلام وقوله يؤكده اي يقرره
ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ
محفوظة كما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين
اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان
كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب
الوصف فالآيتان مشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير فان
في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض
وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على
ما حررت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمص على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه
عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع
ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد
من متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنس
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان
اريد انه لم يذكرها ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة
لانها انما تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على
هذا المعنى ويكون الغرض من الدلالة عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرها فجوز

ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على التثنية والوحدة ويكون الغرض من هذا
بيان المقصود وتفسيره كان الظاهر ذكر البدل على معنى الدوام والغرض منه
التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف
وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام
المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه
الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن
ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح ان يقال
وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ المعنى
انما هو على اتخاذ الاثنين من الاله على ما صرحوا به واما الابدال منه اي من المسند
اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلان
الفاعل هو نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل
وفي لفظ المفتاح اشارة الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في
بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين
وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو الرجلين اثنين اذ جعلناه بدلا يكون بدل
الكل من الكل دون البعض لانه يصدق عليه اثنين هو عين ما يصدق عليه الرجلين وسلب
عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل
منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره
منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع
في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير
قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول واعمله في البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه

الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف
التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لانه من
التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع
اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط
لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن
ايضاح اليه لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون بدل
الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في الايضاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند
اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على
تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير
تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا
او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد
فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة
الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم تدل على ذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان
فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتفصيل المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها في ذهن من الضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب

الفاء جي بجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات
كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فلا تفصيل
المسند في حتى انما هو بحسب الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول وللتفصيل بها معا قلت
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه
الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجعل الامر انه اذا كان كلام فيه امر زائد على مجرد
اثبات الشيء او نفيه عنه فذلك هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام فهذا مما لا
سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع
في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما
جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك
عمرو قبل زيد او بعده بمهلة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء
من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لان المعنى الذي يأكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع
عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر في القصر بهما
كونه مثلا لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن
لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن
عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئك كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لان

للاستدراك وهو رفع توهم تولد من الكلام المقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صحيح
في انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم ينقل احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع
ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا
يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم
مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن
ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء
زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور
عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامه في بحث القصر ومذهب المبرد انه
بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت والحكم متحقق الثبوت له فمعنى
ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال
او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على
مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت
مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كبدل
الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح
مطرد في كلامهم لا يحتاج [illegible] للتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او
التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار
زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة
فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وما يتعلق

السكاكي من حروف العطف أي المفسرة والجمهور على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها
ودونهما تفسير الضمير المجرور من غير إعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد
أو فصل بقوي عند الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته وأما الفصل أي تعقيب
المسند إليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولا ولأنه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا أولى من قول من قال لأنه لتخصيص المسند إليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه لأنا نقول إن معنى تخصيص المسند إليه
بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند إليه وجعله بحيث لا يعدوه وغيره كما قال في المفتاح
أي لتخصيص المسند بالمسند إليه وحاصله قصر المسند على المسند إليه وحينئذ فيكون
راجعا إلى المسند على أن التحقيق أن فائدته ترجع إليهما جميعا لأنه يجعل أحدهما مخصصا
ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه أي المسند إليه بالمسند يعني
لقصر المسند على المسند إليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد
لا يتجاوزه إلى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فإن قلت الذي يسبق إلى الفهم
من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند لأن معناه جعل المسند إليه بحيث يخص
المسند ولا يعدوه قلت نعم ولكن غالب الاستعمال في الاصطلاح على أن يكون
المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر أي ذكرته دون
غيره وجعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر فكأن المعنى جعل المسند إليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه ألا يرى
إلى قولهم في إياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومنه التبس
من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه يكون لقصر المسند إليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون حيث
قال إن معنى التعريف في المفلحون الدلالة على أن المتقين هم الذين إن حصلت
صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا أن معنى لا يعدون تلك الحقيقة أنهم مقصورون

على صفة الفلاح لا يتجاوزونها إلى صفة أخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدرب
في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم ألا ترى أن قولك فلان هذا إشارة إلى معنى آخر للخبر
المعرف باللام أورده الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال اعلم أن للخبر المعرف باللام
معنى غير ما ذكرت دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد أنه البطل المعهود ولا جنس
البطل على سبيل المبالغة ونحو ذلك بل تريد أن تقول لصاحبك هل سمعت
بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى
يستحق أن يقال ذلك له وفيه فإن كنت قد تصورته حق تصوره فعليك صاحبك
يعني زيدا فإنه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه طريق قولك هل سمعت بالأسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وإنما نحا فلان صاحب الكشاف
إنما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بأن فائدة
الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة
المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص أي قصر
المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص
والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون في
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو إن الله هو الرزاق أي لا رازق إلا هو
أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم
إلا التقوى ولا حسب إلا المال قال أبو الطيب إذا كان الشباب السكر والشيب
همّا فالحياة هي الحمام أي لا حياة إلا الحمام وأما تقديمه أي تقديم المسند إليه على المسند
فإن قلت كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشاف
بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له

مع التقديم اسمه وترجمه الذي كان قبل التقديم وتقديما على نية التأخير كتقديم

المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل

فتجعله مبتدأ نحو زيد قام ولو خره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند

اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثم هو الضرب الاول وكلا

ايضا مشعرون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه

اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري

الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف

فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر

من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا الكلام ولاجل هذا اشار المصنف

الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل

لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان اللفظ ايضا ان يكون ذكره

قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون

سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان

رتبة العامل قبل رتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما

سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه

ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق

الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها

فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان

ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كما في نظم السقط وقبله بان

امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول

بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد

آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفقنس على ما وقع

في الشروح لانه لا يناسب السياق واما التفاؤل المسرة او المساءة للتفاؤل

او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول

عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في

الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار

وقيل الدلالة على ان المط انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على سبيل الاستمرار

لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على بعده

الفعل عنه حالة فانه على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب

فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب

المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المط لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول

خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من كلامه ايضا معنى خبر المبتدأ

اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمط بالجملة الخبرية انما يكون

تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الضرب

مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل اذ لا يتعرض عند اثبات

وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الضرب مثلا نعم لو قيل على

المفتاح لا ثمرات التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع

كما سنذكره في بحث لو التي للتطويل ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة

تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في

مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد

هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا التفسير للشيء باعادة لفظه

ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروطا بكون

الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل

لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتقرير ابن الفعل

بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد
الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر
في قوله نحن عرفت بعز مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا
الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه
فهو ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا شديد
لكن سياق كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص بنوع خفاء عند القاهر فانه
اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المحقق بقوله وقد يقدم المسند اليه
ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي
مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان
الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما
انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل له لا نفي القول ولا يلزم منه
ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح
ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت ولا احد غيري
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله
غيرك فتقول له انت قلت لا غيرك فتقول انا ما قلت ولا احد غيري قصدا

الى انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره
كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح
ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد
نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان تثبت لغيره ايضا على
وجه العموم لما تقدم قال المحشي لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن
المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل
الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب
الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس
على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم
انك رأيت كل احد لانه في الايجاب لا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل
بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وهو يضاف الى المتعدد في قوله تعالى لا نفرق بين
احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسره في قوله تعالى لستن كاحد
من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة
منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض وظاهر كلام الصحاح ايضا يخالف صنيع اللغة لانه قال هو اسم يصلح
ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا
اسم بمعنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى
ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان
احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم الحكم المذكور

فائدة

وكلاهما باطلان لان هذا التركيب جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا ونحو ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ان يعني فلا يكون
لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد ههنا بمعنى الفرد من الواحد مثله
في قوله تعالى قل هو الله احد او ان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت
جمعا من الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم منه نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب
كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق
على الغير انه لم ير احدا او عدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه
ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي مرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب
الكلي يستلزم السلب الجزئي فيلزم ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره
المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا
لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم ما ذكر وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا لما
كان عاما لوقوعه في سياق النفي لزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك
وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل
فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما بقي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه
المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو
اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب فالتقرير بحاله واعترض
عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني
عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير
احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك

او انت تشارك الغير فنفيت عنه وحصرته في نفسك فهذا السلب اعني عدم
رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل
فقط وهذه من الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة وكلها
انهم لم يتفطنوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو
ما انا قلت هذا مثل التخصيص في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
فنقول تحصيل الكلام انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكم المثبت
يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون
حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك
انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته
واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت تشارك الغير
كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت تشارك الغير واما نحو
قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن
اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت
تشارك الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما
فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت
ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح
ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا
اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد
قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون
هو الكلام فاذا اعتقد مخاطبك ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا
او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك

او انت تشارك الغير فلابد وان تقول له انا ما ملكت شيئا قط انا ما اكلت اليوم
شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي
لم افعل شيئا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس كان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد ملك
شيئا او اكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال انا ما ملكت شيئا انا ما
اكلت شيئا انا ما رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه
الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستقيل للمرة على من اصاب
في نفي الفعل واخطاه في من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او يشاركه
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد
ان فاعله هو المذكور وحده او يشاركه الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدا
لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر
عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك العموم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي في غير حاجة حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض
النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي
ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاءه
حرف النفي يقتضي ذلك جوابه انه قد يستثنى مثل هذا عن تقديم المسند اليه وايلاءه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور فيه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون
المنازعة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك انا ما ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان
ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا حاصل لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في
هذا الضرب المنفي الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا تكون

زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا البحث ذكره العلامة في شرح المفتاح ان
التقديم يقتضي ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفس عين ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين فيجوز
ان يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال
يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت
المنازعة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد
مضروبا له بهذا الضرب الذي غلط في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا
لانا نقول المتعين بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المنازعة في فاعله فيكون هو ثابتا
لزيد ومنفيا عنه هذا ﺣ وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى
ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه
فالاستثناء انما هو من الاثبات في ذلك النفي فلا يكون من مناقضة النفي في شيء كما اذا
قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقدت ان ما ضرب كل احد الا زيدا
وانت في كلا الشأن فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكر
المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثره في قولنا ما انا قرأت القرآن
الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل
القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة
للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا ﺣ والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان
ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا
مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على
من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم

مشاركة اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك
انفرد بالسعي في حاجتك او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني
قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه
ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك
لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل
صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على
دفع الاول نحو لا غيري وعلى الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوية
الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر
في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب
تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا
فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي
للتقوي ولم يمثل المص له ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه
فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولهذا ذكره بلفظ كذا
لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن
الضمير المستتر وانت تاكيد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره
ومعنى لا غيره انك لا تغفل عن عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها واسند اليه
الغير وانما اسنده الى الغير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه
ان نفي الكذب مختص فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك انا و
سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته
وقد وقع خطاء منه في فاعله فقصدت ازالة الخطاء بل اذا قلت اي المثال الاخير

ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب تجوزا او سهوا او
نسيانا اي في الفاعل مع انما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في
بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والتابع
العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يرتضيه
الظرفاء الا في التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير
علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك لتفيد
وجود السعي منك مع من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت
في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يجمع
الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما
يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود
السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه
فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني
فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب
في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه
الى الغير لما هل كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان
على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه ما بني والشيخ تبين
عن الشيخ هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني على منكر
افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني
اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد
القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر
فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل
النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب في هذا الكلام اي قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة

او اعتقد انه امراة وتجاوز الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس
الرجل ولم يدر ارجل هو ام امراة او رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز
مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي
من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل
على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على
المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان تقصد به الجنس او الواحد كان التخصيص
ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا
كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله
يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة
فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي
وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلاث في ان قولنا زيد عرف لـ
على الابتداء لكن لا على سبيل القطع لاحتمال التقديم وكرر ذلك هنا زيادة التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تخلف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد
الاختصاص بشرطين احدهما اي الاول ان يجوز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر انه

عطف

عطف على يجوز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان
لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء الشرط الاول
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليه بقوله جاز تقديره التاخير كما مر في نحو انا قمت
ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم
لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت
جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فتجب ان لا يفيد الا
التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل
بدلا من الفاعل اللفظي فيكون فاعلا معنويا فقط كما في التاكيد وهذا معنى قوله واستثنى
المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني
قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انه اي التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا
بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا
عند الضرورة ومن ثم خص المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا
الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا جاءني رجل
على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب
فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد
المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهمه ولا يلوعه
واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند قصد ان المهر شر
واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب

الاشر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى
شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي لا
شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والوحدي
فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بجعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر
المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر وللقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب السكاكي ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة
الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالموصوفة فلا يتعين ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا
يصح في الموصوف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء
على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا ويدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخويك فهو في معنى ما ضربت الا الاكبر وفيه
اي وفيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما
واما ما كان تجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يستقل الفعل
بدونه والتابع يمكنه على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقوله المؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام
فاعلا واما اذا جعل مبتدأ والمبتدأ مقام ضمير فلا فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل
تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا كما تعتبر في جرد قطيفة

فليعتبر

فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما
التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله
حيث ما قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك
الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وفي بيت الحماسة
لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة النكد ثم اشتكيت
لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على
قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند التخصيص
ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل
جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة
ولهذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا
موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم
البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ
قائم ههنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما
يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق
على الشهر ويكون قوله ذلك الشهر بدلا عنه او تفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على
الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز
تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم
يقل به احد ثم لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير
التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر
ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
التنكير فهو وان لم يصرح بان ذلك للتخصيص سواه لكن يستلزم كلامه ذلك حيث

قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء لا يقال التنكير

انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا يرد

بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لعدم دلالة

حينئذ الكلام على التخصيص وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه

لكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص

النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كان قولنا رجل جاءني

بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نزاع في امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه

لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس

الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي

لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال فالحق

يقرب دون ان يقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في

انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي

شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب

والغيبة كالا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله

وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه

اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في

التقوي وان في عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة

الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف في مثل هذا المعنى فليتوقف وشبهه بالجر عطفا

على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة ولا

في صلة الموصول فانا نحكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ال

هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة

في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما

كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاول فبناء على

قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم تجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء

فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي

عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه

لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا

للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم

الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند

الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا

اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا طائل تحت هذا

الكلام وما نرى تقديره على المسند كالالازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية

في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي ايجاب

نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير

حمل على الادهم وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب

بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص

اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس

وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت له او النفي عنه

بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير او النفي

وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب

ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع لغير من

غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتحقق الانخداع ولا شك في ثبوت عدم

الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اذا استعملا على سبيل

الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه لانسان مماثل ومغاير لمن اضيفا اليه

كان قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جني وانا المعاقب فكم في كاتبي ليس بالتقديم

فان التقديم ليس كاللازم منه قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة

تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل له وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة
التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول غيرك يخشى من غير ذنب اي ضربا لم
ينشأ من ذنب كان قولك غيري يفعل كذا معناه انا لا افعل فيه امام او يستعمل
فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من عليتيه الا لكونه اي يرى تقديمه كاللازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها
نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سبق والتقديم لكونه مفيدا للتقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل
الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب الوضع ان يجوز التاخير حيث لا يحصل الا
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ
وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي
بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك
رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يفيد التقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير النفي عن جملة الافراد وليلا يلزم ترجيح
التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم النفي
والتاخير مفيدا لسلب العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان
التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعمال كل بناء التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا نعم ولو لم

يقيد بما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يجيب
في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت
اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اما انها موجبة فلان افراد الكلام عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد
جعل جزءا من المحمول لانه لا يصح عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا
المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذا المثال ولهذا جعلناها في قوة السالبة
الجزئية والايجاب في الجزئية اسم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي
القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما
كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم
بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان
يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد
ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد
لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم
بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل
ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتعين
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس
معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان

سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي
عن كل فرد نحو لا شئ من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض
وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان
المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه
بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي
وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد
العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في
الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل
الافراد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فح يجب ان يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد فيكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم في
يجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون لفظ كل للتاسيس لا للتاكيد واما
بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخرج عن افادة احد هذين الامرين المفيدين فعند
انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم
يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا يلزم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ الانسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد

ايضا

ايضا اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا لهذا المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس
كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما
افاده ح نفس الاسناد الى كل لا شئ آخر فيكون كل للتقوية ولما كان لقائل ان
يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع
آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا دخلت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم
يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا
على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلنا
للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة
ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا
يتم قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم
كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا
يكون كل تاسيسا في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم

بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد وثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للقسمين والمستفاد من لم
يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم
كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن
جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله
فليتامل ولان لكون المستفاد اذا اخت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية كما
ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع
لا يقال سالبة مهملة باعتبار السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل بيان كمية
افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها
والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على كونه
قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة بالمادة لا سور فيها ثم اذا القصد
اذ بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة
ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم
يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين
ونحو ذلك نص عليه الشيخ في دليل الاعجاز والاشارات وهنا يجوز ان يكون
هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كاللام في
الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر
في نظريان كلمة كل تاتي لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء
كان الخبر فعلا كقول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي
السفن او غير فعل كقولك ما كل متمن لامر حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية

او التميمية او معمولا للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على اخرت في حيز النفي واما ان
يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولا وكلاهما ليس بسديد لان
كلا منهما داخل في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولا للفعل
المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان تقع فيها معمولة نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم
وغير ذلك مما لم تشد المذكورة او لا تقع نحو ما كل متمن لامر حاصلا فان
خصصت التاخير بالفعل لم يخرج عنه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته
اعم من اللفظ والتقدير دخل فيه الصنفان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف
واما ما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان
يقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه
فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا
على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما لم يدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يسوقه المثال المذكور والمعنى بان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولا للفعل المنفي اما فاعلا
لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لانه
كلا اصل فيه او مفعولا له كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او
مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد ... اذا
على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا
ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم
وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او تعلق بها
كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا

وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل اداة العموم معمولة للفعل او
الوصف المدلول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما اخذت كل الدراهم
ونحو ما كل الدراهم اخذت انا وما اخذت انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض
متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال
قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد
ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل
ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن
داخلا في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم
النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي
عليه السلام اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم
النفي وشموله كل فرد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال الشيخ
المعتمد في اثبات هذا الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن
وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وثانيهما ما روي انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان
فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان وذا لانه

لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي يناقض السلب الكلي لا
السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر فيما اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية كزيدا ضربت وليس في نصب
كل هنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه
المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر عن
النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلهم ولا ضربت
كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت
عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة
تلجئ اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب
بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدمها
لما اشتملت على ضميره لان وضعها لافادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه
ولما اضيفت الى المضمر كان اصلها ان يتقدم ما ذكرنا او في حكم المقدم الا انهم استعملوها
مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها عن التقوى عما هي عليه فلذلك لم يقل الا
كلهن بالرفع والنصب ولا يقال الا ان كلهن هذا كلامه واما تأخيره فلاقتضاء
المقام تقديم المسند ويجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار
لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير

لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة
والتزام تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل
ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
والتفصيل بالاسم مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو من هذا الباب في
احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع قال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك
لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولقات للابهام
المقصود في وضع الباب والتزام تفسيره بالنكرة اذ لا يصح قلت قد انفرد هذا الباب
بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان
للمفرد او للمثنى او للمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه
اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا
وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثل نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل
كما في قولهم هو او هي ... عالم مكان انت او القصة قال ... ايضا خلاف
مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث فضلة نحو
هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه راجع
الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير ... هي هند عالم وان كان القياس
يقتضي جوازه واما اضمر الشأن والقصة ... يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله
فقضيهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر
ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى تنظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه

معنى لما جعل الله النفوس عليه من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له
في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون مضمون
الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو انه باب يطير وهذا اعني قصد الابهام
ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضي
التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يجيء
اي ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن
دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل
وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر
موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن
او لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء
ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله من المطلع اوت عليها لتظلام دواق
وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم
اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول
ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه
كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته
او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر العلم انقنه
زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله
هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس

كأنه يري السامعين ان هذا الشيء المتميز هو الذي له ملكة الصنع العجيب
هو الحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ف
معنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه جعلت عينه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه
عند ما كان جيش ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي
التهكم بالسامع والتجربة كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب
المسند اليه قول ابن دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي
احزن من شجي يشجى من علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي
احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء
انه قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه
عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اي يقصد اليه
في الحوائج ونظيره من غيره اي نظيره في وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه
وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا للمأمور مرشدا الى الامتثال والاتيان
به مثال لهما اي لتقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة وقطع
الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي

الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال
او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
حيث لم يقل انا العاصي لما في ذكر عبدك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من
وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا
بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب
الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال
السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط
اذ فيه تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول ادنى بقوله بل
كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين ولفظ مطلقا
زيادة من المصنف ليس بصحيح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه
او في غيره وسواء كان كل منها قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد ولكن
كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير
السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على ما ذكرنا انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله ... التعقيب

فطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروى بكسرها فخفض بها
المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات
لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم
والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق
آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المفتاح
في الافصاح واما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم نعتبر هذا
القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا
ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر
او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا لا يقدر قد يدي وفي التنزيل أأنت
فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها نحو الطريق
الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في
اياك نعبد واياك جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى
بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة
فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان
يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وبالسبق الى بعض الاوهام من ذلك

كلام الامام المرزوقي ظاهر في ان الضمير عائد الى انا وكيف ان يكون عائدا الى الموصول لكونه مستكملا في الغرض حيث حمله على التكلم كان الضمير الخطاب ... على الظاهر لولا الالتباس

ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء
قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى
يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان
الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه
من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار
مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا
وهو ان يكون التعبير ان في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله
لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم
من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات
لنريه وتتماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق
آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مخصوص
بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود الصحاح العائر قذى العين
ففي الابيات في كل بيت عند السكاكي التفات ... منها وبات له ليلة
من الالتفات المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور
وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب
الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في
ان مذهبه السكاكي موافق لمذهبه فانه قيل يجوز ان يكون احدها في بات
والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار
الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة
الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب

الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن
الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الالتفات
في ليلك الى الغيبة في بات قد احتمل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني انتقالا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نم ان
الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون التفاتا واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى
هذا الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك
حيث لم يقل من بعد ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد
الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بنفسه
حتى يكون التفاتا واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سبق فالتعبير في الجميع هو المخاطبون فان قلت
ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف
مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان
لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم في قوله من بنائه جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم
ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره
فيه عند غيره وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند
السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف
مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الخلاف بينه وبين غيره ثم الحق
انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى
على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر
في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك
للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب
وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم كقول علقمة بن عبدة طحا بك

اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب
في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين
ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبال
على الهرم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث
لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على اسناده الى ليلى والمفعول
محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من
الغيبة الى الخطاب وقوله بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور
وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا
الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم
ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه
والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله
من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب من ان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره
بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس
من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت
الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء
هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك التفات عند
الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو خال عنه

اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات
فليس منه لان المخاطب بهل يرجوكم بنو كنانة وبقوله اولا كانت وقد يطلق الالتفات
على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق
المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات
الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر
معنى فيتوهم ان السامع اختلج في قلبه شيء فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم
يرجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه قال وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان
الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام
وقد يختص مواقعه بلطايف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات يعني قوله تعالى مالك يوم
الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف
مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين
والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة
الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء

اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره
وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من
اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون قوله
بيانا للعبادة ليتلاءم الكلام ويكون العبادة لها لذاتها لا لوسيلة الى طلب الحوائج
والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه
ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم
الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لانه لما تعلق العلم به دخل في التميز والحق فيه
فكان تعليق العبادة بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر اسمه
توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واجله
وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليستقيم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب
تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن
سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه
تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه
ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر

اورده على اقسامه منه وان لم يكن من المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى
تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى من خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب
الذي صدر عنه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما
اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول
القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج في حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على
الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل
الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان
يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير
بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من اصفد لا ان يصفد اي يقيد
ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون
حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف
على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير
ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او
المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا
عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال
الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض
من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت
بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك

ومعالم

ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم
ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم
من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما
ينفقون واجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق قد ذكرنا على سبيل
التفنن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض
هكذا اي النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع [illegible] الكلام ليس في كلام الله اكثر
من ان يحصى ومثله اي مثل التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع وكذا التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي له
يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد
على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال ودع يكون معنى لواقع سيقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة
الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض
فيا بحال اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة
وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع
للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان ثبت جوازه في نحو قوله تعالى ان
الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين يقع وذلك يوم
يجمع له الناس من التنبه على الفرق بينهما على ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر

مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك
موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا كعرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم
ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وذلك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند
المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوه
الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
اي ذهب المرود من الناس وانقضوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على الوصف
سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان او غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصيل المعاد الذي
لا وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود
فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل
لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها
بعد الهمزة كقولهم ارجل في الدار ام امراة وجاز عطف على ظبي لان قوله امك قائم
اكثرنا ان تحيص وبين في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
بخلاف هل زيد قام ثم لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة
كما يقال رجل شريف كان اباك ثم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل
هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون
امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اي ما وقع ه

وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي
في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل
كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة ارجاؤه اطرافه
ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي
لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى
لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه فاشعار
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان
لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ايهام عكس
المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا اي القصر بالسياعا اي الطين بالتبن والمعنى
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن يستطاعا والقائل ان يقول انه متضمن من المبالغة في سمن الناقة
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
والثاني ان يتضمن ايهام عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله لما عرفت وقدما
اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في اعرفت ولم اصب يعني لم اجرح وذلك لان الجذع
حداثة السن والقروح تقدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح
ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال الاقدام غر والرأي مجرب
فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود والحق انه
ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب

ومعناه لم آلف مناصبة لشيء الفيته ووجدته اي لم آلف بهذه الصفة
بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وكيس معناه لم اجزع لان ما قبله
من الابيات يدل على انه جزع وتحير بسبب الدم ولان قوى الكلام الدال على انه
جزع ولم يثبت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحير فيها من المطالب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد ارا
اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجزع واما جعله بمعنى لم آلف فلا
قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم وركاكة الكلام على اثبات الجزع لا ينافي ذكر
لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجزع في هذه الحال بل جزعت
جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم آلف فالانسب ان يجعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما
اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة
عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له ندم في الاقحام ولم يتطرق
اليه تقاعد عن الاقدام وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب
وذلك لانه قال المعنى لم انصرفت وقد تلمت بما اردته من الاعداء ولم يبالوا
بالارادة واني وانا على بصيرتي الاولى لم يتبدل لي تحكم ولا تغلب في اختيار
التلاق والاتلاف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي
وتكرر مباراتي **الباب الثالث** احوال المسند اما تركه فلما مر في ترك
المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذف وفي المسند ترك اشارة الى ان المسند اليه هو
العمدة العظمى والركن الاقوم والحاجة اليه اشد واتم حتى انه لا بد منه
في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قصدا لمقتضى المقام لعدمه كقوله اي قول ضابي بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فان صاحب
المأوى رحله في منزله ومأواه وقيار اسم جمل ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر
على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار

ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما لافراده ولامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر كان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان
احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
آخر والثاني انه مرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان
مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر
في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير
ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية
على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما
دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء
في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والصابئون الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على
جملة ان الذين آمنوا الى آخره ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ومباحث لا يحتملها المقام وقوله نحن
بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن
الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت
منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا حزني كيف واذيت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى

كان هذا الخبر مترعا والمبتدأ ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان خبر المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام
ولو انهم قدروا المحذوف مثل ان يقدر بريا اي كنت منه بريا ووالدي بريا
بريا وكان الخبر مترعا والمبتدأ ايضا مترعا فيكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد
قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود
فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة يدل على مطلق الوجود واذا
اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل العقل على
نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى
حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا هي السببية التي يراد بها لزوم ما
بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازم للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ف
فاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت في كونه مفعولا
به لا ظرفا وجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف اي لا يكون هنا فاجأت الجملة وقال
المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد ولهم
تقديرات بحسب اذا الزمانية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ
لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا
وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا وفي السفر الذين
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هنا
ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل
مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان
عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة

لشأنه والمترجم عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمقر بعيدا
مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا
على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر لفظا ولم يقيده اي بدون ضيق المقام
فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم ل
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة
والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم
فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد
والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب
فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم
المختصون بالشح البالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة
المبتدأ والخبر يعني كان قولنا انما سعيت في حاجتك هو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان لو
انما عرفت عنده الاختصاص جملة فعلية وانما ليس مبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام
صريح في مناقضته فيوجه عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين
حذف المسند اي فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وترجيح حذف المسند اليه بانه
اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر وللاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لا يدل على حصوله وبان في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا
وحمله على حذف المبتدأ توافقه دون حذف الخبر وبان قيام الخبر به قرينة حالية

على حذف المبتدأ وليس على حذف حرف النداء اي لاجل قرينة لفظية او حالية دالة
نظر لان وجود القرينة شرط للحذف اذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا حالية
اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير عن صادر المقام مما يفهم منه
المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ والمنصوب نقل الكلام على
كون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المقصود من قوله
صبر جميل اي اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على انه اجمل من الجزع وبث
الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الهنا او الآلهة
ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين
بواحد في وصف ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون
المسند مبتدأ على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو
قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه
اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند
وتقدمه على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد
ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد
بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير
انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وفي تفريع القدرة على المفرد احتراز عن نحو
الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام ام قعد اقام زيد ام قعد لان كل
بدل من فاعل فعل واحد ومع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق
نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال

محقق

محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن
الفاعل الاصطلاحي فممنوع وان اريد السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم جعل الاولى ان الله مبتدأ والخبر جملة فعلية لتطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اتم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن
سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كأنه
قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من
يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي
المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي
يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من اطاحه اي اذهبه اي اهلكه
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح
واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات والمطيحات وما يتعلق بمختبط وما
مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل عنه الى المضارع استحضارا لصورة
ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وجوه ان يجعل الفعل مبنيا
للمفعول ورفع المفعول المسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا وذكر الفاعل

اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا و ذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم
ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجهول فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد
اسند الى مفصل و لا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى و ان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى و قد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه
لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال و لا يبعد ان يقال قد اسند
ثلث مرات اثنين اجمالا و واحدا تفصيلا و بوقوع نحو يزيد غير فضلة بل عمدة
المسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة و بكون معرفة الفاعل
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب و هو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل
و لمعارضة ان المفعول نحو ليبك يزيد بنصب يزيد و بناء الفعل للفاعل
على خلافه بسلامته عن الحذف و الاضمار و اشتماله على ابهام الجمع بين المتنافيين من حيث
ان نصب نحو يزيد و جعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل
و تقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل و بان في
الطباع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع
و اعز و اما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل
و لا مقتضي للحذف نحو زيد قائم و من الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو و لئن سألتهم
من خلق السموات و الارض ليقولن خلقهن العزيز العليم و من التعريض بغباوة السامع
نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم و منه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله
أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم و غير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما
او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد و كالاسناد او ان يدل على تعجب من المسند اليه
كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه و قطع ... نحو ذلك
و حصول التعجب ... لان القرينة انما تدل على نفس المسند و اما التعجب المستلزم
للسامع فبالذكر المستغني ... ظاهر و اما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه

غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا
للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا و اما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب
من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر و قوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوي الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب
التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم و نحو ذلك او يقال تقوي
الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام و انما لم يقل مع عدم قصد
التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
و رجل جاءني و اما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر
الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي و اجيب لصاحب المفتاح
بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية و انما التاكيد مقدم لا مبتدأ و المسند
مفرد لا جملة كان سعيت انا و قد عرفت ما فيه و وقع قوله غير سببي موقع الفعلي في
عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا
لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد
حكم بثبوت الشيء للشيء و نفيه عنه و للقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند
السببي لانا نعني المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق و زيد انطلق ابوه هو منطلق
و انطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ و ظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق
او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
و قد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم و هو اما بثبوته له او بانتفائه
عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف
و هو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا
الثبوت بالفعل حقيقة لا تنتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية و اذا كان
المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده

ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف
في زيد منطلق ابوه ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون
ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق
مع ابوه جملة ولا يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد
السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي ولا كان
المناسب ان يورد في الفصل مثالا من هذا القبيل لانه لغاية اولى بان يمثل
وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق
ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف
فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو
زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه ابعد فيه فهو الجملة عبارة المص ادخل
ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم ابن سبيتين
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين
جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال
وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ التقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى
يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك ضبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر
امثلة المسند الفعلي ايضا على التفسيرين مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا
مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منها مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل هنا
ضائعا ولذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير

تقوي

تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند اليه فلو كان قصده امثلة لافراد المسند لكان
المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع في ضابطة الافراد ذكر الفصل
وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسير بحالا يكون مناسبا وهذا ظاهر
لفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
لم يفسر لاشتهاره وتفسيره ضبط وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد
انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون
ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
قام هو لانه احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم
لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت
به وزيد ضربت غلامه وزيد كرمت ... وزيد ضربته ونحو قوله
تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الخبر وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك
المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعلق اثبات له لك اليوم بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا
يستند على الاسناد اي بعدم بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما
فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ به
اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه جعل
مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لانه مجرد اسم الفاعل والفعل ليس بمبني على ما عرفت من تفسيره
والثاني نحو عمرو ضربته اخوه فان ضرب فعل اسند الى بعض وهو اخوه ثم علق

على ما قيل وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند
السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد
تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول
اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع
الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب
ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا هو المراد من ان المسند السببي لا يكون الا
جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا
هو الزمان وضميره هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان
المسند السببي كونه اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت
كونه كذا وح يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو تعقيل كلامه كما ذكرنا
اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو
الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلوات الماضية والباقية والآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على الحكم
وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم الامس او الآن او غدا فانه يحتاج الى
قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو يفيده بلا قرينة مع افادة التجدد

الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل والتجدد والحدوث
فمقتضى تجدد الكل وحدوثه تقتضي تجدد الكل والظاهر ان الزمان غير قار الذات
لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف من بني تميم او كلما وردت
عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيها فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه
وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ولحظة
بعد لحظة فلحظة يعني اني على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكل
بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعني
لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا
وهو مما يجتمع فيه الدوام لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دائم من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو
الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان
وذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت
به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله
ويزجيه وفي قولنا زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير فرق
والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب زيادة البعد الموجب
لتقوية الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان
ما هو نحو المفعول والتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان ز

زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وقد ذكر كان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اي تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للمعنى في هذا المثال حكم الافعال لانه الحال اي اشغل ابهامه وهذا النوع احق بتحقيق كون هذه الافعال مقيدة بهذه قال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي فلا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على ان في نحو

تقييد المسند الخبري وان نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عطف ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد بناء على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم

بين المفسرين وتحقيق المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر
ههنا في إن وإذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المتعلقة في علم المعاني وإذا للشرط في الاستقبال
لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى إلا على الحكاية
أو على ضرب من التأويل وأصل إذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فإن قلت كما أنه يشترط
في إن عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط أيضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بأن إن إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له قلت لأن الغرض بيان وجه
الافتراق بين إن وإذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلا يتعلق به الغرض ولذا ذكر صاحب
المفتاح أن الأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو إن تكرمني أكرمك حيث لا يعلم
القائل أتكرمه أم لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع ولذا قال إنما
في نحو إن لم أكن لك أبا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة فظاهر أن الجزم ههنا
إنما هو بلا وقوع الشرط لأن الشرط هو انتفاء كونه أبا له فلو لم يشترط الخلو عنه أيضا لما احتاج
هذا المثال إلى التأويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم أن الجزم فيه إنما هو بوقوع
الشرط ولكونه أي لأن أصل إن عدم الجزم وأصل إذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لإن لأن النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك أيضا غلب لفظ الماضي
على لفظ المضارع في الاستعمال مع إذا لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع نظرا إلى
لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وإن كان بالنظر إلى المعنى على الاستقبال لأن إذا الشرط
ينقلب الماضي إلى معنى المستقبل مثل قوله تعالى فإذا جاءتهم أي قوم موسى الحسنة كالخصب
والرخاء قالوا لنا هذه أي نحن مختصون بها ونحن مستحقوها وإن تصبهم سيئة أي جدب
وبلاء يطيروا بموسى أي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء
في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولذا عرفت تعريف الجنس أي الحقيقة لا الاستغراق وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما
جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه وتحققه في كل نوع من الأنواع بخلاف

نوع الحسنة فإنه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بإن وبإذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى
وإن تصبهم حسنة ولئن أصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو أن عدم الكثرة وعدم القطع
بالحصول إنما هو في نوع معين وفرد معين إذ ما من نوع من الأنواع وفرد من الأفراد كما يدل
عليه التنكير فلأن القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما وفرد ما إذ لا يتحصل
إلا في ضمنه فالفرق بين نحو فإذا جاءتهم الحسنة ونحو إن تصبهم حسنة غير واضح اللهم إلا أن يقصد
به نوع مخصوص ثم إنه قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز أن يكون تعريف عهد وزعم أنه أقضى لحق البلاغة وذلك لأنه إن أراد العهد
على حسب الجمهور فغير صحيح إذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام إشارة
إليها ولو سلم فيجب أن يكون القصد إلى حصة معينة من الجنس والمقصود أن الحسنة المطلقة
المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وينحط فسادا ما قيل إنه أقضى لحق البلاغة لكونه أدل
على تصلبهم وغباوتهم حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها أن يشك في وقوعها كثيرة قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وإن أراد به العهد على مذهبه بناء على أن
الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب أعينهم لفرط احتياجهم
إليها وكثرة دورانها بينهم ويكون أقضى لحق البلاغة لما فيه من الإشارة إلى هذا المعنى فهذا
بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من أن تعريف
العهد أقضى لحق البلاغة بمعنى كونه أدل على جهلهم وغباوتهم لأن الحسنة وهي الخصب والرخاء
قد صارت لكثرة دورانها بينهم بمنزلة المعهود الحاضر من تعريف العهد لأن الأدل على أن هؤلاء
الذين يدعون أنهم أحقاء باختصاص هذه العطايا من الحسنات ولا يشكرون الله
عليها في غاية الكفر اعتقادا وأسوؤهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس إذ
ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لأنه قد يسلم الأولى دون الثانية
ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فإنه قد يعذر الأول دون الثاني وأما لفظ إذا فلأنه
إذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فيراعى لفظ إذا وجاء بخلاف الجنس فإنه لا يلزم
وقوعها من حيث هو جنس على أنا نقول إنهم إذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس

الحسنة فقد دخل فيها المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود
وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي
فتمتنع دخولها اذ اعليها لكون ممتنعا لا وجودها واذا جعلت الحسنة من الرافعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وصح بطلانه وما قيل انه اقتضى لحق البيانية لكونه
ابعد عن الانكار وادخل في باب الالزام فكونها اشارة الى صحيح جايز لا يلزم الاتحاد
والحاصل ان هذا القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد
الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب
والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى للاحاطة والسيئة
نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة
نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها
فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس
الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجه
قلت اما الاول فلان النظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل
والى ان الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات
ففيه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقيق بان يكون في حكم
المقطوع به واما الثاني في قوله تعالى فلان السياق في الموضع التكثير المدلول عليه بقوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه ففيه بلفظ اذا والماضي على ان مثل
هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك متجاهلا خوفا من السيد وكما اذا
استطلت ليلك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا تجاهلا لكونها
ونحوه او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فماذا تفعل او تنزيلا اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن
مقتضى العلم انه لا يؤذيه او للتوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله
على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض
المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحوه نحو افنضرب عنكم الذكر
عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد
صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط
وهو كونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان المقام الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض
والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما
لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او عادة يجب مقتضى المقام ان لا يفعل
ثم فرض المحالات يعني ان يكون كذا او كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام
دون ان المعلومة ان يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمقطوع بلا وقوعه
فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول انما يصح في هذا المقام تنزيل
منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن بديع الكلام
انه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وانه
من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بلفظ الشك على سبيل الفرض
والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله لم
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء اي ان كان هذا حقا على
انكار والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقادهم باطل تعليق بالمحال
ومنه قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط
على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين
فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل له القيام قطعا

وقوله تعالى إن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بالنسبة إلى المرتابين يحتملهما أي يحتمل أن يكون
للتوبيخ على الارتياب وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لهم إلا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله وهو الآيات الدالة على أنه منزل من عند الله
وأن يكون للتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لأنه كان فيهم من يعرف الحق
وإنما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم وأما الإشكال المذكور وارد هنا لا على
الشيخ لكون مقطوعا به فلا يصح استعمال إن لما مر لا يقال الشرط إنما هو وقوع الارتياب
في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لأنا نقول ظاهر أن ليس المعنى على حدوث الارتياب
في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ ونص المبرد والزجاج على أن
إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة أنه إذا أريد إبقاء معنى الماضي
مع إن جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته وإن كان قميصه
قد من قبل وذلك لدلالته على المضي لتجرده لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منها إلا الزمان الماضي وكذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى أنه يجوز أن يراد وإن كان الشيطان ينسيك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لأنها مما تنكره العقول فلا تقعد بعد أن تذكرك قبحها فلما أراد
جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فإن قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير
مرتاب قطعا جعل الجميع كأنه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا فيه تكلف
في استعمال إن في هذا المقام وليس للتغليب فيه شيء ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بتصحيح
بأن يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا أعني الذين لا قطع بارتيابهم ولا بعدم
منهم الارتياب في عدمه ويكون معنى الكلام ولتغليب غير المقطوع بالنسبة إلى الشرط على المقطوع
به كما أشرنا إليه في أمثال المذكورة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب المذكر على
على الإناث بأن يجري على الذكور والإناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة إجرائه على المذكر
فقط كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الأنثى من الذكور القانتين بحكم التغليب
لأن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل

ويحتمل أن لا يكون من التغليب بل لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لأنها
من أعقاب هرون أخي موسى عليهما السلام والأول هو الوجه لأن الغرض مدحها بأنها صدقت
بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ
نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى
قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه أبوان ونحوه كالعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما
والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما أشبه ذلك مما غلب
أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
وقصد إليهما جميعا وينبغي أن يغلب الأخف إلا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فإنه يغلب
على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك أن أبوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة إجرائه على المذكر خاصة بل بأن يجعل أحدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فإن قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولهذا تأولوا الزيدين المسميين بزيد ولا يطلق قرآن إلا على الطهرين أو الحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الأندلسي في شرح المفصل يجوز عين العين
وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن
مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا يرى
أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فإطلاقه على الذكور والإناث
إطلاق على غير ما وضع له وقس على ذلك جميع الأمثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس
الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع
كقوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس عد إبليس من الملائكة
لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الأكثر على الأقل من جنس بأن ينسب إلى الجميع
وصف مختص بالأكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا

او لتعودن في ملتنا اذ على شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم
قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب
نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون بتاء الخطاب
والمعنى تعلم لانت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر
خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان
او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فافهم وقال تعالى من تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليهم الخطاب اولا وللذين
من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس
المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص
بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله
تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ذكرانا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكرانا واناثا يذرؤكم
ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب
الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ يذرؤكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرها وللقايل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق
الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد

والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا ليبقى نفعها لكم
ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب
بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد
كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك فان لم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم منها اولا وصلا فيكون
في المعنى استقرارا يكون لما يذكر تعليله بعده اي لكون ان واذا للتعليق اي
هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره
على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
اه لان التعليق انما هو في ان المتكلم لما في الاستقبال الآتي اي ان اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في زمان المستقبل
كان كل من جملتي كل منهما اي ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه
مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق
على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويجب ان يعتبر ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل
استقبالي لانه طلب الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط
فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا
الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى ونقادا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه شيء
وقوله لفظا اشارة الى انهما الجملتين من حيث كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد

بالرأي منك يا أي الآن فاعتد بالرأي إياك أمس و(قوله تعالى) وإن يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك و(قوله) إلا تنصروه فقد
نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فتقديره
أي بناسب المقام و(ثانيا) بل إيراد الطلبين بالجزاء وهم لا بأس معروض الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه جزاء ولكن قد يستعمل إن في غير الاستقبال قياسا إذا كان الشرط
لفظ كان نحو وإن كنتم في ريب وإن كنتم في شك كما مر وكثيرا ما إذا أجيء في مقام التأكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو
وإن أعلى جاهه لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول أبي العلاء
فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال و(قوله) أيضا
وإن [illegible]
العكس على الخبر دون الاستقبال وقد يستعمل إذا للماضي كقوله تعالى حتى إذا بلغ بين
السدين حتى إذا ساوى بين الصدفين حتى إذا جعله نارا و(للاستمرار) كقوله تعالى
وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا (ولإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل) لقوة الأسباب
المتآخذة في حصوله نحو إن اشترينا كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء أو كون عطف
على قوة الأسباب أي علل إبراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف عليه بأو لأنها كلها
علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل أي تكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك إن
مت كان كذا من تعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (أو التفاؤل
أو إظهار الرغبة في وقوعه) أي وقوع الشرط نحو إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا
للتفاؤل وإظهار الرغبة ثم أشار إلى بيان أن إظهار الرغبة يقتضي إبراز غير الحاصل
في معرض الحاصل بقوله (فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره
إياه) أي تصور الطالب ذلك الأمر (فربما يخيل) ذلك الأمر (إليه) أي إلى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه أي على إظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا
تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دالا على توفر الرغبة

في إرادتهن التحصن فإن قيل تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يقتضي جواز
الإكراه عند انتفائها أجيب بوجوه الأول أنا لا نم أن التعليق بالشرط يقتضي انتفاء
المعلق عند انتفائه وإنما يلزم لو كان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لأنه
عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء وغاية السقوط لأنه غلط من اشتراك اللفظ
إذ اللازم أن الشرط النحوي هو ما يترتب عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد إن
وأخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة أي يحكم بأنه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله
ونحوها مما هو منقول عن معناه اللغوي فقال شرط عليه كذا إذا جعل علامة الأثر إن قولنا
إن كان هذا إنسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع أن كونه حيوانا لا يتوقف على كونه
إنسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الأمر بالعكس لأن الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء
لازم الثاني أنه لا خلاف في أن التعليق بالشرط إنما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه
يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها أو أن الآية نزلت فيمن يردن
التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث أن الإكراه معناه يحرم الإكراه أو طلب
الكف عن الإكراه وعند عدم إرادة التحصن يتحقق حرمة الإكراه أو طلب
الكف عن الإكراه فيرتفع انتفاء الإكراه لأنه إنما يكون على فعل يريد الفاعل
نقيضه فعند عدم إرادتهن التحصن عن الزنا لا يتحقق الإكراه عليها الرابع أنا سلمنا
أن الآية تدل على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظاهر نظرا إلى مفهوم المخالفة لكن الإجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي أو للتعريض أي
إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما ذكر أو للتعريض بأن ينسب الفعل
إلى أحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب محمد صلى الله عليه وسلم وعدم إشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي إبرازا للإشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم
الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول إن شتمني الأمير

لا فرضية ولا يخفى عليك ان الماضي التعريضي من امثلة علم الاشتراك وان ذكره
المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من القلاقة والضعف
نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في
التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي
لا اعبد الذي فطرني اي لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا
التعريض لكان المناسب بسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي
حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين
عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي
قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا
ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من يسمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط
مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في القرآن والاشعار والمحاورات
فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم المشركون ويظفروا بكم يكونوا
لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وفيه تبع
العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل
فيها الثالث الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما
وهو المذكور في الكشاف ان الماضي هنا للدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق
المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم
يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم

ان يردوا كفارا لثقفهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين
لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهما وان صح لزومهما بالنسبة
اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر
الاشياء بالنسبة الى المؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة والنزاع
الى القتل والتشاجر بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤه
لدى المصافاة ونحو ذلك بما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم اذا
ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان
ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب
الشرط فهو على ضربين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح
وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى
كلامين اي ان رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت كما في دلائل الاعجاز
فما في الآية ان كان من الضرب الثاني فليكن مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا
لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر
بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا
عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام
قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر عطف الشرط على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار
ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا يقال ان الآية
نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد
النبي عليه السلام لقتالهم فقيل لو ظفر المشركون بهم يظنوهم كفارا مثلهم فما عداوة

ولا دلالة للزوم الكفر ان اذا ظفروا بهم ووجد وهم موجب ليتحقق العداوة
وبسط الايدي والالسن وودادة ارتدادهم الكفر فالاقول هذا انما يصح ان
لو حمل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم فانه اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
عن الطريق و لو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح
وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
معلقا لامتناع الاكرام بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا
المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف
المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع من حيث انه ممتنع ومعلقا لامتناع الاكرام
بامتناع ما امتنع من المجيء والظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه بكذا وقوله
بما امتنع وهذا معنى لطيف نبه الشيخ السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من
متفقي كتابه فعنده انها لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فعلى الجملة لامتناع الثاني اعني الجزاء
لامتناع الاول سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا ونفيا او
احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمعنى لو لم تأتني لم
اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت
الاتيان وهذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان
الاول سبب والثاني مسبب فيكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء
اسباب مختلفة كالنار والشمس مع اشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب

بخلاف انتفاء السبب فانه يوجب انتفاء المسبب الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان
يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وقال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما
نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فمن موضوعه ليكون الجزاء
معدوما ثم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء
فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي يستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا
في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي
انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم
هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح عند ما ذكرنا قطعا قول
ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه
لم يطر ذو حافر قبلها قلت اقل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان وكونهما اداة
للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في
القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على
قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد ويعلم
ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب واشباهه انما هو على ما قصده من كلام القوم وقد غلطوا في تغليطه كما
وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
في قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ يلزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا
قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك
اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما
سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة
ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فتبين بهذا الشرط اذا ادعى
لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد ذكره وعند وجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاول ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني
عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده ولا فرق في المعنى بين قولنا

لولا ولو لا الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في بعض الامثلة على اصلها من
تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف فيجوز
ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان
الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما جيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان
تقييده بالشرط تكرارا الغى اذ اعلم لو حصل لاكرمتك معناه لحصل الاكرام الا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل ما دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل
عند الحكم وفيه اذا كان الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستفيد منها دوام الجزاء
دون المنفي اذ لا عموم للمثبت في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء
المنفي المثبت بخلاف المنفي العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوته نفي النفي لزم الاثبات في تناقض وهذا وهم لانه
ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك
ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه
عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فح يجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم
عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم في
نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على
تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانها مهملة وكبرى
الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو
سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال
وهذا غلط لان لفظ لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في
القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا
يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يتصور ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس

اصلا قلت فيه شرائط الانتاج واني قاعدة في تلك على تركيب القياس المطول
البيجيل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني
ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود
كما ذكره واقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
الاصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء
لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانتفاء فان قيل انتفاء التولي
خير لما ذكر ان لا خير فيهم قلت لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما
يكون خيرا لو كان لو امتثلوا بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير
في فلان لو كان يجيء لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة
ليس بخير فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم
يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لجعلناه رجلا لكان في صورة رجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على الاصل اي من انتفاء الشرط والجزاء اي لو
جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الوضع اذ الثبوت ينافي
التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية
الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو
مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط
وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الماء لم تنفق من حرج الا والقلوب حوالي
يصف ناقة على مفارقة بغداد وشوقه كما يدل الى دجلة والمعنى ان وضعت لكنه
جاء بلفظ لو قصدا الى ان وضع ركابه الماء في دجلة كانه امر قد حصل منه الياس
وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفائه فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا

اذ كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم
رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
بعد قولهم انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم ليطابق الفاعل قصدا الى
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا الحكايات اسدى المنافقين وبلاياه
النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا في الحال قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم
فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم
وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف
ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا امتناع الاستمرار قلنا الظاهر هو الاول ولكن ان ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد
فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي ونحوه لا لنفي التأكيد والثبوت
ولهذا ما قالوا في قوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه وآكده وان
قولنا ما زيدا ضربت او ما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع
في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات

والاوضح ان المستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق لوقوع فهذه الحالة انما
هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل
لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت كذا عدل
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيت
لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه
الصلوة والسلام ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا
كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان
الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل
في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما تقليل
بانكرة موصوفة يود والفعل المتقلبه رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا
محقق وثبت فلا يخلو ما قيل من التقديم في رب مهنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت
على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم حيث جاء على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما يقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل
يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او
لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله بمعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على
النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم صادقين بتلك المقالات كما قال الله

فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي يرسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال
الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر مهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو
في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما يقول القدماء حتى
حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم نتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى عكسه
الدالة على المضارع اعتمادا على ظهوره
ولانهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ولا على ثبات
المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا معنى الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير
المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المذكورين في تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وفي ظ
فيما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول ما عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر
ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو
رجل من قبيلتك كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح
لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك
وكذا اجمعوا على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك
بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة
والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم
على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعروف وارتكاب
مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم

العقل على ان الشي في ذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشي لاستلزام الحكم
على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الخفاء اما الاول فلان وجوب كونه
معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشي انما يستدعي
العلم بوجه ما ولان قوله لا فايدة في الاخبار بالموضوع غلط لما مر في تعريف المسند
ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما ذكر والمطلوب هو الامتناع
واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم
كونه معرفة كما مر على ان مجرد جواز الحكم على الشي يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم
به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفايدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه
انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في
الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان
اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي
الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حال الركوب وغيره وكذا
ضاربه يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيص الا ترى الى نحو قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع
من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى
طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة
اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على
امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف

سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق وقوله باخر
اشارة الى انه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا
فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل
بلازم في كل ما يتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد
شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو فايدة التعيين لمن سمعه واما نحو زيد زيد وهذا
معينه من غير تأويل والا لزم حكم كذلك عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم
حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون
المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر ولا يستلزم ان السامع قد علم انه
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الاثبات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار
تعريف العهد او الجنس وفي هذا تنبيه على ما ذكره من بحث الغرض وما يرد على تعريف
العهد قول ابن خروف فان يكون ذا من جنايته فان من بصر الجاني هو الجاني
اي هو هو يعني ان ناصر الجاني والجاني سيان على معنى انه متحد الذوات هذا
لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حتى اضافتها الى الآخر ويجوز
ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية الذي على كل جان ولم يرد ان من بصر الجاني فقد
جنى جناية حتى يرد التكثير المذكور في بعض الكتب اي تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل
على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وتوجيه ما
ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا للغلام

معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة الا الغلام من غلمان زيد اللام بين فرق بينا
المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض من المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب في ظاهره اصل الوضع وما في الايضاح الى
هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلابد من ان يكون معلوما
مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسها اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو الى
والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع
اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان يحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها
يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وكذا قوله
فيه بيت السقط [illegible] انفعنا [illegible] ان العراب [illegible] لان السامع
يعرف ان له [illegible] وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف اتصافه به باذ المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه
على التعيين وتقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر
ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فتقول زيد التائب محل نظر وفي على ما ذكرنا

سائر طرق التعريف في الثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
اي قصرا تحقيقا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير
محقق بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تجاوزه
لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام
الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينها وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت كونها للعهد
الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير
زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة
فهو يفيد ان زيدا او جنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول
متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتباينين في الوجود الخارجي على الاخر
وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في
الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول
هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم واللازم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد
جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس بعينه فلا يصدق
وجوده على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره
نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام
زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض اليه الراحة والكرم في العرب
والامام من قريش لان الخبر حينئذ مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق دون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الكذب دون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف

بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد
لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف
بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون حسب مخصوصا
باعتبار تقييده بوصف وحال وظرف ومفعول ونحو ذلك كقولك في القصر حقيقيا
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا تفي احد لاحد وهو
الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما
عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا
باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا
زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا
الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص ومن هنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان
قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا انت
بحبيب كما في انت الشجاع ولا انا احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك
حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك
حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان هنا نوعا
من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك لم تتعدالي محبة واحدة من جملتها
ولا مقصود منه ان زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي
الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثله في انت الحبيب وقد
قد يفيد بلفظه قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يجاوزه الى بكاء آخر والا
لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فيه كونها اذا قبح البكاء على
قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ان لا يحسن على مثله درجته باساليب الكلام لظهوران الغرض

ان

ان ثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك
والجزع مذموم الا عليك وبهذا اسقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون
لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف
هنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت العبودية
ثم يجعل ظهوره امرا معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا يكون
للجنس فلا يناسب القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر وايضا قد سبق ان
اللام التي ليست للعهد اما للجنس او باقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي
اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالخبر اعني تعريف الجنس لان القصر
وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول كالجلا والمعهود في زيد المنطلق يفيد
تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو
وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو الاصل في وضع الاضافة
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها
على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه المسند اليه ومثبتا له المعنى
وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب فهو اعلم زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق
خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت
دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم
ان تأويله به صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا او
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الكلي

الحسي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى يجليه وان كان في الواقع منحصرا في شخص
واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان تكون
انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب لانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا للغير وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي يسند الى المبتدأ
لا ما يحتمل الصدق والكذب فغلطوا من اشتراك اللفظ ووجوب تخريج الخبر المسند اليه انما
هو في الخبر والصفة لا يطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي
الا ترى ان الظرف في نحو ان زيدا وان لك صدا من اشعار وما اشبه ذلك خبر مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله بل انتم لا مرحبا بكم وقوله
اما زيد فاضربه وزيد كأنه اسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا تحمل ان تقدير
القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر بيانه اي افراده لكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي هو الوصف الذي يكون بحال ما هو من
سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا السبب من ذاك اي متعلق ومرتبط
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وسبب التقوي على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ المسند على ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد
بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير
المبتدأ ويخرج عنه زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه واما على ما
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس به وهذا اشد
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تكرار الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل

فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان لظهور امره وكونه واحدا مستثنى لكن كان ينبغي ان يتعرض
لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص
فان المسند فيها جملة قطعا قلت ترك ذلك لان قصد التقوي ضرورة تكرار الاسناد لكانه قال للتقوي
سواء كان مع ذلك التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي
عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير
لا يفيد الا التقوي واعتباره يفيد التخصيص وفي مثل لا يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر
في بحث انا ان ليس للتخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك
هو قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية
اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل والاسم
انما يعمل لشبهه فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل فقد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فصار الترد والحمل عليها اولى وقيل المقدر اسم فاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا للاحالة المفرد في الاعراب على اي الاقتصار هو
ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين
في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الكلام الى الفعل قصدا الى ان المشير
اشتمال الظرف ولم يجعله مع الفعل جملة يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة
لا مفردا ويرجح الاحتمال لعبارة المصنف اصطلاحهم فيما فيما الا ان حمل على
ظاهرها افادت ان الكلام الظرف مقدر باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان
الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان حقه ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل

واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه وهو الضمير الراجع
الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على
... لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند
فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول
في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي
لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما
ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على
الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون
ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها
غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص هيهنا على معنى
ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني
والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام زيد دون القعود لا ان غيره لا
يكون قائما فليتطلع بان هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف اعني الذي هو المسند على المسند اليه في لا
ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بحكم دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله
دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ح يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر مقابلا للقرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة
خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات في غيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم

المسند

المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد
في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى
اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا
التقديم واجب فيما كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لتصحيح المبتدأ بتقديم الحكم عليه
كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه مع كونه نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل
بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا
في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد
على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة
ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا
المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض
الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله
اي قول محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف
عليه تشرق من اشراق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف
اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر وهذا
يقتضي تقديم المسند يعرف الاهتمام نحو ليت بيدك او كونه اهم عند المتكلم نحو عليك من الرحمن ما يحفظه
واهملها المصنف ايضا الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء والثاني في فلان
الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه نحو ما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند

كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وترك لانه كلام يعتريه خبط واشكال و
يشتمل على نوع اختلال وذلك لانه لا يجوز ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد ودون
الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند اليه على المسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال
فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا
فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقوي
تقوي الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا
او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا
ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وعلى هذا اما
ثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا
كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره فهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة
الاولى والحال ان الفعل في كل منها مسند على الاسناد في الدرجة الاولى وعلى هذا الاتيان
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مرتبة في التقدم واثنان اولها
اسناد عرف الى زيد بطريق العقد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالزام بواسطة عود الضمير اليه
صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تحصل الا بحصول
الطرفين وبعد حصولهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فكما يحصل الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه هنا صريح
في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتدا بطريق العقد
من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالزام وتوسط الضمير

فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما انتقاضه القول
بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى
الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين
ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق
العقد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم
عليه لكن بقي هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من
الضمير ابتداء اي اولا لا يصح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا
يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في شرح
المفتاح فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده
بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد التقوي
دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما طويل الذيل
وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
اي بواسطة كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى
محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم
الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية كما يقتضيه الفاعل على وجه لا يأبى هذا الكلام بعد
التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان ما ذكروه يقتضي اسانيد وانه انما يراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتدا اسناد نحو الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة
من الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة
الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الى المبتدا ثانيا
فانه يشعر بالاشكال في قدامه ولا يتم المقصود بزيادة لفظ الشيء والاجمال وتغيير الدرجة

الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان منه الباطل وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد
انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت اي نحو زيد علم العلم بالتجدد وان نحو
زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية مفيد
الثبوت وهم وانما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معا باعتبار الاسنادين الاولين باطل الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
الى آخر كلامه ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدأ الى نفسه على اسناد وجود
الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان نفسه
انما هو مع الخبر لا غير وما قال انه في نحو زيد قام الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى
الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا الخبر انما هو الفعل مع ضميره المتصل فضل الرابع انه
ان اراد بالاسناد الثاني المعنوي المخصوص فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو
نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل احد الجزئين مسندا اليه والاخر
مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء ليس الاسناد الى ذلك
الشيء اصطلاحا كالوجود في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ
والخبر والمعمول والعوامل ... فظاهر مما من زيادة اعتبار الخامس انه
ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الرابع مع انه المتفق
على كونه وجعل اسناد وجود الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد و
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلث اذ الابتداء بعد الاول اسناد وجود الفعل الى المبتدأ
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي
هي خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يذهب اليه ذو مسكة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت

ان

ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد وجود الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن اضطراب بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في ما يليق
تصحيح كلام صاحب المفتاح وما يكشف حجابه عن وجه ما عرفت من التصريح بانه يفيد التجدد
دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة
الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى ذلك اسناد
الى ذلك الشيء من حيث المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا
الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول
على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على ان الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدأ الا ان الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرف المبتدأ الى نفسه
وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لانه مقتضى ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر
لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه
عائدا الى المبتدأ ولا يمكن ان يكون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفة متأخر عن ذاته فهذا
الاعتبار قال ثم الاسناد اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف
المبتدأ الخبر الى نفسه كان الخبر متضمنا للضمير الى مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة
ثانية بهذا الاعتبار وما المراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل
الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لا يستلزم كلامه ما يخالف
ولا ما يفضي الى اسناد الفعل على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا
كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فيه فعلا ويقدم ذلك الفعل
اليه على المسند اليه في الدرجة الاولى بمعنى انه فاعل سواء وجد هناك اسناد آخر كما في نحو عرف
وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع
هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا يرد فيها من تقديم الفعل على المسند اليه في الدرجة الاولى

بل يكون ان متقدم عليه كما في قام ابوه زيد وكونه لا متقدم
كما في يقوم زيد عرف مع حصول التجدد في الصور من تحقق
المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه
والى ما ذكرنا اشار بقوله التبه

واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف بمعنى في اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ
فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل لدلالة على هذا المسند اليه وهذا
معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما زيد عرف فما ذكره الشارح من انه لا يفيد
التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند
اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتقييد وغير ذلك
مما سبق والفطن اذا اتقن اعتباره ذلك فيهما اي في البابين ولا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من الفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالباب
كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند
دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية وانما قال تنبيها اشارة الى
ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليتبع
لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير
البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغاير
البابين الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى بعضها
الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى تفصيل بعضها
لاختصاصها بمزيد بحث ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف
المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل
مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان
بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد
بالمفعول المفعول به لان هذا مقيد للمحذوف وان كان غير الفاعل من جميع المتعلقات كذلك فان
الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه
من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول

معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من لفظ الدال
على مجرد وجود الفعل الاعم اي اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط لم يذكر المفعول ولم يذكر
معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان افادة اي اثبات ذلك
الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم الفعل بان
يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن
عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور
في ان السامع يفهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتحقق غرض المتكلم الاعم
كان الغرض بيان جنس ما يتناول الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كالمانع من اثبت
له اعطاء غير الدنانير ان يوجد هذا اعطاء وسواء هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم
ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير
اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت
عليه قرينة او لا يجعل كذلك لماثل كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض
اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص
والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لم يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم
بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم المثل لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث
حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو
فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا

حمل المعرف باللام على الاستغراق والمعارف بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب
فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه
ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيفيد هذا الفعل معرفا بلام الحقيقة فيجب
ان يحمل المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يصح
لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه
مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح
ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في قوله ثبت الاستغراق
من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بغير اعتداد بغير حاتم فنزله منزلة عدمه لان معنى قولنا فلان
يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيره وهذا الطريق قرينة اعتبارية فان ما ذكره من الحصر
حاصل بشهادة العقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره
موجدا للاعطاء اصلا اذ لا يوجد الا اعطاء فتأمل ليحصل هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف
وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله يعرض بالمستعين بالله
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع
فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره
فلا يجدوا وانتصب عطفا على الفارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر
عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره وكذا

وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع
الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لان التعلق قد عرفه والاعراض عنه يبين الايذان
بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضل والا اي وان
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او
نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على
تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو
لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها
من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا
قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول فلان يعطي
مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وهما وان تلازما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اي حذف المفعول من اللفظ بعد قيام المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم
يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه مبهم
عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخزيمي يرثي
ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول
ليتقرر في نفس السامع ويأنس به السامع واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا الفصيح اي مما ترك فيه
حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي

تفكرا

تفكرا بكيت تفكرا ثم لم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية
ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان
المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء
فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين
كذا في دلايل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل
لغرض اخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع
فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب
التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء
التفكر ليس سوى الاسف والتحزن والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بل على
عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم عليه فتأمل ومما يحذف فيه المفعول للبيان
بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام وقال تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي
امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم وانما عطف على قوله للبيان اي لا لاجل البيان
(واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) متعلق بدفع توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت
عني من تحامل حادث فقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في الخبر خبرية مميزها قوله من تحامل البيت
حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك الفعل نحو قوله كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وعلى هذا النصب على المفعولية
وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ

لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم
بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر
ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم (واما لانه اريد ذكره) اي ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع
الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري
قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفوت
الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولما
كان هذا المعنى بعينه عكس في ذي الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا
اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم
صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب في حذف المفعول
في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه
لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا
في هذا الحذف بيان بعد الابهام (واما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان
منك ما يؤلم) اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار (وعليه) اي على حذف المفعول للتعميم
مع الاختصار (والله يدعو الى دار السلام) اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس
كانه جعل الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا (و)هذان وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة
اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على المثال
الثاني ما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام وربما يحصل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي مثلا
للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول وجعل الحذف للعموم في غير المفعول قوله تعالى
واياك نستعين اي على كل امر نستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام

والذياد الطرد يقال ذدته عن كذا وذدت الابل سقيتها و طردتها صح

وههنا بحث وهو ان جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب في تقدير المفعول
بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا ولا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكرنا من الآية انما هو من دلالة القرينة
على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما بعده وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله بحسب المقدر بحسب القراين
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان
هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله
ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول
نحو يدعو كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي
وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فالعقل لا يفهم الا ما يجوزه العقل
ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ذكر
الاختصار ولا يمكن ان يقال يوهم كل احد من يجوز العقل دعوته ايضا مرادا وقلت
اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف
ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك الاستغراق لا يمكن
اختصاصه بالحذف لعدم الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا الاستعمال في نحو قوله والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة
اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية الذي يتعدى
الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى
النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقولك الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان اياما انما يكون لواحد من اثنين

او جماعة واما قوله ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من
دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم و
تذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل
من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت
منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة
في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما
واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اي وما قلاك فحذف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد
عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف
مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول
كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي صلعم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء التعين ونحو ذلك
قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر
المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا

لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما
وتقول للتأكيد زيدا عرفت وحده فكان للمصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول
بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلث ونحو قولك زيدا
اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول
ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك
نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر
في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للتخصيص كما
اذا كان ردا لمن قال فلان ما معنى الكلام ليس على الخطأ في الضرب فيرده الى الصواب
في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقده زيدا فرده الى الصواب ان يقال ما
زيدا ضربت لكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر للفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان المقدم على المحذوف كالمقدم على المذكور وكان في
بسم الله نحو زيدا عرفته محتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر
بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار المفيد للتأكيد
ومعلوم ان ليس البعض والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا
معنى قول صاحب الكشاف في قوله وإياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو
اوكد في افادة الاختصاص من إياك نعبد وقد صرح بان انما العطف على المحذوف والتقدير
إياي ارهبوا فارهبون وتحقيق العبارة بان في العطف عليه الاختصاص وفي المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى
ان ارضي واسعة فإياي فاعبدون فهو على تقديرنا اياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدوا
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض

فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا
في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على ان الخبر لما هو الجزاء
اعني فاعبدوا والكلام هو هو واما الفاآت الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على تسبيبه عما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى لا يجوز الا
جزاء الشرط والثانية تكرير لها او عاطفة كما في المصباح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما
ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن
من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد
ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف
الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء
المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا
فليس هذا موقع الفاء لانه موقع صدر الجزاء فحصل التحقيق اقامة الملزوم اعني
زيدا مقام الملزوم اي كلا منهما اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من ان جزء ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل حيزه بشيء آخر وحصل ايضا
بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولهذا يقدم
على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزومه
ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز الفصل بالفاء المانع ويظهر من هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم ليس للتخصيص ليظهر ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من
زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم
الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته
واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والاهانة وكذلك اذا قيل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت

بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا
ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب
الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال حركة الفلك
الاسفل لازم للمضيء غالبا اي بخلاف المصباح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا
يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة
الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو
المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حين ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك
نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري
واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير
سيما بين احدهما المفعول بلا واسطة نحو زيدا عرفت والثاني بواسطة نحو بزيد مررت
مع ان الذوق ايضا يشهد بذلك وهذا سقط لما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
في نحو اياه احد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير
دليلان عليه وان الاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والى هذا اشار بقوله ويفيد
التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم
وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام
فائدة وفي غيره مفيدا لاخرى بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع

او من البيان لكون في النظم ما يدل عليه ولا دليل اخرى وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف
في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك
فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبان
باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة
من غير اعتبار تعديته الى المقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والثاني
ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول
محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته
اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر
ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم
على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم
ولانه كالجزء من الفعل ولذا لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل
ان يذكر الحال عقيب صاحبه والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع
التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان او لان في ذكره اي ذكر ذلك
البعض الذي يقدم اهم فيجعل الاهمية مناسبا لكون الاصل التقديم وجعلها الى المسند

مثال البلاغة والغيرة من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكره في
المسند اليه وزاد المصنف لاجله هنا العارضة بحيث اعتنا المتكلم او السامع بشانه واهتمامه
بحال الغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل
الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه
يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان
في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي
من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن
ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود
او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما تقدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه في نفسه كتقديم
المفعول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك اي شيء تتمنى وتقديم المفعول
الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على ان لله [illegible] اذا كان ذكره وذكر وجه
الحبيب اهم لكونه نظر نفسك واما لانه يعرض امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا
توهمت ان مخاطبك ملتفت الى [illegible] ذكره كقوله وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم
المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام
ان يطلع السامع [illegible] حدث ذكر القرية [illegible] العارض حمل
المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك
العارض وكما اذا عرفت في التاخير فانه اصل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني
قوله

على الوصف عن الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وحمل الاخلال بالمقصود في [illegible] واما

[illegible]

[illegible] فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب [illegible] التقديم ان يكون نصب
العين ومثالها ان يتعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ
بناء على ان الدنيا وصف [illegible] والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
اترفناهم الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح عليه السلام اللهم الا على وجه
بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها [illegible]
الاعراض وان كان مناسبة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه يجعل تقديم وجه
الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه انا
الى [illegible] قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على
[illegible] وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكن عمم الحكم تعميما للفائدة وتنبيها
بانه [illegible] على ان تقديم بعض المعمولات على البعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل
فالمقصود هنا تقديم المفعول على الفاعل فاما المتقدم على الفعل من جهة الضرورة
لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

بحيث لا يلزم المعنى من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام الشارح هنا موافق لما ذكره
المسند اليه فراد المصنف لاهمية هنا العارضة بحسب اعتنا المتكلم او السامع بشانه واهتمامه
بحال الغرض من الاغراض كونه مثل الخارجي لان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم حكم

فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
العامل على المعمول الى غير ذلك فانهما ان يكون العناية بتقديمه في نفسه نصب عينيك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجاء الحبيب الذي هو قال لك فالذي تتحته وتقديم المفعول
الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه
الحبيب اهم لكونه نصب عينيك واما الا نبوض لامر يوجب كونه نصب عينيك كما اذا
توهمت ان مخاطبك ملتفت الى مستنكر لذكره كقولك وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم
المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام
ان يبطل السامع لالمام حديث بذكر القرية مثل فيما نسبت غيرهم كلما لذلك هذا العارض جعل
المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك
العارض وكما اذا عرفت ان تخبرنا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني
قوله

على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وصيل لا اخلال بالفاصلة في قوله امنا برب
هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه
احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله
منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء
انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديمه وتاخيره وقد علم بهذا ان كل الفعل متعد
الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر
لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا
بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده
في الذكر اتم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن والاخص انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها
ان جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني
وليس بشيء وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما يقدم ان يكون نصب
العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ
بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
اترفناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح عليه السلام الا على وجه
بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا
الاحتراز وان كان مناسبا في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه
الحبيب على التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشير
اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمسند اليه على الخبر
ثم هو وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تكثيرا للفائدة وقد يجاب
بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يستتبع الاعتداد بتقديمه على العامل
فالمقصود هنا تقديم المفعول على الفاعل اذا جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة
لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت
درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلاً
وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل
اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد
الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لفظا توهم المصنف انه اهمل
ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون
ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر
ومعنى التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وكقولك ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فيه فانه مما اشتبه فتوهم اختصاصه بغير الحقيقي ثم
هذا اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن توهم
الكذب وكلامه ... ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا عمرو وليس غيره وليس الاول
ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واو ... الى القسمين ايضا حيث
قال اذا ... الوصف المسلم ثبوته ... تردد الشيء بحسب العقل الى
ثبوته للمدعي ان ... في الدنيا شعراء ... ان ... كقولك زيد
وعمرو شاعران فيما ... ما زيد الا ... القصر وكل منهما اي من
الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح
فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك

الشارك

الشارك لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى
قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون
النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا
الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي ... وبما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم
مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى
والاول انسب في امثال قولك ما زيد الا ... وما زيد الا اخوك وما الباب الا
ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى ...
على الكون زيدا او اخا لك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد
يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفيها عما عداها بالكلية بل نقول ان هذا
النوع من القصر ممتنع ... لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب
على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم
الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم
ان الاحكام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما ستعرفه
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا
لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي

مبالغة ويمكن ان يجعل هذا من قصر الموصوف على الصفة بناء على عدم الاعتداد ببقية
الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التعريف
وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين
والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء
يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم
ولقائل ان يقول ان اريد دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك
وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لان تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله
مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات ينتفي
ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما
نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في الباقي قلت هذا الاقتضاء
مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس واحد ممن يعتقد ان جميع الكائنات في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد سواه الخ
وهذا التفسير مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا
التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصاف

بجميع

وكذا اشتراك صفة بين جميع الافراد

بجميع الصفات بصفة واحدة ولا يتردد ايضا في ذلك فكل منهما فهم من هذا
الكلام وهو استعمال لفظ او وبيان ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة وليس هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي
لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي
اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد وليس هذا القصر
قصر قلب لقلب حكم المخاطب وتساويا بعينه الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساويا اي
عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان
الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين وليس هذا القصر قصر تعيين لتعيينه
ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون آخر قصر افراد والتخصيص
بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما لم يكن هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى او تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى

حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الاخرى لكنه اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه
وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شي بشي دون آخر مشتركا
بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر
قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالافراد الاول
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت يستلزم قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا
اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان المخاطب بل اعتقد اتصافه باحد
الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا
تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان
اخرى لا يستلزم ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي
فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز
ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت
ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين
وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء
احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة
في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان
يتحقق في قصر التعيين تخصيص شي بشي مكان آخر لكن لا تنفي ان يتحقق فيه تخصيص شي بشي
دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين

ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده وليس القصر الذي يكون المخاطب من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او
مكان اخرى قصر تعيين ولكن ليس على مطابقة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام
اذ يتعذر ان هذه التكلفات في العلة متعذرة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه
مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو وجدان الرجل غير شاعر
وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا
بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما يشير اليه بعض الاوهام من ان
يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء
غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففاسد واضح لان هذا لا يتوقف
على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بالنفي والاثبات حيث نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون
اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس حكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا
فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
ما زيد الا قاعد وايضا يصح حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
من اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولهذا احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال
من ان هذا شرط حسن قصر القلب فما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو
فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا

وكذا اذا قيل ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان لان
هذا الاشتراط ح يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب
العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا فقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر
القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي
الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبني على انه
ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير
متنافيين لان اعتقاد كون الشي موصوفا باحد الامرين المتعينين لا بعينه ممكن ان كانا متنافيين
ولا تنافي فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد جعل القصر بتوسط ضمير الفصل
وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل
الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يتعلقان بغير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف
منها ومنها دون ان يقول الاول الثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في
قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل
بمثالين ايماء الى ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف وان يكون
بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما
لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا
وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد وليس المقصود ان يفهم
من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر
ولا دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة او ما زيد قائما
بل قاعد وفي قصرها اي الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد

ويجعل مثال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد
اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر
على الاسم اذا اعمل فكذا اذا لم يعمل الا ان اصله العمل واما الموافق اللغة العامة وهو غلط
فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا
ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على
زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح
لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في غير
العطف ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو
بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان
لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن
الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الذي اثبته
انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك
جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي
عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءا كليهما وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني
زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ان تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جاءا كليهما فان زعمت ان المعنى انما
جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول ثم اورد الابيات ... اذا
اطلق ولم يقيد بنحو وحده لا السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان هذا القصر للتعيين
معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست النافية على ما توهمه
بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادتها القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز
ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او

لا نم انها نفي

او على العكس وانما يكون بالاجماع فتضمين الاول هو معنى القصر وذلك لان ان للاثبات
الاصل الاسم وما النافية لانتفى الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن
الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما
كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اى هذا المعنى هو المطابق
لقراءة الرفع اى رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا
للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول
كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا قرئ
قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما بمعنى ما والا وطابق هذه القراءة
قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد
حصر الانطلاق على زيد فان قلت لم جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر
انها ليست كافة لان حرم مسند الى ضميره فلا وجه لرفع الميتة الا على انه خبر انما حرم انه
مبنيا هو الميتة مع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة
خبرا والتقدير ان الذي حرمه عليكم الميتة لاحتمال الارتكاب بمثله ان ترك واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج
انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة كما قيل انها موصولة اسم ان والميتة
خبرا اولى لبقاء ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما
للاثبات لما يذكر بعده والنفي لما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد

فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فالمراد بما سوى الحكم المذكور بعده في قصر
كل من القصرين بحسب الحصر لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد نبه على ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير
مما بعده للموصوف او للاثبات على الصفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا فان قلت
في محل الجواز لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل
والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هنا سوى ان يقدر فيه الفصل
لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت
الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد
اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد
الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف
من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه
ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح
ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولا اسم
ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن
المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع
انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح
اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه
وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمضمر
الذي في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بافادة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد
نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان

لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصل بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك ان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للتعيين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح للقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيتك مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديره وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض موصوفيه او صفتيه وخطاء في بعضهم او صفتيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء نفيه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف

النفي

المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل الا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد منع صاحب الايضاح في هذا المقام نحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه اولى وهو العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فتأمل فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيها على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما هو قائم لا قاعد مع ان الحكم ... بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو

منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام
فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت
فايدته توكيد نفيه وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد
غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح ونهاية الايجاز احترازا عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام
او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف ونحو ذلك
مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك كان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا
بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مندفع بالتامل فيما قلنا وايضا لو سلم
ان لا يوجد في غيره فان المنفي منه انه لا يوجد في غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم
لان الضمير لذلك الشخص فيجوز بغيرها اي بغير لا العاطفة التي يبقيها اذ ذلك النفي ومعلوم ان الشيء
نفيه قبلها بها اذ لا يجيء انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد
اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني زيد
قايم لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا عمرا على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتي لا عمرو والمثبت نحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي
فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن للنفي فيه حرف
به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران مما يصرح فيه بالنفي فلا بد وان يكونا مما يتضمن الايجاب
فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس
في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال امتنع الا الله وما احد الا هو يقول ذلك ويمتنع
انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى
لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه دال على نفي المجيء عن زيد لكن لا على
الوجه وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني
ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي وهو ايجا
فيخرج عن وضعها فالشبيه بهذا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم

النفي

النفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي
اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم
يقتضي جواز قولنا ان زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي
بالليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بالنفي
ايضا فيكون في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال
السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل
بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا
يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا
فكانه دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه يستلزم
تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويفيد اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما
ذكرت عليهم بسيطا وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع
نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره
بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون
الحكم الذي استعمل هو فيه من الكلام الى يجهله المخاطب وينكره بخلاف انما فان اصلها ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح ونقله عن دلايل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة
وما والا لما ينكر ويشك فيه وهذا اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكانه اراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون

لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان
ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى
الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد
غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم
منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا
اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري
من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له الثاني اي الاستثناء والاعتبار المناسب هو
الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلعم فيما بينهم حتى كانهم لا
يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب
نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون
ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء
على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم
مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال
وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان
نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه بالمسالمة

بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته
اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من
انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة ولهذا اثبتوا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو
داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل قوله ان نحن الا بشر النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يعترفون به والاول اوفق بجواب المتن فليتامل
وهذا التمثيل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول نظر لان قوله حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا
رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله
ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قولهم ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا
انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء
على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وجنبهم على قطعهم بكونهم صادقين لا جنس اي الصدق
عن العاقل المشتبه بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو حال
المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك
يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لم يشتمل
على رد خطأ اذا زعم انه ليس اخاه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي ينزل ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث
اي انما نحو قوله حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان

الكلام مما لا خطر في البال بأنه آلية معرفته ثم التأكيد بأن ثم تعقيب الكلام بما يدل على التصحيح
والتوضيح وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في مجامعتهما مع
لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور
والنفي معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد
او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم
التحصيل من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو
الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التأمل منهم كطمعه منها
اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق
ما يرى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا
نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن
ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع
بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما
ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي
الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما ضربت الا تأديبا وما
طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي
الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر حتى اذا اريد قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر
الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا او
تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة

الاستثناء

الاستثناء على المقصور حال كونهما اي المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول
والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير
ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب وقوله كأن لم يبت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات
وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق
الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز
مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع
ازالتهما عن حالهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا
عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن
المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول
لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور
التعليل كالمثال السابق او متقدمين عليه كما مر الفاعل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه البعض
النحاة وقالوا الظرف في قوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي
منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي
باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وعلى هذا قولنا ما ضرب
الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا
اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان من ضرب سؤال استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى كانه اذا ضرب زيد
وبكر فقيل له من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون عمرو
في المثال المذكور مقصورا على زيد ولم يبق ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول

جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتوهموا ذلك الاقتضاء فاطلبن ان الفعل المفرغ ليس في
اداة القصر فمن اين لزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انما لزم اقتضاء القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وتتبع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان
النفي في الاستثناء المفرغ اي الذي ترك فيه المستثنى منه مفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه
بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه
عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر
ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ
العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فلا يصح ان يقال تأنيث
الضمير كما في الكشاف وقول صاحب المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة
هو المستثنى منه المقدر والا كيف يسند الفعل المثبت الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا
كان الفاعل حينئذ هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كانه قيل
كان هو اي شيء فان اسم كان ضمير عائد الى نحو عليه وكذا ولكن الذين يعرفون
ان قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى ما لامتناع حذف الفاعل
هذا هلاكي يا تمام الاحتمال من الضمير العائد الى احدهما لكن لزم في هذا القسم الابدال لم
يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى المستثنى
اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه ان نحو ما ضرب الا زيد
ما ضرب احد وفي كسوته الا جبة لباسا وفي ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما جلست الا امام الامير مكانا من الامكنة
وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسب في الجنس الا انه ذكرنا المستثنى منه بحيث يصح الاخراج

على المستثنى اذ ليس بعاكسة الاجتنة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة
المذكورة بل المراد اخص من ذلك وهي صفة بعينها ككونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا
او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء
على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا
نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد
الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني
وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد
لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال [illegible]
مضمرة لمضمون ما بعد الا على ذي العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم
من جهة غير النساء الا آتيا اياهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
جعل المترقب عليه المجزوم به كالواقع الحاصل اي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمرا فيكون القيد الاخير بما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والا
تقديم لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر عنه وههنا ليس الا المذكور آخرا بل الكلام منحصر فيه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا
انما ضرب عمرا زيد لنعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان التزام
المقصور عليه جائز اذا كان الغرض المقدم مقيدا للتعيين كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها
ما ذكرناه الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا
ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي تعين

ما انشأ عمرو غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول انما زيد قائم لا قاعد
بين شاعر ولا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو ولا اسفا فهذه الطرق تكون منفيها منفيا قبلها بغيرها
من كلمات النفي. الباب السادس الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار
والمراد ههنا هو الاول لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما
واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
فظهر ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود يؤول الى آخر الامر
فالانشاء ان كان طلبا كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وان كان غير طلب كافعال المقاربة وافعال
المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر
ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات غير
الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق
في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب مستدعية ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا
يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة
ومنها ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه
ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام م
وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ن
ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول ل
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما
يحب المحال ويطلبه فيقدر ان يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ان الموضوع للتمني ليت اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال

وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام م
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني
بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو
ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان بعد جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكان الغرض هو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت
ووضع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انما الياني يجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال
فاحج اي اود لو كان لي مال فاحج [illegible] لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي
كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما
اي كانها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما
[illegible] مركبتين والتنوين [illegible] تمني [illegible] الخطاب كذا بابا لذا [illegible]
مصدرها لكنك لا ابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو مستغنيين [illegible]
التمني ليتولد منه [illegible] يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد
منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا او لوما اكرمته
على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام [illegible] من ضرب من التوجع
واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فتوكيد التضمين بما مصدر مضاف
الى الفاعل ومعنى التمني مفعوله وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال مركبتين مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني
وهذا اشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس بحجة [illegible] ليتولد اصلح حاصل الكلام
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا كان المعنى ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم
وانما لم يجعل تركيبهما من الا والا لتحضيض معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني
او سيطه

جريا على سنن الكناية فان مثل لو قد يستعملان للتمني ويتضمنان معنى التمني فيناسب التنديم
ويستعمل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام ملتفطا لان العدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منهما حرفا مستقلا في التنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب قال التفرقة في
الحروف كلها باباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على
اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لان التمني طلب
محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل فيه الارتقاب الطمع والاشفاق فان الطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي
ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في
الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق
والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين
وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص
بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار ادم فقدم المصنف فقال فالهمزة لطلب
التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها
كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب
وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في
الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند
افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او في الزق
والمطلوب هو التعيين فالطرف في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام
ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها

تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في المرفوع واما في ازيد
قام فلانه لا بد ان يقدر المرفوع مبتدأ فيكون التصديق بنفس الفعل حاصلا فتحمل لذلك على طلب
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه وتحمل
على هذا انه قال مع هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بد لطلب التصديق كالمسؤول
عنها اي الذي يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك
في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان
تعلم وجوده فيكون هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واولك اضربت زيدا ام
اكرمته هو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فقط
يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويعرف بمناسبة القرائن
نحو وكذا في افرغت من الكتاب الذي كتبته سؤال عن وجود نفس الفعل وكذا اكتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن شيء
والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب
على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع العلم بوقوع
ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وا
ضربت وارا كبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وجملة الامر في ذلك انك تقول
اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت
رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا الا في ذلك فانه يقتضي ان يكون
اشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن رايته في هذه الدار وما اشبه ذلك
مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب نحو
على المجلس نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع
المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت

اصل الحكم فلا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما يجي
فان قيل التصديق مسبوق بالتصور فكيف يمتنع طلب التصور مع حصول التصديق بمثل ام المتصلة
نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور بوجه ما وقبح
هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول الحاصل
وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا
ضربته لكنه قبيح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
دون التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح حينئذ سوى ان الغالب في التقديم هو التخصيص وهذا
يوجب ان يمتنع وجه الجيب انه على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون قبح
اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا احسن
لان الاصل تقدم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ليكون هل لطلب
التصديق بحصول وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على
الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربت بل لا بد من ايلائها
اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب ان امكن
رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال
ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه البعيد
لانه شائع حسن وفيه نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى
فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره
السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل

عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار
بالغريين [illegible] وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت
عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان يقبح
او يمتنع دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بين
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب
زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي
ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار
الفعل الواقع فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع
في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك فقال
هذا ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية
كما في هذا المثال او حالية كما في قولك للقوم الذين يطلبون ما لا يطيقون وقد تركوا الضرب اتركب
وانتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وهذا ظاهر فساد ما قيل انما امتنع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل [illegible] الا ترى لا يصح قولنا سيجي زيد راكبا وساضرب زيدا وهو
بين يدي الامير فقال الحاجب [illegible] في الدار بالسيف جاثيا على قضاء الله [illegible]
جالبا ونحن [illegible] واعجب من هذا ان بعضهم [illegible] قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لا [illegible] في الحال [illegible]
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح هل تضرب بالحال
وارد [illegible] قول النحاة دليلا على كلامه وهو بنادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع

لتقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل
به لكنا نخاف على القاصرين ان يعتقدوا صحة مثل هذا ويأخذوها مذهبا ولاختصاص التصديقية
بها اي كون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال فيه ذلك نص لا يبعد
غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيص الفعل
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات اي التي هي مدلولات الاسماء من حيث
هي لان الذوات ثابتة في ذاتها فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون ومن فهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت
ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل
حقيقة ومن هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره
الظاهر وايضا من افانتم شاكرون ادل على طلب الشكر منه فانتم شاكرون وان كان
للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك
الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات
وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق
زيد فكان الاولى ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي
يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة وقد اخذ فيها مفهومان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة

بالنسبة

بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام
مشتركة اي باقيها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر
فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي
معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى
اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياتها
من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب
الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم
ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم
ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا
حقيقة لان الماهية ما به الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة
وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم
وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب
الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما
هي حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها
حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فظهر ان الجواب الواحد يكون جوابا
للاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويطلب بمن
العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه
وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب
بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة
ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص اذا كانت تلك

تلك الاوصاف نحو ان المضمر انها ككاتب وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي
اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه
يسمع في جوابه من جبريل ان يقال ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد
تشخصه وتعينه وانما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر
هو ام ملك ام جني فيما ادعاه يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه
ثم هدى فانه اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر الا
ان المشترك فيه مفهوم ما اضيف اليه اي نحو قوله في المفتاح بقول القائل
عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية
قيل اي اذا اضيف الى المشار اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم معين ككذا او علم [illegible]
واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز له عما عداه من طالب للتميز ويسأل بكم عن العدد
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك
والغرض من ذلك السؤال التقريع وان الاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة
من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في هذه الآية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية
لا اعتراض عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا وجه لجوازه في كتاب من كتب النحو واقول
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان

وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب
ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين
نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه
يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا
وذكر بعض النحاة ان انى بمعنى من اين الا ان الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله
من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله انى لك هذا اي من اين فقال
المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظاهر ان
كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق ثم ان هذه
الاستفهام وهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هنا بمعنى بل التي
تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار الاستفهام كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبعضهم يحمل ما في قوله اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون على ام ان
فيه طلبا ان يطلب بها احد الامرين والآخر بالهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت
منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام وكلما
انه قبل الجواب من انما منقطعة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم
تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله
كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله
وبين المستبطأ الاول ونحوه [illegible] ويناسب ان يكون لها اوان والتعجب نحو ما لي

لا ادري المعبود والتنبيه على الضلال ثم بأن تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب
الم أؤدب فلانا اذا علم ذلك المخاطب فهذه حال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وقد يكون
حال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجاؤه اليه وهو الذي ذكره المصنف بقوله
التقرير بالهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول أضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل
وأانت ضربت في تقريره بالفاعل أزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت
وأراكبا سرت في غير ذلك كما حمل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله حكاية أأنت فعلت
هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل
على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا بآلهتنا
وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واكثر
عليه السلف بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يتبع حمله على حقيقة الاستفهام
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لأكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام
وعلى تقدير انهم صبروا او تركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فظنوا انه بكسرهم اقبلوا
اليه يسرعون [illegible] وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فالهمزة تلي
[illegible] للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير في الحكم
[illegible] الكشاف [illegible] الاستفهامية للتقرير بما يسأل [illegible]
[illegible] وهل الذي فعلت ونحو ذلك للانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني
اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فانه تجيء للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل
[illegible] وكيف [illegible]
[illegible] وذلك اما الهمزة في الانكار ما يليها كما الفعل في قوله
[illegible] ذكر يكون [illegible] الفعل فلو كان الانكار للفاعل والجنس

ثم يتصور صدور الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله اهم
يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله
أغير الله اتخذ وليا فان المنكر اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله أتتخذ
اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الاصنام آلهة فهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في
قولك أراجلا اسير وكذا غير ذلك من المتعلقات وقوله أزيدا ضربت يحتمل الانكار
على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد
يكون الانكار على نفس الفاعل على محل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم
على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله أأنت تكره الناس
وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبي
لم يعتقد اشتراك في ذلك ولا انفراده وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا الى انه عليه الصلاة والسلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كان يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي
يفيد التخصيص قطعا فكيف يجعلها السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم
ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل
جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص الا ان هذا ومثله للتخصيص الا ان يظهر المنكر
والتقوي الا ان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يجعل قوله
آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن يكون من الله دون غيره ولكن اجعله
على الابتداء مرادا منه تقوية الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
والانكار على نفس الفاعل اذا ساعده عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من
ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي
من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي انه كاف لان انكار النفي نفي له
ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب
على الاقرار بما دخله النفي وهو انه كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وكذا قوله
دخل

ألم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد
يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله ءانت قلت للناس اتخذوني وامي
الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم
قوله والانكار كذلك اي على [illegible] انكارا ان يليها الفعل الهمزة ولما كان له صورة
اخرى لا يليها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو
ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكر تعلقه
بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله آلذكرين حرم ام الانثيين ام
ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفعل
نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغيرها على نحو ان الفعل كان هذا ام
العار او اتي الشرف كان هذا ام في المحال غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ومعنى
الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
اخزى العيد يوما بانه فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى مرتبة
من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم
يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها
اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله ء هل جزاء [illegible]
[illegible] تمام [illegible] اذا دخل النفي [illegible] وقد يكون
استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله وماذا عليهم لو آمنوا
بالله في الايمان وترك النفاق وهذا اللوم والتوبيخ والا فلا شيء عليهم
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير

من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كلام ظاهر
ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقة الاستفهام تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام
ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم
في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته
او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والفكر
ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحترز بقيد الكف عن النهي بقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا حقيقة او لا ليخرج الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه الكف عن الفعل
ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل مشترك
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب لما لم يكن الدال
صيغة القطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر فقال وصيغة
الامر والاطراد صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا
ورويد بكرا في هذه الاشارة الى ان اقسام صيغة الامر مثله الاول المقترن باللام الجازمة
والمختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال
والاكثر ان الطلب استعلاء في صيغة الامر الحقيقي طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماه
النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفرنا في قولنا اللهم اغفر لي
امر عندهم واما ان [illegible] فلا كان اسما لما يسمى امرا تميز بين الجانبين موضوعا الطلب

الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند
سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال اصحاب الشاح والنافي اذ اللفظ عليه هو نحو قم وليقم اي الامر
بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة
يدل على انها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا انه صيغة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر
في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك
واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يقولون ذلك في
مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثال الماضي الخ ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك
لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل على ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا
عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب
القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون للطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى
الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو
اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو
اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيه ولا اذ على كونه تم
اياهم قردة وانهم مسخرون لما اريد وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الغرض الاهانة وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها
وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح
واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من
الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اي الاصباح
والانجلاء الا منك بقول ... ثم قال وليس الصبح بافضل منك

عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم
علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له
في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب
انجلاءها وليس له طماعية ولا توقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ان يكون لطلب
الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل
على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف نا الطلب على سبيل التضرع
من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند
الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
قبل ان يقوم اضطجع اي الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب
استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر
على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا فهو اي هذا الحرف يستعمل كما يستعمل الامر وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال
السكاكي انه ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك لمن تحرك لا تتحرك
لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي
الاستمرار وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي
كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والاول
مختار بان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان لا يطلب الكف والترك

كما تقول لعبدك لا تمتثل امري فان غرضه ان يمتثل لا طلب كف
عن الامتثال و يستعمل لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع
فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن
يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه
المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت
على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المقدرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي
ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني
اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك
وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطالب لا يطلب الا
بسبب حامل للطالب على طلبه هو وجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة
الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدم في الذهن على المعلول متأخر في الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان في ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب
في الخارج مفهوما من ذكر الطلب و دل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اشبهت
هذه القرينة مع ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الاولى
والسببية الثانية فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام
لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره بمعنى توقف ذلك الغير على حصوله وتوقف
غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب
على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهوما

وقصد

وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا
يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا
على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك وان لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه
اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا
عن سؤال مقدر نحو قيل لهم قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي تقدر
بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
فهو قسم من الاستفهام اي ليس قسيما له بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا
للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة
الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلذا صح تقدير الشرط المثبت بعده
نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح
النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار يعني ان تكفر
وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اي في غير هذه المواضع بقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان
اتخذوا اولياء بحق فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى السيد لان
ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان الانكار نوع بمعنى لا ينبغي ان تتخذوا من
دونه اولياء ويصح ان يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي
ان تعبد غيره فانه هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا
يخفى على ذي طبع مستقيم قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا وهو اخوك
استفهام انكار فانه ليس الا بالواو الحالية وذلك لانه وان حمل الاستفهام الانكاري معنى النهي
لم يقصد ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت في انه يصح وقوع
احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وهو شرط في ذلك لا يجاز
ان ...

ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه عاليا او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذي ينادي له يعني انه يرتفع من علو الشان الى حيث ان المخاطب لائق
بما هو حقه من الشيء فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب
للقريب وقد يستعمل في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل مشترك في القريب
والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب لما لا يقتضي الدعا
نفسه واستبعاده من نيل المدعو نحو يا رب واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان كان
مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة
النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا واما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما
نسب اليه وهذا اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام
الضيف واما في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود به
الغير للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا صورة
صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل ما عبارة عما دل عليه
ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فلا يقع
باداة ضمير ايها الرجل فاي يضم والرجل يرفع كما في النداء لكن محله في محل النصب على
الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم
منصوب نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومعاشر نحو انا معاشر

الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس
منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول لفظا والمضاف محمول على
النقل فيكون منصوبا يا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون بتقدير اعني واخص قال الامام
المرزوقي في قوله انا ابن نهشل لا ندعي لاب العرب من ان ينصب نهشل على الاختصاص
ومن ان يرفع على الخبرية سواء لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله
لذلك لا يخلو من خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مخبرا انا
نذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التحزن
والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك
وكقوله يا ابن جدي فقد وافت اليك ابكي بصري وعمري واحلى لي ايناسي ومنها التوجع
والتحسر كقوله وقبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي
عند كل صباح ومنها الندبة كقولك وا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال
هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما
للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء
يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء
بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن
هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون
ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب
بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك
الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا
صار كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير
ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء

التقييد المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال ومنها التفاؤل اي استعمال الماضي
منه تحصيل الغرض ومنها التنبيه على كون الطلب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتأخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات جنس الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة
السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير
الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر في المباحث الانشائية والاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد
الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات
اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد
الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك
عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها
واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل
على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان
جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا
والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها
ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى
في حكمه اي حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم
اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل
من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه

اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية
جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد
المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب
وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم
وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يعقب منشأ الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه
ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم
ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء
كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر
او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا
وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل عفت ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن
الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود
نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله
يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول
قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل
لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان
لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها
بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية

على الاول بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا
قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك
معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حسن دلالة العاطف لا تتفاوت في عطف الجمل والآحاد
وام في عطف الجمل منها في عطف المفردات ليست الا في مثل قوله كليب البعداء هو آخر
وقوله ما يبال الغادر يزعمون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب يعني بل ثم
لكن قد عرف فيما سبق ان بل في الجمل منها وفي المفردات لا انها قد تكون للتدارك الغلط
لمجرد الانتقال من كلام الى كلام آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم
المسكوت كقوله بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فانه يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاول بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبله
من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين فان ذم الشيء او مدحه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي فاسلكنا ما في ذلك ما سببا بيانا لا لا
موضع التفصيل بعد الاجمال وقلما يتاتى ان يكون فيها معنى السببية نحو توضأ زيد فغسل وجهه
ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الشيء المرتب مما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان
اول اجزائه متعقبا كقوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للتراخي
مع الترتيب كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته
له نحو ثم انشأناه خلقا آخر وثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات
والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لتباعد الايمان
من الايمان ونكاية وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لتباعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع
بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء
من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا
قوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا وقف هذا فقول او ان العطف

بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف
الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يلتبس الحكم
فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمونَي الجملتين في الحصول فما لك لا تقول يعطف بها
من غير واو احسن ان يكون قولك سمع رجوعا عن قولك يعطف بالواو الا كذا في الذين الخ
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم ونحوها والحكم المشترك في مجرد الحصول غير مناسب
فتبين ان الحسن في العطف على الجنس هو الذي تشترك فيه العبارات والآن وان لم يقصد ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه
من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان ينزل بهم وعدهم
وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل
هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على ما يقتضي التشريك في ذلك
في ذلك الشيء قلت اذا الشرطية من بينها الظرفية استعمل استعمال الشرط ولا يكون حرفا
اذا خلوت قرأت القرآن يفيد حصر الاقراء القرآن الا اذا خلوت هو اجمل ذلك
باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص لا يفيد اذا كان معنا على العطوف
عليه فالظاهر يفيد المعطوف كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او قولنا ان جئتني اعطك
واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف
على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك
والثاني ان يكون المعطوف ما يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت
واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل

قلت لا نسلم بصحة المعنى واذا قالوا ذلك استهزء بهم وهذا الظرف متعلق بالجزاء اعني استهزاء
الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل
انهم لو قالوا ذلك لنفعهم عن انفسهم والتستر عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في الايضاح
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي ان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان
كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف
المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي
وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين
وذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال
الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين
الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية الى الربط بالعاطف فاشار الى تحقيق
كل من المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون
احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اي قال رائد القوم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره
لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لما ذكرنا ولما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا لكنه لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير المعنى
حتى تزاولوا كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الامثلة كلها على ما تقدم من ان سواء لا يكون

للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال اعني قوله ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكرنا انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه الكمالات من غير نظر
الى كونها بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل من الاعراب او لا يكون وهذا المثال لوجود كمال
الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان
في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع
والجملتان فيه مما له اعراب لهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب
على ما مر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احداهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو
انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات بلا او لانه عطف على الاخبار او لعدم المناسبة لا جامع
بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما
كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم
يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس لم يعتبر
مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة
للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة
التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم
كلاما مستقلا او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على اصوب الوجوه الصحيح المختار وعلى سائر الوجوه خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه
اي وصف الكتاب وذلك في قوله ذلك الكتاب متعلق بقوله بولغ يعني ان بولغ في وصفه ببلوغ الدرجة
القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق لما في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام
وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه باشارة البعيد يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل
بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو زيد

الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قوله
ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول
والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى لما جاز ان يتوهم ان
قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان
لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب في الهداية
بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكذا المبالغة حتى كانه هداية محضة
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يقال لكل عامل بحسب ذلك اى
قدر سعيه وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها لا
تتفاوت الكتب في حسن النظم وبلاغة كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز فظهر ان هذا اعنى هدى
الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد
زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما
مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي ولكن الشيخ ذكر في دلائل الاعجاز ان قوله تعالى لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك
الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثاني من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية
فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض منه لا يحصل الا بان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى ذلك الشيء كون المراد مطلوبا
في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال من متبوعه فلا يعطف
عليها لان البدل والمبدل منه من كمال الاتصال لم تعتبر بدل الكل اذ لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ
متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب

فالاول وهو ان يتنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا
في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الاية اوفى بتاديته اى تادية
المراد لدلالته اى الثاني عليها اى على نعم الله بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون
يشمل الانعام والبنين والجنات والعيون وغيرها والثاني وهو ان يتنزل منزلة بدل الاشتمال نحو
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون
عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته عليه
اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
موضوع للنهي واما اظهار كراهة المعنى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بالالتزام دون
المطابقة قلت نعم ولكنه صار قولنا لا تقم عندي في العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته
وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
وان كان بالمفهوم دل على كمال هذا المعنى صار بالحقيقة عرفا دالا على كمال اظهار الكراهة
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال ان الفهم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بل دلالته على الفهم منه قصدا وههنا كذلك فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لا
ليست بالمطابقة مع ان ليس في ارحل شيء من التاكيد ولا يحمل على ذلك بالالتزام وقوله والا
فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل ايضا على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب
مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان لا تقيمن عندنا اكد في هذا المراد بالتضمن فكانه اراد
بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه المصرح طلب الرحلة وهو قصد في ضمن ذلك نفيه عن
الاقامة اظهار الكراهة اعتبارا وفاء على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده

فتنزل ارحل بدل لا تقيمن عندنا صنو لا تقم عندنا وهو المطابق كراهة اقامته كما مر ونعتت
ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارحال
فلا يكون تاكيدا للتوكيد ارحل وبدل الكل وهو داخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم
الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام هنا
فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل مقصودة الحصول لكونه مقول القول كما يرى اصوا نراد لها وقوله كلا
المثالين اعنى الاية والبيت ان اناقة او فى بتادية المراد بدل على ان الجملة الاولى فيهما
وافية بتمام المراد ولكنها كغير الوافية اما فى الاية فلما بينهما من الاجمال واما فى البيت فلان دلالتها
على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على قوله اى القسم الثالث من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى لخفائها نحو منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة الايضاح
فلا تعطف عليها لما بينهما اى التعبيرين لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفيا الاولى مع اقتضاء
المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اى وزان قوله قال يا آدم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل
قال يا آدم بيانا وتوضيحا للتوكيد فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا
يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانه اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فالبيان وقد يعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها
على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفى سورة
ابراهيم ويذبحون بالواو وفيه طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها
جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد تكون
قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا او تفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم
فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شىء فكان نادرا على اشد ما اراد
من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اى
كون الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى لكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدى الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع الشتمل على المانع

من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع
بينهما تشتملان على المانع لكن هذا دون ذلك المانع فى هذا خارجى وربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم فبين الجملتين
الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحاد فى المسند لان معنى اراها
اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب وفى الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم
انه معطوف على ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك
ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية الضلال ومثال
هذا التقسيم قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما سنذكر قطعه
ايضا للاحتياط كان فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يتعين امتناع عطفه على الجملة
الشرطية لاحتمال انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لا لما شمل الاول ثم قال عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير فى الكلام مثل قوله وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر ومثل قوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
وكذا ارتقى الظهور الكناية عن المستهزئين اعنى استهزاءهم ونفاقهم حيزة الغافلات فى وقتها
بل لا اتحاد بينهما فى المنتهى وكذا فى المسند اليهما لكونهما مشتملين ليستهزئ كل منهما بالآخر قيل ان
على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما دل لعدم الجامع بينها فليتعيم واما كونها
اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكى النوع
الثانى من الكلام المقتضى لتنزله ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام
السابق لذلك وتنزيل السؤال الفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان
يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء السامع اى مثل ان لا يسمع من السامع شئ تحقيرا له

وكراهة لسماع كلامه او شئ الى ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى
نزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع
الجواب عن السؤال لكونها كالمتصل بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته
ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية شبيهة بالجواب كالمتصل
بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال في قوله فقطع قصة الكفار عن قصة المؤمنين قوله ان الذين كفروا
سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال
فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا
اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي
ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له
في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل
لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى
استئنافا وكما يسمى استئنافا وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل
عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه
فلا يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب
المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم
نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس
لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا
يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان

مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد ولعل المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا اهمل اجدر بكما العبادة حق فهو جواب للسؤال عن السبب
الخاص اي هل العبادة حق له واذا اهمل فالعبادة حق له فهو بيان لطلب مطلق السبب وهل
ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا اهمل العبادة حق له فهو وصل خفي بتقدير حرف الاستيناف
جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما
فتفاوت هذه الثلاثة بتفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث
اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم
العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ينكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد
استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن
غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين
لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان
يشتمل على خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال
عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن والفخامة هذا اقسام اخر للاستيناف
وهو منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف الفعل
بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه دون اسمه والمراد بالصفة ما يكون مشعرا من صاحب
وقصد استيناف الحديث عنه اي صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم
ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا
اي الاستيناف المبني على الصفة ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب

الحكم لتقدم الصداقة في المثال المذكور فلا يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف هو سبب
عليه له واما اذا اعيد الاستئناف بغير الكلام السابق بعبارة لم يذكر في الاستئناف
بلفظ اسم الاشارة كقولك احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه
قبيل الثاني وعليه قوله اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في
الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف
الحديث عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان
هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
فليس جميع صور الاستئناف منحصرة في هذين القسمين ولهذا قال منه ومنه دون اما واما
وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال
عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستئناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي
يزعم بنو اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في
التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة
في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا
كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستئناف كله واقيم قوله لهم
الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا
لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس
لكم فيكون في البيت استئنافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله
لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا له وبيانا لسببه

[وليس جميع ... صور الاستئناف ...]

[ايلاف]

فاقيم السبب مقام المسبب قلت يحتمل التأكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب
المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على
قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير
ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق
كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية
معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو
قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا فترك العطف في صورة القطع
يجوز ونظيره مثل البيت في فصل الايهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان كسر الهمزة وقع في [illegible] عظيم وانما سواها بالعطف عطفا على اما
السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط بان يكون بينهما جامع واما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا
لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وربما يقال [illegible] هذا يعني ان الجامع بينهما يجب ان يكون
ولذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانتا كلتاهما خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك
او كانتا كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا
والثانية خبرية او بالعكس او كانتا كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون
الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتناسبتين
الاسمية والفعلية والمتناسبتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكر [illegible] اشار الى [illegible] تطبيقه على التقسيم من الكلام [illegible]
واعاد الكاف تنبيها على انه مثال الاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا

[بجامع اي مع وجود جامع بينهما ولا فائدة ... المذكور]

[او بالعكس]

[المتعاقبتين]

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر والنهي لانه كانه
سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في
معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون
فيكون هذا لا تعبدون اخو وهذا ان يكونا انشائيين معنى فقط بان يكون كلاهما خبرين لفظا او يقدر
من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين آمنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي
عليه السلام وهذا وان كانا انشائيين لكن لا يخفى انه ليس عطف امر المخاطب على امر المخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على
طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطفه عليه فالاولى
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر
يا محمد وبشر فيكون قوله فابشر اي فابشر ومما اتفق الجملتان فيه انشاء معنى فقط والانشاء
في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس
قوله الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز
صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس
ونحو عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب
له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي
معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا
بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن لا ينافي اشتراط التناسب في الكلام خبرا وانشاء لانه

بحسب ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على مقدر
يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي الآية فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام
لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للغلام في قصة
زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي
بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر
زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير اذا كان
بينهما مناسبة اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة
او نحو ذلك في الجملة يكون احدهما سببا للآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو
كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين
بل ان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم
تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير والنقيض للخبر عن الاول فلو قلت
زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف
كلام السكاكي وتصرف فيه بما ظنه اصلاحا له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهي القوة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا

دكا دراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى
فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو
ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة
وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة
بالوهم بعضها مع بعض وهي ابدا لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان تكون عملها
منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة
وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا
فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة
العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في
التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة فقال السكاكي هو ان
يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل
الوصف والحال والظرف ونحو ذلك فظاهره انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما تطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك فان
تصور من تصورا تماثلهما اشارة الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله
فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد ولا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصولهما في المفكرة حصول
الاتحاد وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد ان يتشخص بتشخص
ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الآلات الجسمانية كالحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب
ان يدركهما معا لكن ادراك الكلي بالذات والجزئي بالآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا
الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز

ان

ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل عربي فاضل ومن عمرو
انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت في الخارج مختصة ببعض منها
ومنها نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في كمال
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر فيها وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه
امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل منهما
بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف
بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف بين الامور المعقولة بابهام المحسوسات المعقولة
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين
الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس
وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة
لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا
فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي
والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك
بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم
انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان

داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في
معرض المثلين ويجتمع في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا
ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي
اسحق مجاز او يكون بين تصورهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود
مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يقال مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فلا سواد وان على الحل
اصلا فكيف متضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار اشتمالهما وجوديين احدهما في غاية
الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان
الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكن ليسا متضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض
من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزء من مفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا تدلان الا خارجا

وأما الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية جزءين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين
اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد منه مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان
وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي
التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا
ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست
اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء والارض يعني ان
ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي
اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي وهو الجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال
اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه
اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا
ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور
لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج
الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي
فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة
الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في الشرح وظهر
بذلك ما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا
بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
وبعضهم لما لم يقف على ذلك عرض له الاشكال بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف
يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا
معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي
وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فمثل هذا مع ذلك ونظائره

معه ايضا مستحسن فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد
في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال الا من المعاني وجميع ما ذكر يعلم
بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من لزوم كلام المفتاح مسلم لكن ليس للعطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو خاتم الامير الكبير يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف
باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما
ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح
فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم ان الجامع
يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فطرأ عليه في قوله الوهمي ان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل وتضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما نفسيهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال
من ان المراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فغلط
قد ورد هذا الكلام على السكاكي وحملا على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه اللفظ ويأباه . قوله في التصور معرفا لما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام
في هذا المقام فان كتبته على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن المحسنات
الوصل بعد تحقق مجوزه اي تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي يكونا اسميتين او فعليتين
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما مضارعتين مثلا اذا اردت

١٣٧

بمجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان يقال قام زيد وقعد
عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة
انه انما قصد بقوله كذا الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدا وقام خبره وان كونهما
فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان تقدرا اما اسميتين
او فعليتين لا ان تقدر احداهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري ان الكلام في مثل هذا الغلط
ما كان ينبغي ان يصدر من مثله بل وجه النقل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية
ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على
ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف
على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين
جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وهذا اعتمد فيه على علم السامع
والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل التناسب ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان خفي على الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان
يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي
وفي الاخرى المضارعة مثل قوله ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا
تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان
جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
تذنيب جعل تتمة لباب الفصل والوصل البحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو
تارة وبغير الواو اخرى بالذنب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على ان

ومضمون الجملة مطلقا على رأيي والحق ان الحال التي ليست مما ثبت تارة وتزول اخرى كثيرا
ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فيشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما آخر غير
المؤكدة والمنتقلة وقسيما لهما ثم انها ثابتة فيها الجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها
بما قبلها فلا بحث فيها انما الكلام في المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب للاسماء انما يجئ للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف
متعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا و وصف له اي ولان الحال
في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تتصدى في الحال الى اثبات صاحبها
على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان
المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير
مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا و بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك
الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر ففي خبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وفي الخبر الواقع بعد الا نحو ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله سبعة وثامنهم كلبهم وقوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل لنكتة بالحال
على انه ذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي

وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحملا على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما
جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعلق بكلام سابق عليها لاجل انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت
اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس الحاجة الى زيادة
ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام
الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال
المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فان النعت
للمنعوت لكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فعلم ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو
وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها
او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب
الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم
عند ظهور الملابسة على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي
جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير
ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال

لان خبر المبتدأ من قولك يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وان لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا
عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا او ان لم يقل عن مفرد يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان
تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وصح ان يكون قوله كل
جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير الذي
فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قوله ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيأتي من ان ربطها يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهي لا يصلح ان تقع حالا سواء كانت مع
الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت
المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل
تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل
الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرط التصدير بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا
تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون في فضل قوة وفي مزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت
فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يعرف ان ما وقع بعده خبر عنه اذ لا مطلوب له الا ذلك
وكذا النعت لما فيه وفي المنعوت من الاشتمال وان اتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد
بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط الدال على جزائه
بما قبله من الكلام وذلك اذا كان هذا الشرط المذكور اولى بالتزام ذلك الكلام السابق
الذي هو كالعوض عن الجزاء من تلك الشرطية كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين
فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور
وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان

وان شتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق ألية وقوله ترى كل من فيها
وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اي ان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون
فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها
يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر
اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد
في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة
لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة
غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا
الا ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس وهو ان الحال
الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي
واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل
المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع لا دخل له في
المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى

فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي
قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه
ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في
الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما المجيئ بالواو فهو كقراءة
ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حرف للنفي دون
النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين الواو
للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي عطف على الامر قبله والنون
للتاكيد واما المجيئ بغير الواو فما اشار اليه بقوله وقوله وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيئ ثبت
لنا والمعنى اي شيئ حصل لنا حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز فيه
المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي
من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن اللازم المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا
دون لن لانها حرف استقبال وقد شرط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان
لفظ مركب في قولنا نحن زيد غدا يركب حال هذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال

ليس

ليس في زمان التكلم لكنهم استقبحوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال
والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان
المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان
الدلالة على الحصول تجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر ساقول لك ان ترفع ايا ذا
من اي توقفوني وكنت ولا ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو
في موضع الحال المعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا من جعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان
الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما
الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار الى مثله ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم واما مثال المنفي بلما مجردا عن الواو فلم اطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه
ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا
يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع
قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو
ل ان الحال في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل
ب والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب
الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون بعد الماضي بسبب العدم مقارنا
لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو الحال
للحال التي هي زمان التكلم لما جاز تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا لكونه
يجيئ الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للتكلم بل المضارع ههنا ليس بمعنى الحال

وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت باعتبار حاله لفظا
قد انما تقربه من حال التكلم فقط والى الان مستمرا بيان لكنهم استشنعوا لفظ الماضي والحالية
لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لفظا من الحالية وقالوا جاءني زيد في السنة الماضية
وقد ركب كما مر في شرائط طول الجمل الحالية عن حرف الاستقبال فطلبوا تصدير الماضي المثبت
بلفظ قد لوجود استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله
بمدة طويلة لكن تقديره بلفظ قد بكثير منه بنوع الاستبعاد كقول ابي العلاء أصبحت في يومي وقد
اصرت صحابة نحو من بعد آباء النبع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا
يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانما هي بيان حقيقة وهذا يظهر بطلان
ما قال السجاوندي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة
قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد تحقق منها جزء الا ان يستلبس
بها مستديم لما ظلما تقتضي جزء منها جزء بالماضي وتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ
الماضي حالا لا اقترانه بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة وهو
ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي
جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقا
رنة فلان لما الاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه
الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم لانتفاء متقدم على
زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون
زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل اي المنفي اذا كان الاصل فيه
الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انتفاء
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع
الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في
صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي وذلك لانه اذا اريد ان يكون النفي الايجاب
الثبات في زمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلنا النفي كالاثبات متناولا لجزء من الاجزاء لم

الناقص

الناقص لما اذ يغاير الجزئين فالاكتفاء في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من الترك ولهذا كان النفي موجبا للتكرار دون
الامر وكان ابي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا
الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود لو فرض والا فهو مفتقر الى انتفاء
علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل او اراد انه يمكن من الوجود وبالجملة لما
كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما
الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالتها
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو
كلمته فوه الى في فرجع عوده على بدئه بمعنى فمه الى فمه وعوده على البدء اي جوفه على
على البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي المشهور ايضا ان دخول الواو اولى من
تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن
زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف
وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدير المفرد في ان لا يستانف
لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا

الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمّه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى
تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في
البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما
ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه
واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم
الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء
منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون مجيء ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي لوح منه ان وجوب الواو في جاءني
زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني
وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه
او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو
متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك
لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فعلم منه ان الجملة الاسمية لا تجرد عن الواو
الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وهذا ايضا كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله
تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر ايضا في قوله لبعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاقول وترك الواو
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه
خبيث والذي يعني ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع
فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام

خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا
وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو بمضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى
فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا تخرجها عن كونها
مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن
الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه
او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل
نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل
بلدة ولم اعرف قدرهم خرجت منهم وفارقتهم مستصحبا للبازي الذي هو اكبر الطيور مستعليا
على شيء من ظلام الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعلّ اختياره تقديره باسم الفاعل لرجوعه
الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو واما جواز التقدير بالفعل الماضي فلمجيئها
بالواو قليلا كقوله وان مرا اسرى اليك ودونه من الارض مرماة وبيداء سملق
واما لم يجز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر
لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذلك الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع
يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي لا غير اذا غير مقدر
بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو
على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وانا قائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة الماضي او المضارع

[illegible]

وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز ترك الواو فيه وايضا فان
مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة
والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله وحسن الترك اى ترك الواو
في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله
اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كأنما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب
فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن
الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من
معنى الفعل وحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله
اي قول ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو
لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحال الاولى اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا
من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك
هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال اللاحقة الاسم الذي
تشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حال من الضمير في سالما وقال بعضهم
ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان
مبتدأ نحو قوله اي بيتي واصطلحوا بعضكم لبعض عدوا او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم
فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا ان البيان من هذا القبيل
والا فهو ضعيف قيل كتزويد نصف النهار الماء غامر ٥ الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى كلام
انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين بعد لا يمكن ان يقال على التحقيق
والتعيين ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذاك المقدار اطناب اذ رب

كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي وبالا
بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة
ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف
كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى
كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما
ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق
الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد
يوصف لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى المقام كقوله رب
اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا
يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب
والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن
فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل
مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قولك اذا قال من جاءك زيد بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف
وهو هذا زيد وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار معنيين
في الاطناب ايضا لكنه ترك لانسياق الذهن اليه مما ذكره في الايجاز والنسبة بين الطرفين
ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى الاول وقد فهم من كلام

السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كون الكلام اقل
من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص اصطلاحا لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور النسبية والمقادير الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها
كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق وتعين
ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا
يمكن ان يبين معناهما اصلا لانه ذكره السكاكي تفسيرهما ثم البناء على المتعارف و
والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون
لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور ورد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية
متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب
المعاني والمدح على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك
بحسب مناسبة المقامات لما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون من الكمال والبلغاء
فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بما يجب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة
اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تفصيل ذلك
في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان
يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة اقسام
ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية
اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف به او بلفظ زائد عليه لفائدة

فالمساواة

فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله اي كقول الحارث بن
حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من
عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي العيش الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان
العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المقيد به اعني العيش الناعم
انما هو عيش الجهلاء الحمقى دون العقلاء المتفكرين في عواقب الامور فقيل مطلق العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الكد كناية عن عيش العقلاء المتفكرين في الامور
واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش
الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وتتمة
على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على
اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش في ذكر
غدر الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقدير السطيح والرا
هشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها
للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث
يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو
المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في قول ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما افسد المعنى لان المعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا
تيقن بالخلود هان عليه الاقحام في الحروب لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن

في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء الحرمان عليه صبر
على المكروه لو توقعه بالخلاص فمن يكون طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا
يقال يجب ان لي صبر ايوب في ابن ساعة عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود
شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت
فهذا لان عليه بذله ولهذا قيل كل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى الا
على تقدير عدم الموت لان لبذل النفس لا لعدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء مما يسكن النفوس ويسهل البؤس
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفيد كقوله اي عن الحشو الغير المفيد للمعنى كلفظ قبله في
قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان
قد يقال البصرة بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي لا يجعل هذا من الحشو لوقوعه في الشعر
نحو قوله لم ما كتبت اقدمهم قلت انما ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما
تقول لمن ينكر معرفة الكتابة يا هذا انا كتبته بيدي هذه واما قوله ذلك قولهم بافواههم
فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به كالالفاظ المهملة التي هي
اجراس ونغم لا معنى لها وذلك ان القول الدال على معنى لفظه مستقل بالفم ومعناه مؤثر في
القلب وما لا معنى له مستقل بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة
قد مر لا بها ولا الاصل المقيس عليه كقوله ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة
تخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع
من تناى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وشبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه
وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة
ملكه وطول يده وان له في جميع الآفاق مطيعا لامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا
المثالين صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون

ايجازا

ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك رعاية لامر لفظي هو رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون
لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة ان مثل هذا التركيب
الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم
في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل
قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من
قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
اليس قد حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لا بل الظرف مستقر وجب حذفه
لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فالصحيح ان ليس فيه حذف شيء
مما يؤدي اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لرعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر
لا بد ان يتعلق بشيء وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز
كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو قوله
القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى
للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والحروف الملفوظة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح
بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل
جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية
عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول
والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي كون
ذكر القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب الحيوة بخلاف قولهم فان القتل

انفى

الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم القتل انفى
للقتل فانه يشتمل على تكرار القتل ولا تكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان الخالي
من التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان
قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار وفضله وايضا لا حسن
في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي سبيله التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه
اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج
الى ان القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين
المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي
تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متتاليين الا في موضع
واحد وخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه
نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ الاختصاص وفيه نظر لان تقديم
الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على
ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة نعني بالجزء ما يذكر في الكلام
وشعلق ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء
جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب
الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف
وقيل في الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما
قبله من مجرور بمن او في كقوله ... ومنهم دون ذلك وكقوله ما في القوم دون منها
دون غيرهما كما ذكر كما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا اسما علم وهو

الفسون لانه يحكي كثرة في قوله بنيت احوالي سني يزيد ظلما عليها لم يقدر الا انه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في
اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر فيه ضمير
فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك
كان لا يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط
اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
عطف على لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب
الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه تعين وربما
سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت
تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على مؤاخذته على ضرب من
العذاب وكذلك اذا قال الشيخ اذا رأيت شابا وسكت جالت الافكار فيما لم
يحل به لولا الجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف
والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على جواب الشرط اي او المحذوف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السالفة
وكالحال نحو ... اي منه والمستثنى نحو زيد جاء ليس الا والمضاف اليه نحو
من قبل ومن بعد ... ونحو يا رب يا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم

من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف عليها جزء جملة مسببة عن سبب
مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى
الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو
قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فيكون قوله فضرب بها جملة
محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت
بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان
ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام
صاحب الكشاف انها تسمى فصيحة على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف
شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب
والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا
والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي المحذوف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي
ببغداد وهنا ما لهن ومالي اي طربن فاخذت احبسها وهي لا تسكن ثم اعاودنا وهنا
الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان
لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبلك متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل
وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق

بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف
تناول الميتة لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير
الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل
بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل دل على امتناع المجيء
على الله تعالى ودل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد
انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني
اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب
المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل
لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على
الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق به على ما شهد به القواعد
النحوية ودل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له
اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله
اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام
مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء
الالتيام والاتفاق يقال رفات الثوب رفاء اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة

وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء
اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى و
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه الم فاذا حصل الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم
يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس
الى العلم به وتالمت بفقدها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم
للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص من الالم ثم نقل بشرى ذكر المشربان وفيما يرتاح ذلك في قوله هل ينظرون
الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة
الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ومن هذا علم من اسماء لم يكونوا يحتسبون
نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون لاحد
الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله وقضينا اليه ذلك الامر
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلا يقال
نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان ظاهرا انه ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد
الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة
وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد
الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم
زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو مصدر الاستيناف وايهام الجمع
بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين

من الامور الغريبة المستلذة التي يطرب النفس عند وجدانها تاثرا وانفعالا واما قال
ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما
على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا ليس كذلك ومنه اي من الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو
يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح بالاسمين وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف
القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده
ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فحو قال واما بعطف الخاص
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه
اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني لما امتاز عن
سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين
له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه بل يجب التنصيص على التصريح به وذلك فيكون
في مثل قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى
من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله من كان عدوا
لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في الكلام نحو قوله ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا فان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا
تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه
على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان تكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على
ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك

كذا

لا تفعل وذلك لأن اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه مجاز ههنا عن التدرج في درج الارتقاء
من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو وانه ثم وانه وكقوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
ومنها التكرير لزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام
بالقبول كما في قوله وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة
الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من
من الارض خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها انه كثيرا ما قد يعد لسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله
ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم
وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع
رابط كما في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول
الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم
البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها
صخر وان صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فان قولها
كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما يهتدى به المعروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه
نار ايغالا لزيادة المبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس
كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش كذا اتى بقوله لم
يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال
الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها
بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا
كذا في شرح ديوان امرئ القيس وفيه بحث لانا قيل ان المراد انه قد كان منا يرهم

في الفلاة وزجحن الف الوحوش رحالهم واخبيتهم ولكونها توهم غير المقصود في بيت
السقط فقلنا كالكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يلمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم
كالكاس مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من المجلس كانه
يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك مستكبر فكيف غيره فعلى هذا تخص الايغال
بالشعر وقيل لا تختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على
الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد فهو للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام
وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل
نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان
يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما
استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد

ي

وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى
الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افائن مت فهم
الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افائن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب
الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو
ايضا اي التذييل ينقسم قسما اخرى وفي لفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا

يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين
ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا كما توهمه نظرا الى الاشتمال بعض من لم
يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد
منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد
مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا
لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان
يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي
المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال و
عجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما
يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكره ضابطين لان دافع الايهام قد يكون
في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير
مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها واتى مع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه
قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى لان المعنى انهم
مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب
بن سعيد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر

على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت
تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم
المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون
الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة
فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من
لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يبالى به ولا
يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب في الملاقاة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة اي الحسن فيها
الحلم بحيث يهابه العدو لكمال مهابته في نفسه فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه لتاديه اصل
المراد وكتقليل المدة في قوله سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى به في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان
يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم
ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله
ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما
ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني

يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يعالى رحم
كلامه اذا افتتحه بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية
ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض النحاة وبرهن على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا بل ايانا والحوادث
جمة فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكره في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انها اعتراض من قول ام مريم
وقوله ان يستأنهم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف حيث ذكر ان قوله ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعني ان
المقدور آت وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء
ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بين اكثر
من جملة قوله فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين
معنى اشار الى انهما متصلان معنى بقوله فان نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث
امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض والنكتة في
هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص
احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته
امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير لوصينا
وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا

ومنها

ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه
يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها
بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يبدو
لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر فيه غرابة فبين سببه بان في اليأس راحة
وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه قد
يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر
الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع
الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فأزال هذا
الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هذا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهذا احتمال يشعر بتفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها تتنزل منها منزلة التأكيد او تأكيدا ويكون الغرض منها
توكيد الاولى اللهم الا ان يقال اذا اعتبر فيها هذا الاشتراط على الاطلاق والاعتراض بهذا
التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي جوز
الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا

في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره
في الايضاح حيث قال وزاد في قوم شرط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى لكن لا يشترطان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين
ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر وفيه اخشى ان لا نسلم ان يشترط في الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب
واما اذا لم يكن جملة كان او اقل من جملة او اكثر فيشترط لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له
اعراب فنفي المحل كلام لا يخرج عن ضبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره
احد من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون
به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه اي في الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان
وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الاشتهار الى ورود الكلام
في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقبضته بيدي ووطئته بقدمي وذقته بفمي ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل
في التتميم او نحو ذلك في بعضها لنكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا القول يجري على المستمع
من غير ان يكون فيه تجوز من جهل الفعل ومنها قوله تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا
يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه قد يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك

قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد وزائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي
سيادة وعلو ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة
التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى ما يستتبع الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب
والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي يعني المصراع الثاني من ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون ايجازا بالمعنى السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا
واحد لا يجسر على الاعتراض علينا اشارة الى السيادة وافتداء بنا اعني ما يصف به باستيلائهم ونفاذ حكمهم
ورجوع الناس في الملمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما
في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يفهم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم
تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله وصحابته الموصوفين
بالحسنى الاجيرين بمنه وجوده
الفن الثاني علم البيان
قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام
بخلاف البديع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه
اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما
حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما قرر

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال وأراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى
ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم
وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له
هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بأن
يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون
ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل
واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح
الدلالة وبعضها اوضح فلا وضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن مقتضى الحال بعبارات مختلفة كالامر والنفي
والثلث والحادث على ان اختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرناه اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر
الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو
المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال
والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار
فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع
مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن

والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا
هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها باختلاف
الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان
التقسيم مشيرا الى ذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا
يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
المبني للفاعل على ما هو الظاهر فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وجوابه اما اولا فلان الفهم صفة
للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة متفرع عليه ان يشتق منه صيغة تحمل
على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا
برابطة مثل ان يقال اللفظ مفهوم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء
في العقل او ادراك في ذلك فتدل دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما
وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اعني الدلالة على تمام ما وضع له
وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة
الى الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول

اللزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد
به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم
والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح
ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض كان الجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى
يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك
بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وسواء المطابقة دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم
منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى
الآخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا
يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا ينفي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا معنى

بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في
التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم واذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما
في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع الجمع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة مستلزما جميع ذلك
لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الكل
لا يعلم انها مطابقة ام تضمن [illegible] يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك
بين الملزوم واللازم فقدر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام
اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الخارج بحيث يلزم من حصول
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكان نسبة
الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي لو كان اللزوم الذهني بحسب
اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع
واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك كما جرى عرف خاص وكلام ابن
الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وكذا وجدنا العلامة في شرحه
بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء
كان الفهم بسبب اللزوم ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
وظاهر انه لو اشترط هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان تكون
مدلولات التزامية بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد
المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي الدلالة
المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح

ودلالة عليه من بعض دالا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ
دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات في الهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بالدلالة
المطابقية دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد واخفى دلالة اذ لا تفاوت في فهم كل
كلام منها لا يراد بها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المراد
ولمعلى المعنى كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها
لم يفهم من المراد فات في ذلك المعنى اصلا واما قال في الا لم يكن كل واحد منها دالا دون
ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل
واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون
عالما بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل
واحد منها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون
بعض منها دالا فليتامل وانما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على
العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى الجاء لا على
فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع
وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على ذلك لزمان السابق فان قيل لا نسلم انه
اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب
العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر الى
استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة
تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعنى على العقل فالجواب ان المراد

بالاختلا

بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الكلام
كذلك لا تمامها من حيث انها دلالة لا لزام فقد يكون احد الكلامين اللوازم القريب وقد يكون
خفية كان اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي
واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وتحقيقه حصول بعض
المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر الواضع مع الوضع وبطؤه
وهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ونتائج العقلية اي والايراد المذكور
خاص بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز
ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعضها بسبب قلة الوسائط
فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول
المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط متعددة وسواء
كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد
ملزوم لعدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن
فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي
ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح
من دلالة البيت عليه فان قيل يقتضي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل
فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلت الامر كذلك لكن المقصود
من جواز ان البعض تابع للمطابقة فان المعنى التضمني انما يتعقل الذهن من الموضوع له

فكانهم جعلوا الكناية على ان المعنى مع فهم اللزوم وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من
غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الحس لم يخطر بالبال ان معنى
النوع بالبال لم يراع النسبة منها فان الحال لا يكن ان يغيب عن الذهن حيث لا يخطر
النوع بالبال او لا يلتفت الذهن اليها الشيخ كما مر فان قلت قد سبق ان المراد
بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما
ذكرت هنا من المأدية بالعبارات المختلفة انما هو المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى
الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز
المفرد بانواعه وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة
على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما
هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة
على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني بالملازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة دالة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له
فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما
سيجيء اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على
لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية
لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء

مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع
ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي
كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي
للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود
من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه
في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم
البيان على طريقة السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان
يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتحصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه
اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار
اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على
وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك فلهذا اعاد اسم الظاهر ولم يات بالضمير لئلا يعود
الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر
قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في
معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير
شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم
يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه
الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا

او التشبيه منه احد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح
بان نحو لقيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
هنا هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج
عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لآخر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء
الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما
ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها
على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى
صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في
اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه
يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته او في الغرض منه او في اقسامه واطلاق الاركان
على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم
البحث عن الطرفين لانهما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بالطرفين والاداة آلة في بيان ذلك
ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به

اما منسوبان

اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
في المسموعات والمراد بالضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح
الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير
في الملموسات وفي اكثر ذلك تسامح لان الاولى الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق
طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء
لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه التشبيه
بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحياة
عما من شأنه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب
محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه
المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها
ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس
اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة
في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالقوى
الظاهرة ولا بالقوة العقلية مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان
يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لان ذلك تقليل
للاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي

بقوله والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر
والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه أي بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل في الحسي
الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما أي
كالمشبه به في قوله وكأن محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان وهو
ورد أحمر في وسطه سواد وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضا كثر فيها ذلك إذا
تصوب أي مال إلى السفل من جانب العلو أو أنزل وتصعد أي مال إلى العلو أعلام
جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فإن الأعلام الياقوتية المنشورة
على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر
عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كالأعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي عطف على ما عدا ذلك أي
المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي
لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فإنه منتزع منه ولهذا قال
أي ما هو غير مدرك بها أي بإحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا
بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله أي كالمشبه به في قول امرئ القيس أيقتلني
والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال يقول أيقتلني ذلك الرجل الذي
يوعدني والحال أن مضاجعي وملازمي سيف منسوب إلى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال من سن السيف إذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة
على صفائها وكونها مجلوة فإن أنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها
لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ومما يجب التنبه له في هذا المقام أن ليس المراد بالخيالي
الصور المرتسمة في الخيال المتأدية إليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست
مما تأدت إلى الخيال من الحس المشترك إذ لم يتعلق بها إحساس قط وكذا أنياب الأغوال
ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا نهايات مما لا يمكن أن تدرك

بالحواس الظاهرة بل إذا وجدت لم تدرك إلا بها وكيف أيضا ما يحكم بعداوته
وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها
تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كإنسان له جناحان
أو رأسان ولا رأس له ومن دأبها أنها لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان أي ودخل أيضا
في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والألم الحسيين
فإنه المفهوم من إطلاقهما بخلاف اللذة والألم العقليين فإنهما ليسا من الوجدانيات
بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك أن اللذة إدراك ونيل لما هو
عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي أما الحسي فكإدراك القوة الغضبية
أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة
بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه
وكذلك الباقي من هذه منسوب إلى الحس وأما العقلي فكإدراك القوة العاقلة كمالاتها
وهو إدراكها للمجردات المقدسة وأنها مدركة لها الكمال وتلذذ به وهو اللذة العقلية
وقس على هذا الألم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة
وكذا الألم وهذا ظاهر وأما اللذة والألم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الإدراك المذكور
والإدراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك بإحدى
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس
بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب

فسد وجعل اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو توهم معنى ما والمحجوم التحرش عليه كان في توجيه الكلام وافهام بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعماله مصلحا واهماله مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل النفع المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون حينئذ صفة لهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة النسبية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف دائرة او ثلث نهايات كالمثلث واربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات والكم هو ما يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة مجتمعة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي قوله

والوصف في ما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل كما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منها شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان في قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى بدع لاحت بين السنن وكانت لطيفة في بيان ان السنن حتى كان البدعة في السنن التي تلمع من هنا تعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به

المقادير والحركات من الكيفيات نظراً الى ان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته وفي الحركة
من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكذا اراد بالمقادير ما يقابل
الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء اي الحاصلين باعتبار الشكل واللون وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخل تحت الشكل وغير
ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ
يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة
والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها تختلف
قوة وضعفاً وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع وملاسته كما في اوتار الالحان المشتدة او في قصر
المنفذ او ضيقه او شدة النواية كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها من جهة الموافقة
والملائمة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك والى ما يقارنها كرائحة الحلاوة
او باللمس وهو قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتصف الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض وتتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية يسهل بها الشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يتعسر معها
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية
تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه

من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين ويكون بهذه الاربعة من الملموسات في حسب بعض الحكماء
والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها
الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما اي الخفة مبدأ لمدافعة محسوسة توجد مع
عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسراً فانه يجد فيه مدافعة نازلة ولا حركة
وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا اجبره بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة
فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
وغير ذلك مما هو مذكور في محله الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او
عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة
قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك
المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى … ذلك
الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا على البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية والقرب منها
الخلق وهو ملكة يصدر بها الافعال بسهولة من غير روية الا انه يلاحظ في الخلق دون الغريزة
وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف
على قوله اما حقيقية والحقيقية كالاطلاق على ما تقابل الاضافة الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون
معنى متعلقا بالشيئين كارادة الحجاب اي استتار القمر بالشمس فانها ليست صفة متقررة في ذات القمر
او الشمس ولان ذات الحجاب لكن قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له موجود الا بحسب
اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح
حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف
الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال

هذه التشبيهات التي لا ينزع على ايضاحها احكام مستفادة تقليد الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي
بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص
تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وكشف اللطايف التي
فيها واعلم ان وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد واما مركبا حسيا بان يكون
وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور
وكل منها اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه
الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك
الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك
الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي
بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد والمركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن
لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسي طرفاه حسيان
لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما حسيا او متعددا ومختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين
ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه
امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان
المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا
حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه
بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي
دون العكس لا تم فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال
ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره
مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد
بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افرادها

الخد

الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو سؤال النقض بان وجه التشبيه يأبى
ان يكون هو غير عقلي الا ان يقصد به عدول عن التحقيق الى التسامح كما يري قوله الواحد الحسي مشروع
في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل
واحد من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر فبقي ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات
والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر
اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة وهي بضم الجيم وزن الجرعة الشجاعة وقد يقال جراءة
الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات
الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم
والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه
معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار
وهذا ابسط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك تشبه وجود الشيء لا يفيد معنى من معاني ذلك
او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد والعلم بالنور في انك تفصل به بين الحق والباطل
كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء
لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس بشيء وسلم ان لا يلحن شبهها
ثم قال الامر كذلك نظرا الى ظاهره ولكن موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
فان ابيت الا ان تقبل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما
ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول

وفي الكلام لف ونشر وسوقه وفي وحدة بعض الامثلة تتابع لما فيه من شائبة التركيب كالنواعي
الفايدة والسطاية بنفسه وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان ان تشبيه
العلم بالحيوة وكونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية
كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط مشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب
من هذا ما قال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه من العلم والحيوة الانتفاع بهما كان وجه الشبه
من الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار
الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو
ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم يختص التقسيم بوجه تشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المشبه والمشبه به ان يكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد
بل المراد بالمركب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة وتجعلها
مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان
كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما ستطلع عليه انشاء الله وح لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد
المعنى اعني ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منهما نظر في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بهذا المعنى يقتضي ان يقصد الى متعدد ثم ينتزع منها هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين
في هيئة تعمها وتشملها انما يكون في ذلك وجه الشبه مركبا فتامل فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح
في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام
كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة عال بورق السجرة وانارت اذا اخرج
نورها من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرئي
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي حال كونها على الكيفية المخصوصة متعلقة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية ان لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق الى الكيفية المخصوصة

وجمع صاحب المفتاح

من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في اي العين من تلك الانجم وهذا المعنى الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا للمقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وتبعه صاحب المفتاح
بالكيفية والتنصيف جمع بينهما لكنه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود واعني بالمقادير
الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح
نوره ولا يخفى ان المقيد قد يكون مقيدا وانه لا يعني المركب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يعني الغبار اي مهيجه فوق رؤوسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين
ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر كما
ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما اي كالهيئة من هوي اي
سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى
وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي
كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم
بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل كان
السيوف كواكب ونصب اسيافنا لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس كذلك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها
فتجعل الكلام جملتين وكما جنيه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب من
تكملة الليل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراد ذلك لمعان
السيوف في اثناء العجاج كالكواكب في الليل بل قصد تشبيه السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى
اكثر من واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا
شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة

والارتفاع والانخفاض حتى ان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا
ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا
تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها
فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصفة للمصدر
معناه ان اسيافنا عطف على مثار النقع لا على ما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال
في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصفة للمضروب ليس المراد ان اشياء تعطف على المصدر على ما سبق
الى الوهم (والمركب الحسي فيما) اي في التشبيه الذي (طرفاه مختلفان) اي احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر) في تشبيه الشقيق باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر
مستطيلة موضوعة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما مر في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى
بليل مقمر وسمي هذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسي ما) اي وجه
الشبه الذي (يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة) اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة (من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما) ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون فقد غير المصنف عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز اذ مراد
البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة
الحركة حتى لا يراد غيرها (فالاول كما في قوله) اي قول ابن المعتز (والشمس كالمرآة
في كف الاشل) من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم
يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل (والثاني ان تجرد) هيئة الحركة عن غيرها
من الاوصاف (فهناك ايضا لا بد من اختلاط) يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لا بد من اختلاط (حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة) كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال

وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف في قوله) اي قول ابن المعتز (وكأن البرق مصحف قار)
بحذف الهمزة اي قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها
تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة قال
الشيخ لكل ... من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان
التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف
ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسروة كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله)
اي قول ابي الطيب (في صفة كلب يقعي) اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه (جلوس
البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل) اي بقوائم محكمة الخلق من جعل الله تعالى من غير ان الانسان جدلها
(المفتول) من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في اقعائه
موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء
بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته
يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل ... بالتمطي
المتصل مع التوضع بسببه ... والكسل فعطف في الجهات الثلاث لطف ...
والفصل بخلاف التشبيه بالتمطي فانه من قبيل ... للمصلوب لكونه ...
(والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول اشياء مخصوصة هي الاسفار
التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه قد ينتزع) من متعدد فيقع
الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة تعالى ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اي لمع به ولا يصح هنا شيء من هذين المعنيين
وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت الغلاثة ...

فالمعنى كما ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت
وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما
لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات
السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل فى
ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفوته ويبقى تحسره وزيادة ترحه
فالباء فى قوله باتصال البيت متعلق بالتشبيه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به مشهور
النعامة ثم اشكل فيما يشاكل بيت البيان فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم فليتامل فان قيل هل يصح
ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يخل
بالغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق
بينهما ان الغرض فى البيت ان يثبت ابتداء مطمع متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر امر
زائد على الجمع بينهما وليس فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى جعل احدهما
بائنا عن الاخرى الا ترى انك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء فى الصفاء بحاله فى
حيثيته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالآخر كذا
ذكره المصنف ره نقلا عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل
من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات
المجتمعة تفارق التشبيه المركب فى مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثانى انه اذا
حذف بعضها لا يتغير حال الباقى فى افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف
لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط
واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه والله اعلم وقد تقرر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد
ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع فى الثالث وهو اما حسى او عقلى او مختلف والمتعدد
الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد اى نزو الذكر على الانثى وفى المثل اخفى سفادا من الغراب فى تشبيه طائر بالغراب

والمتعدد المختلف الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كحسن الطلعة الذى هو حسى ونباهة الشأن اى شرفه
واشتهاره الذى هو عقلى فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اى التماثل
منهما شبه بالحركة اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد منها ما يشبه به اى
وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اى فى التضاد لان كل واحد منهما مضاد للآخر ثم
ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح او تهكم اى تحقير واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا
للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وتحقير فتمليح والا فتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او مثل او
شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم
كما سيجيء فى علم البديع وليس فى قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقى
فى قول الحماسى اتانى من ابى انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمى ان قائل هذه الابيات قد
قصد بها الهزؤ والتمليح فان قيل ظاهر قوله لاشتراك الضدين يوهم ان وجه الشبه فى الجبان والاسد
هو التضاد باعتبار وصفى الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا للجبان
كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما يضاد الآخر لا نكون قد اتينا بشيء من الملاحة والتهكم فى شيء ح لا حاجة
الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو
حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول فى التضاد او فى مناسبة الضدية بل انما يصح ان
نقول هو اسد فى الجراءة وحاتم فى الجود ومعلوم ان ليس فى المشبه هو هذه الجراءة والجود وهو الجبن
والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما يجعل الالفاظ
المتضادة فوجه الشبه فى قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة ولكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا
المقام واداته اى اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا
اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هنا هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل التشبيه
مطلقا وهذا مبنى على حذف الموصوف اى كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنك والمثل وما

ما يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أخوك
وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يؤدي معناها والأصل في نحو الكاف أي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه
بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه أن يليه المشبه به إما لفظا كقولنا زيد كالأسد أو كأسد وقوله
مظلم كمثل الذي استوقد نارا فإن المشبه به هو مثل المستوقد أي حاله وقصته العجيبة الشأن وإما تقديرا
كقوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فإن التقدير أو كمثل ذوي صيب فحذف
ذوي لدلالة قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لأن هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف
مثل لما عطف على قوله كمثل الذي استوقد نارا فإن المشبه به قد ولي الكاف لأن التقدير
في حكم الملفوظ وإنما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والإيضاح وقد لا
يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا
بمفرد آخر يتمحل لتقديره قطعا إذ لا إذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به الكاف
وقد صرح المصنف في الإيضاح بأن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم
للحواريين من أنصاري إلى الله ليس من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لأن التقدير كونوا أنصار الله
أنصار الله وقت قول عيسى من أنصاري إلى الله على أن ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق
النجم أي وقت خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين أنصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف
لدلالة ما تقدم عليه إذ لا يخفى أن ليس المراد تشبيه كون المؤمنين أنصارا بقول عيسى للحواريين من
أنصاري إلى الله قال صاحب المفتاح أوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى عليه السلام
من أنصاري إلى الله وإنما المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
أوقع التشبيه بين كذا وكذا أن المراد أن ما ولي المشبه به فحكم بأن الصواب المؤمنين بدل
الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين أنصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض
بأن الأوجه ألا يكون نظير قوله أو كصيب في أن المشبه الكون بالقول فلا وجه له وهذا غلط منه لأن
مراد هذا القائل أنه أوقع في ظاهر التشبيه بين كون المؤمنين أنصارا وبين قول عيسى مع أن المراد تشبيه
المشبه بين كون المؤمنين أنصارا وبين كون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب

المفتاح

فالمشبه به محذوف مضاف إليه كما في قوله تعالى أو كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في دفع هذا القول وهو أن معنى كلامه فأوقع التشبيه أي تشبيه كون المؤمنين
أنصار الله على أن اللام للعهد بين أي ... بين كون الحواريين أنصار الله على ما يفهم ضمنا و...
من أنصاره وبين قول عيسى على ما هو صريح لفظ المشبه كون المؤمنين أنصار الله والمشبه به يحتمل أن
هو كون الحواريين أنصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل أن يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الأول
لا الثاني إذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى ويحتمل أن المراد بالحواريين في قوله أوقع التشبيه بين
كون الحواريين هم المؤمنون لأنهم حواريو محمد عليه السلام إذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والله أعلم
وقد يليه غيره أي يدخل الكاف غير المشبه به وذلك إذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وإنما قلنا ذلك احترازا عن قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا فإن المشبه
به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل أعني الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم
مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيما تذروه الرياح إذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما
يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره
الرياح كأن لم يكن فإن قلت فليعتبر هنا أيضا مضاف محذوف أي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف
تقديرا كما في قوله أو كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة إليه فلا ينبغي أن يعرج عليه بخلاف قوله أو كصيب
فإن الضمائر في قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه
الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لأن المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولي الكاف
المشبه مفرد يتأتى التشبيه به أم لا ألا ترى إلى قوله إنما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف
وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وإنما شبه
وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول أهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية
هذا كلامه فإن قيل ... طلب مرجع الضمير أوجبا إلى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج إلى تقدير مثل
قلنا لأن المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لأنا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل

والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات في ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما
في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي
صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله
كمثل الذي استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقديره كما ارتضاه كمثل ذوي على
حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه
اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية
لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث
يتيقن انه هو هو بل يظن في ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم
والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة
التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد
لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه
بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان
يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه
وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى
ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم
انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هذا
تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف
كما في تشبيهه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والاظهر ان بيان الحال انما يقتضي
او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي

الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء
فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات
لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول
ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا تجد له من الانس ما تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله
دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا اخذت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر
وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم
بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل عنه ذكره وقصر خواطره
على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله
اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون
وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر
هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان الامكان انما يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم ولهذا
بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض
بيان حاله والاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد
مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه
الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت
لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في الوجه ولا
هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة
اتم ولا اشهر وكذا في الاستطراف لا يقتضي كلا منهما لان المشبه به كلما كان انذر كان التشبيه به
اولى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه

من المشبه واخص منها واقوى حالا منها والاظهر ان ذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه والبيان امكانه
والازيادة التقرير والابرازه في معرض التزيين او التشويه لاستبشاع تعريف المجهول بالمجهول لتقرير الشيء
بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ويستطرف المشبه بغيره
كالسبع لشباهته اياه او للوجه الاخر وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور
المثل فذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر
المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل لانه
مثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه انما
يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الندرة
ليحصل الغرض اما وجه التشبيه الذي هو المشترك فلا وجه لاشتراط ان يكون في المشبه به اتم
المقصد الذي توجه اليه التشبيه اي الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن
في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص
ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه
وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او ترجيحه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي بيان
المشبه في نفس السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج
ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها

بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار والجواهر الشبيهة باليواقيت
كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة
البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وجه اي لادراك شبها
لنبات غض يرف واوراق رطبة بلهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبني الطباع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف اجدر
وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم في وجه التشبيه من المشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى دعوى انه زائد
كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم قال غرة الشيء لاوله واكرمه وغرة الصباح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان
وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف
بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه
الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب
هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في
وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كالتشبيه فيما يقصد فيه الى
الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان اولم توجد
فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين من غير مرجح كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني اسبل الدمع والمطر اذا
هطل واسبلت السماء فلما ان بالخمر للتصديق وبعضها بزيادة على التوهم ام من عبرتي كنت اشرب

فإنه اعتقد أنه ادنى من الدمع والخمر وانه معتقد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص فيحق حكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل
الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انك متى لم تقصد ضربا
من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصرت على الجمع بين الشيئين في
مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل
فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اردت شيئا من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين
يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل غير القصد الى
الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه الذي يبنى في
الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض
منه واما النظر في اقسامه فهو ان التشبيه باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه التشبيه واخر باعتبار الاداة
واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس
لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع
في الفضيحة والفحش كاللباس الساتر للعورة فان قلت الحمل في قوله هن لباس لكم ولهن ينافي المشبه به قلت لا
اذ لا مدخل في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به
الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على
اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال
وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل

فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به هو المرآة مقيدا بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة
في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار
وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث
قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع
اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن
اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة
في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه المثابة كقوله كأنما المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من
الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا
بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل
وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال شبه في الاول المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما
يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من
الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة
امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا
والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فان المشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة
الى الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه المشط

بعض الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وحمل التشبيه في نحو قوله
والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب
وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب فاسد لان
كلام المص والمشبه به فيه حاصل من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه ولكن ما ذكره المص
اقرب فان الذي يشبه التشبيه بين الشيئين بالجملة انما يقصد في البيان الى التداخل في الامور المتعددة
المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمركب فكقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظركما واجتهدا في النظر يقال تقصيت الشيء اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه
الارض كيف تصور اي تتصور فحذف التاء يقال صوره اي صيره صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا قد شابه زهر الربى اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما
هو مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربى فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا
يخفى ما فيه من التسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي كقول امرئ القيس
يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها
العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ
في اسرار البلاغة انه انما يستحسن التشبيه من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لانه يجمع فائدة في
تشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف
نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم
هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه
الجمع كقوله اي قول البحتري باتت نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور

شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
تشبيه بخمسة ولكن صرح بين البيتين من باب التشبيه نظرا الى ان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان
لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وتحقيق هذا الكلام ان شاء الله ومن تشبيه الجمع
قول الصاحب رحمه الله في وصف ابيات انجزت اليه اتتني ابيات تعلق وحي تروح الى
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان
ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم
ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه
الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدر في الاصطلام وتشبيه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرق قوما
عطاشا الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان
وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار
فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد
وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك
فالتمثيل على تفسيره اخص منه على تفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه يتضمن
التشبيه ولا يقال انه تمثيل وضرب مثل واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب
الاسم مثلا لكذا فيقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة مثلا للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل
فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا او يكون وصفا حقيقيا
كتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما
هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة

مناسبة الافراد في الصورة بشرط تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مبهمة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم يكن مبهمة الجوانب فان موضع الابواب منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا
قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من
يرى المتنبي لا يحتاج لما بيانه عظيم وابعاضه اي من المجمل وقوده دون ان يقول وابعاضا اما كذا وكذا الاشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله ظاهر ومنه خفي اي من المجمل
ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
فان في وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين اشعارا بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به
كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل يستشفع المعتصم والليل عنده في كثرة ذكراه في ساقه الغيث
صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك
اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله وافضله وريق المطر وريق كل شيء افضله
وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض ام لم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي
الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير العطايا
لمن وصله ومن لم يصله اي طلبه او لم يطلبه كالغيث ولكن تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما
مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على ما اختاره
ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والتالي ان يكون امرا قائما بذاته اسنادا بعقله وقد يتسامح بذكر
ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح
هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيهما لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا
يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ونحوه اي يكون نحو كلام العشيق

في وجه الشبه حيث قصده اي حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر تبيانه يعني ان الكسر
التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا
وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي لجعلهم وجه
الشبه هنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين
لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يترتب عليه جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد
في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا
دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي انهم تسامحوا في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وجعل
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك ان وجه الشبه في
تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة بهذا الاعتبار ذكروا ان وجه الشبه في مثل
هذا حسيا فليتأمل واعلم ايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي
الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي
اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي
الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان
ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك
بالارادة ناطق لان التفصيل يشتمل على المجمل وزيادة ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه
في المعرفات الكاملة وكذلك درك الحواس فان رؤية تفضي الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر ولم يحققه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم
والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي لكون
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
في المقدار والشكل فانه قريب ووجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور
الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا لكون المشبه به مكررا اي متكررا
المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس

كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان فى وجه الشبه
تفصيلا ما لكن المرآة غائب الحضور فى الذهن مطلقا لعارضه كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان
قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور المؤدى
الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس
فى الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به
ووجه الشبه كان امر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى بخلاف القريب الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر
لعدم الظهور اى لخفائه وجه فى بادى الراى وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة فى كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا
لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا
او ندور اى ولندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا وندور حضور المشبه مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة
او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المرآة فى كف الاشل ليس مما
يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه
به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان
يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه اى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل من الجهتين جميعا كثرة التفصيل
فى وجه الشبه واما قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر الى اكثر من وصف لشيء واحد
او اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى امر واحد
او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها اى اعرف الوجوه ان تأخذ بعضها من الاوصاف
وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما فى قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه
سنا لهب لم يتصل بدخان وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان قولنا
التفصيل عبارة جامعة محتملة لان تحتها وجوها اولها ان تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل

بكل

بعضها من بعض والتشبيه فى الجملة حاجة الى ان ينظر الى اكثر من شيء واحد وان ينظر فى الشيء الواحد الى اكثر
من جهة واحدة ثم الى ان يقع على الوجه الواحد الى ان تأخذ بعضها وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس فى البيت حين نفى
الدخان عن السنا وجرده والثانى ان ينظر من المشبه الى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كما فى تشبيه
الثريا بالعنقود الابيض المنور بالنظر الى الشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب
ثم اعتبار كل من العنقود والملاحية مثل ذلك الثالث ان ينظر الى خاصة فى الجنس كما فى تشبيه البرق فان لا تفصيل
فيه اى البرق بل الى اليسير كل تميزه ثم قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان
التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع
التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل
لغرابته اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل لان الاستماع والنفوس مجبولة على الغرائب ولا يخفى ان المعانى الغريبة
ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه فى النفس الطف وبالمسرة اولى
ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ وقيل بعدم الظهور فى بادى الراى مما يكون بسبب
لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على
اول ورد تال الى سابق يحتاج الى نظر وتأمل وهل اجلى من الفكر اذا صادف نهجا ويقاد طريقا
فوصل الى المطلوب وظفر بالمقصود والخفاء المردود والمعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى بسبب سوء ترتيب
الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف فى التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه
ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة
لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق اى كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه فى البيت ضمنى غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه فى الحسن والبهاء
الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخران الشمس لتستحيى اذا نظرت الى ذاك فقابلت بها فيما نحوه
اى قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم
مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به

او كلاهما بشرط وجوده او عدمه قد يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي مر يبكي الارض
اي لو كان العبد يسكن الارض وهذه الغيبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته
اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء
اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة
قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجه كلا لونيهما متشابه فذهب الاصيل صفرته وشعاع
الشمس فيه وعبث الريح بالغصون امالتها الى الجوانب ايابا وذهابا وخص وقت الاصيل لانه من طيب الاوقات
كالسحر قال الابيوردي في لياليه [illegible] وفيه هوا [illegible] والشمس تنحى اصيلا [illegible]
الذهب وتعيين المذكوران في البيت كالسبق اي يعطل الاوهام [illegible] من الجمر
انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وتشبيه وجه الماء اذ ذاك الاصيل بوجه الشجر
الذي اصله غرق [illegible] وذهب هو ورق الذي اصفر بمر الخريف فسقط منه على وجه الماء [illegible]
[illegible] او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من
حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه
والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف
شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه
اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا ما يحتمل ان يكون خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالمشبه به مذكور قطعا
الا عند [illegible] فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربع فالاداة اما مذكورة او محذوفة [illegible] ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة
كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه اذا ذكر الجميع فهو

ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فهو اعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا
قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها مقيدا باعتبار [illegible]
الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كالرسل واعلى مراتب
في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته
فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الا
بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع
حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في
الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمعتبر في الاوليان متساويان في القوة والاخريان
متساويان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من
الظاهر او بايجاد المشبه والمشبه به بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان
يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
فيه ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا [illegible] ولقيت في الحمام اسدا ونحو قولنا زيد اسد او اسد
الاخبار عن زيد بعينه الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ دال
قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في
الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا
وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت
والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام
موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات
معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات
التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان

بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على كذا فلا يكون لاثبات المشبه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقا بصورة كان هذا الافتراق باعثا ان
يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى الثاني اعني كون زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين [illegible] اذا كان اسم المشبه
جاريا على المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كرايت بحرا اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستقلاله كما في رايت اسدا ولا باثبات معناه كما في زيد
اسد على الخلاف المذكور ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الا
على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل فاما الكلام فانه يحتمل ذلك تشبيها وهذا
الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اي نحو
زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد
الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا
بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال شعر شمس تالق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف في شيء من هذه الا بتغيير صورته كقولك هو
كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لازدياد
قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى
انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري
وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا يجيء فيه التشبيه الساذج من غير
[illegible] كالبدر لزم ان تجعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من البدر

بدرا له من الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة
فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد
اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به مجتلبا لاثبات
الشبه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان
الممدوح قد استقر وثبت في [illegible] اثبات الصفة الغريبة ولا يسع دخول الكاف في هذا
ونحوه [illegible] دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه
متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا
اسد [illegible] دخول كان وحسبت عليهما كالقياس على الجواز ايضا [illegible]
[illegible]
[illegible] المذكور ولا يتصور جوازا [illegible] فلا يصح تقدير التشبيه
هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا
المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز
وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما
وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم توقف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان
يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن يدل على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فانه فرع
للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر
ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح انها للتانيث على الوجهين لان فعيلا اذا كان بمعنى
مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل طريف وامراة طريفة وانما الثاني اذا
لم يذكر الموصوف [illegible] الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة مؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول الثاني

من المذكر والمؤنث فرارا عن … على موصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم تجر على موصوف فالتاء
واجبة دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان والاكثر في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم
والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب اي
في اصطلاح به يقع التخاطب فالظرف اعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة … فاحترز
بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل
في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل
في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا
في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق
لا ينصرف الا الى الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي يستعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار
المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ
المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت قد سبق ان اطلاق الحقيقة على المجموع المركب … فلما كان تعريف
الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض لها … في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل عليه بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة
الى معناه المجازي … لان تعيينه للدلالة على المعنى المجازي لا يكون … الا
بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على معنى في غيره لا بنفسه
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نم
ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على
معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا دال بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا
هل قام زيد دال بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد … ليكون العلم
بالمعنى شرطا في الفهم دون المشترك اي خرج المجاز لا المشترك فانه قد وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا
وذلك … الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض …

لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما
… واحد من الطهر والحيض غير معين هذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر
الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا اردت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه
ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه
على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان
تكون الدلالة بواسطته وحصل من كل من الوضعين … وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع بينهما فكان للواضع … للدلالة بنفسه على … واخرى للدلالة بنفسه على ذلك
… واطلق … واحد منهما غير مجموع بينهما … كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف
بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل عليه … عند الاطلاق … وبان قوله
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض … على الطهر بالتعيين … لان كلا منهما … لمعنى الطهر وقوله لا
بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة لا تكون معنوية … لفظية وفي كثير من النسخ … ان المشترك دون
الكناية وهو سهو من الناسخ لان … الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو … موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لان … موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس …
انه موضوع بالنسبة الى اللازم … الذي هو معنى الكناية … واضح … على اللازم
بنفسه بل بواسطة قرينة لا … بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم …
… المجاز في اللفظ … لو كانت القرينة معنوية … فان قيل معنى كلامه انه خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في
الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه … زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بان اللفظ
… فاسد … هذا المقام ما وقع لبعض … وسواء نظر
الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة الاعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها

ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة الفساد وتوهم ان السكاكي
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحتاج الى الوضع ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى لا يليق بمن يجري
عنه هذا كلامه واقول كيف حمل ابطال كلام المقل بحمله على معنى هو بري منه والعجب انه لم يتنبه ان المقل
ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورده المذهب ابطاله
ثم تاويله فان في هذا المقام قول من قال اختلفت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول في الابتداء بحث معنى ان
دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى
ان المخصص هو الوضع والمخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم
ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على
المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد
معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كان كل احد يفهم من كل لفظ انه لافظ ولامتنع جعل
اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله
من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون انه متصف بالمتنافيين او
المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب لذاته المتنافيين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل
التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيبها ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك

كالنزوان والجمزى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وغير ذلك هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة
اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى
جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه والاعتبار التناسب في تسمية شيء باسم معتبر اعتبار المعنى
في وصف شيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار المناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال تخصيصه بيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء
المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك باعتبار المعنى
في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما لان ذلك لا يليق وذلك وترجيح على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبار مناسبة التسمية اي مقتضي لوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد
منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عن
المستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب هو متعلق بقوله وضعت له احترز به عن المجاز المستعمل فيما وضع
له في اصطلاح اخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما يقول خذ هذا الكتاب مشيرا
الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم
ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول ان غلب في معنى ثان حتى صار
له الاول مهجورا كان في العرف حقيقة في المعنى الثاني ومجازا في الاول وفي الاصطلاح المنقول عنه بالعكس
كلفظ الصلاة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المستعمل في الدعاء فانه في اللغة حقيقة وفي الشرع مجاز

الاول ...

الا اذا كان المخصوصة في الشرع بالعكس ومنه ما غلب بعض افراد الموضوع له كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهو موضوع لها بخصوصها وعلى هذا معنى الدبيب انما هو مجرد المناسبة لا المصحح لاطلاق الحقيقة فان رعاية المعنى فيها انما هو لاصحاح الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه الشيء ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص او عام لا سوابقين بالعلم الاصل اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك وعرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلانه ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فهي عرفية عامة او خاصة وبالجملة منسوبة الى الوضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع التخاطب كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كأسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للدعاء والعبادة يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فقد ذكر للفظ الدابة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكره بعضهم كل كلمة من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق وتكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له واللفظ مستعار وهذا اشارة بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي طلب عارية من احد فالبس غيره لاجل التشبيه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير التشابه كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود

بها فالجارحة المخصوصة بهذه العلاقة التي قالها لما وقع هذا فانه من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان ... وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد هنا استعارة فلعله اراد الاستعارة بمعنى ... التشبيه اذ كان في الحسن ... واذا لم يشبه عليه فاطلاق الاستعارة عليه على سبيل التجوز وهنا كذلك اذ الحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزادة الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ... وذلك ان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبر العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاقات المجازية على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع افرادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ... ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد منها تسعة فيما سبق وما في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي ومن المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز في العبارة مسامحة كالعين في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة اذ ما عداها لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم

وآذانهم من الصواعق وان هذه جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الآذان
سبب شامل من الصاعقة (وسببية) اي منه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في
امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهره سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب
الدية والمعنى انه قال من غيره اي الدية المسببة عن الدم (او ما كان عليه) اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او
تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او
تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع نادية اي اهل نادية الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله
اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او
تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك
قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما يسوا خص او غالب المشبه
فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا
شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فلظهور ما ذكره بعض المتاخرين من ان
اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الموضوع له في زمان
ما حتى يكون زمانا ما كان او زمانا ما يؤول او بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت
او لا يكون ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم
يتصف لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما للمعنى الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن
من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على
الاعمى او مع الخارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر
كالبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم ههنا قد يكون لحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية
احدهما للآخر او ذاتا او يكون احدهما شرطا للآخر وكل ذلك مشتمل على اللزوم ولهذا اشترط في اطلاق

الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا
يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب
وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كانت بين الشيئين علاقة فلا بد ان يكون انتقال الذهن
من احدهما الى الآخر في الجملة وهو معنى اللزوم في هذا المقام (والاستعارة) وهي ما كانت علاقته المشابهة
اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان
فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون
استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية ليتميز عن التخييلية والمكنى
عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا
معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي
فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله
اي حسي لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالتخفيف والحذف
مقذف اي رجل شجاع اي قذف كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة
له لبد اظفاره لم تقلم اللبدة ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله والعقلي اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها
الله لباس الجوع انه استعارة من اللباس هذا صحيح في الحبل والكان يحمل عندي على ان يحل
الجوع وهو استعارة لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة وفيه
ان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية
بالنسبة الانسان والتبس من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
ان يريد به القدر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما
ذكره السكاكي والملابس هو الجوع الا الامر الذي عنده فلا يتم جعله مثالا للاستعارة غلط
المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

لما فيه ان قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد
ورأيت زيدا اسدا ومررت به اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له
له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها [illegible] في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاسد في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك بان ذلك في زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب ذلك لو كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا
نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما
نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد معناه زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل
المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه
السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقل عن عبد القاهر وكذا
الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ذكر المشبه بالكلية لكن اتى لوجه الشبه نحو رأيت اسدا
في الشجاعة وكقوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور ومنها تبرجها الكتان [illegible] لان ترك المشبه
لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه بمعنى ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة وكذا
من قصور مثل بروج البدر في البعد فتشبيها تماما كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه متروكا اعم من ان يكون محذوفا فاجرى الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي ولكون
في الكلام ما ينبئ عنه كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الابيض في قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لا مجازا لان قوله من الفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك تشبيه بكلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه

مع اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا
مقدر ويمكن الجواب عنه بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلامته ان يصح
وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا تفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يمنع عن ذلك فقصد التشبيه لا الاستعارة واراد
العذب والاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن النفع فهو في طريقة قوله تعالى ثم قست قلوبكم
فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وفي ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الا
من قبيل الاستعارة [illegible] ليس للاستعارة ولا يكن ضعف على من جاء فيه اللفظ
[illegible] موصوفة المشبه به لا المشبه ولا [illegible] اختلفوا
[illegible] مجاز لغوي بمعنى ان اللفظ مستعمل في غير ما وضع
[illegible] مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعه للمشبه به
[illegible] من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا لم يكن اطلاقه
[illegible] انتقل عن اسم اللفظ فيكون مستعملا في المشبه
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح
في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فليس من المجاز في شيء كما اذا
رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت كان لفظ
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فيما قال فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لا
لما لم يطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان جواب ما استعمل فيما هو له اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا

لا عنيا وان قولنا المعنى بتشبيه معناه مجازا وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان المعنى بتشبيه شيء به نحو زيد أسد
ورأيت زيدا أسدا ورأيت به أسدا لا أنه إذا كان معناه مثل الموضوع له صح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع
له لا تشبيه الشيء بنفسه على أن في قولنا المعنى عبارة عن المجاز أي مجاز المعنى بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة
وغيرها وان شيئا من الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لأنا لا نسلم أن أسدا في نحو زيد
أسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على أن هذا التشبيه بمعنى محذوف الأداة والتقدير زيد كالأسد فإن قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك بأنك إذا قلت زيد أسد أو قولك أسدا على زيد ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدا وجب المصير
إلى التشبيه بحذف أداته قصدا إلى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير إلى ذلك وإنما يجب ذلك إن لو كان أسد مستعملا
في معناه الحقيقي وأما إذا كان مجازا عن الرجل الـ
نحو رأيت ... أي أن أسدا استعارة بلا تعول
نعم إذا استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكر
كقوله أسد علي وفي الحروب نعامة أي مجترئ علي
السلام ... على من سواهم وأنه كثيرا ما يكون بحث الشيء في حال أداة التشبيه عليه كالمعنى عن ... العامر
الكلام في كونه ليس أسدا أي شجاعا كالأسد وأما إذا لم يكن المشبه بالكلية لكن أي قول تشبيه نحو رأيت أسدا
في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بعده وهما تبرجنا الكتاب في هذا أشكال لأن ترك المشبه
لفظا وتقديرا وإجراء اسم المشبه به عليه يقتضي أن يكون تشبيها أي إثباتا كالأسد في الشجاعة وجب
من ... وجه البدر في البعد فيهما نزاع كذا ذكره ... التصحيح ...
من باب التشبيه لأن المراد يكون التشبيه مقدرا أتم من أن يكون محذوفا فأجرى الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي
في الكلام ... بتقديره كما في قولنا رأيت أسدا في الشجاعة بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر تشبيها لا مجازا ... بالفجر قرينة على أن الخيط الأسود أيضا
مبين سواد آخر الليل وأبعد من ذلك ما أشبه كلام صاحب الكشاف من أن قوله تعالى ضرب ... مثلا
... وجالسنا الرجل ... وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه ...

... الأجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لأن المشبه فيه ليس بمذكور ولا
مقدر ولكن المتفصي عن هذا الإشكال بأن الاستعارة يجب أن يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلاقته التي تصحح
وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا تفوت إلا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح أن يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لأن قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يأبى عن ذلك فهو التشبيه لا الاستعارة وإن أدخل
... الأجاج على الكافر بأنه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنافع فهو في طريقة قوله تعالى ... فهي
كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ولتحقيق ذلك ذهب كثير من الناس إلى أن الآية
من قبيل الاستعارة وأن صاحب الكشاف أورده مثالا للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ
الكشاف ... الدليل أيضا أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما اختلفوا
في أن الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي فذهب الجمهور إلى أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك أن الاستعارة كأسد مثلا في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوعة للمشبه به
أي السبع المخصوص لا للمشبه أعني الرجل الشجاع ولا لأعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون إطلاقه
على كل منهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن أئمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح
في أنه إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا
رأيت زيدا فقلت رأيت إنسانا أو رأيت رجلا فلفظ إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا إذا قال قائل أكرمت زيدا وأطعمته وكسوته فقلت نعم فعلت لم يكن لفظ
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الإنسان حيوان ناطق فإن هذا المعنى مشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص وبعضهم ... أيضا بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين القصد بالمعنى من الإطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار
وقد سبق في بحث التعريف باللام إشارة إلى تحقيقه وقيل القائل بأن المعرف ... عقلي ...
لأنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد
الأسد كان جوابه استعمالها أي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع مثلا

استعملا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة للشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى
المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا
فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني
اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى قوله عجبا
ومن عجب شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب و
الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه
فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في
الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل
افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة
وتلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة
وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير
المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع

المخصوص

المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو
جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له ودالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على
ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق
الدعوى الباطلة ببناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على
خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فانه
تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب
جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الحكم
مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار ولكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها
تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم
لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر
في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم
فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل الاسد كأنه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رأيت
اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز فلا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله

وإن تعافوا أي تكرهوا العدل والإيمان فإن في أيماننا نيرانا أي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله
تعافوا بالكل من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف أو معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد
نحو لا يخفى نحو قوله وصاعقة أو أكثر لقوله أي قول البحتري وصاعقة عطف على إضمار رب
على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله أي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفأ أي انقلب
والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على أرؤس الأقران خمس سحائب
أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب أي تصبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها
والمراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح لأن كلامه في جمع القلة والكثرة يستعار للقلة استعار
السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الأقران ثم قال
خمس فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل وهي أي الاستعارة
منقسمة باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار غير ذلك وهي باعتبار الطرفين وباعتبار اللفظ
المستعار منه والمستعار له قسمان لأن اجتماعهما أي اجتماع الطرفين في شيء إما ممكن نحو أحييناه في أو
من كان ميتا فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار الإحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية
التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا أولى من
قول المصنف إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما وأما استعارة الموت للضلال الذي هو من هذا القبيل
إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال ولهذا قال نحو أحييناه في أو من كان ميتا فأحييناه ولتسم أي الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق وإما ممتنع عطف على قوله إما ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه فهو بالنصب مفعول له أي لعدم النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد إذا بقيت
آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم
فإن الموت والحياة لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف
كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى فكل من كان أقل علما وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم
الميت لكن الأقل علما أولى بذلك من الأقل قوة لأن الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لأن الفعل

الحقيقية يعني الحركة الإرادية مسبوقة بالإدراك وإذا كان الإدراك أقدم وأشد اختصاصا به كان
الاستعمال فيه أشد تبعيدا من الحياة وتقريبا إلى ضدها وكذا في جانب الأشد فكل من كان أكثر علما أو
أشرف كان أولى بأن يعطى له اسم الحي هذا كلامه ولا يخفى ما فيه من الاختلال لأن الضدين القابلين للشدة والضعف
هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم أحدهما للآخر بل المقصود أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين
على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه أشد كان الإطلاق وكان الاسم
عليه أولى فالعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة أي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لتعاند الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة
التي استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه لما مر أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة
تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب أليم أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي
الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للإنذار الذي هو ضده بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت
أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء وإما الاستعارة باعتبار الجامع أي ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا فقسمان لأنه أي الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار إليها
أو رجل في شعفة في غنيمة له حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها وأصلها من هاع
يهيع إذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل
الله أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد
الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فإن الجامع بين العدو والطيران
هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما أي في مفهوم العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو
قال الشيخ في أسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت أسدا أن الاشتراك في الصفة توجد في جنسين
مختلفين كالأسد والإنسان بخلاف الطيران والعدو فإنهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وإنما
الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قد تتفاوت وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة الأسد للإنسان أن الكل من الجنس والطيران خصوص
وصف ليس في الأسد والعدو وأن خصوص الوصف لكل ما يطير فهو على استعارة للعدو

خصوص الوصف في المرسن وان مثل الشفة منها مشفر بخلاف ثمّة ولهذا اذا قصد فيه التشبيه كما
في غليظ الشفة فهذا استعارة وقال ايضا كان الواجب ان يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك لان اهل عرف خالفا السلف فانهم جعلوا من الاستعارات غلطوا بعامة
فاعتذر بكلامهم في الحد وبعث على ذلك بان جعله استعارة غير مفيدة ووجه الشبه عنده
الاستعارة انك تنقل هذا الاسم الى مجانس له كالمرسن الى الانف في الشفة والمشابهة مراده
ومنها الخلاف كوالبد والعنم اذ لا مجانسة بينها فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المشبه
منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في علم الاصل ان جزء الماهية لا
يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
في الماهية الحقيقية لا ما في السواد جزء من مجموع المركب من السواد والظل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع
كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول وانما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما في استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد ذكر الشيخ في اسرار البلاغة ان
الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك البنية المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في مفهوم الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ
فيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له
فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له
هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد

وايضا تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت
اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا
عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر
نفسه بدليل ما قبله

فشبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه اقول لما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان وجه الشبه في هذا التشبيه هيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين
تقعان في الحبوة بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستقلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي على القربوس من العنان اعلى من الذي على فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى
رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي
الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء والمهارى جمع مهرية وهي الابل المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر السائر منا
الغاد السائر في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المشي استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس

خصوص الوصف في المرسن واما هنا فالتشبيه فيها منظور بخلاف ثمه ولهذا لو لوحظ فيه التشبيه كا
ن غليظ الشفة في غير استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك الا انه قد كثرت في كتب العلماء فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها حتى
قد عدت في الكلام في الجملة وبنيت على ذلك بانه استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه فيه وفي غير
الاستعارة انك تنقل فيها الاسم اي الجنس كالمرسن في الانف والمشفر في الشفة والمشابهة من حيث
وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا شبه بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المشافر
يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة ... الجزء الذي لا يختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت ... والا لما اختلف
في الماهية المتيقنة الافراد ...

... من حيث هو ... نظرا الى الطرفين
... داخل فيه بل ... في الاكثر كالجراة للاسد والاول ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد ولهذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدروع
بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه في الاول اشد واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما في استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان
الاسد موضوع للشجاع لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاع وحده ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في مفهوم الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما الكلام
فيه تجوز وتسامح والتحقيق ان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف واما المستعار له
فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له
هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه [illegible]

وايضا تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت
اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا
عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر
نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا
الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت بل يجب ان يقال انه شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدة الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين
منتصبتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي على القربوس من العنان اعلى من الذي على فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري
رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي
الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر السائر منا في
الغداة السائر في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس

شيئا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين
امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة
استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل
له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له
كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة
اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان
او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في
الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا كما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله
لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار
له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة
التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة
وهذا كما قال العصفور المنقوش على الجدار انه من جامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع
حسي مدرك بالبصر وجعل السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار
والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والطرفان حسيان والقرينة هو الاشتعال
الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حمل السكاكي ان يجعل كلامه
اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المتن فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه وانارته وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشاره
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه استعارة تصريحية لكن الجامع
فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية
لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول آخر

او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي
وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط
وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ
الاهاب عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل و
اعترض عليه بان المراد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع
عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي
ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تمييزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اي زائل قال
ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال
ضوء النهار عن ظلمة الليل فالكلام من قبيل عكس ما ذكره ظاهرا وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد
يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة
مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم
مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المدة وقد يعتبر
بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم
دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان
قريبا وجعل الليل كانه فاجأهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجأة
كما اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل فجاء الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا
جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال
الكسر فجاء الانكسار لان دخول الظلام عين حصول الظلام فكيف نسبة دخوله في الظلام
نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فهذا احتجاجه ببلاغة السلخ بمعنى الاخراج دون النزع الذي كلامه اولى
فمن قال لا شك ان الشيء انما يعد مرتبا اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث ينزل منزلة
غير المتوقع وذلك انما هو في مفاجأة الظلام حيث يظهر النهار لا عقيب ضوء النهار فتامل واما مختلف بعضه

حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن
وهي عقلية ولقد احسن صاحب المفتاح في هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر ... ولان الاستعارة مبناها على التشبيه فتتنوع الى ستة
انواع تنوع التشبيه اليها كذا ذكره في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت اعتبر
التشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان
والآلة لان المقصود هنا التشبيه هو الموت والرقاد لا القبر والمكان الذي نام فيه ويحتمل
كون المرقد بمعنى المصدر ويكون قوله المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي
المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا قيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة
يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي
والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحي
كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كما يضرب البيت او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة
لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة
والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون اثبات الضرب اسنادا والضرب
المعدى بعلى اليها تخييلا فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا

لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما
دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني
اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع بطل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع بطل
كذا ذكروه وفيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يصح ايضا ... وهم ايضا
قد خصصوا المشتق من الفعل بالصفات المشبهة وهذه ليست بصفات بالاتفاق والحق ... جوابان
معاني الصفة لما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ... لاستعارة اسم الزمان والمكان والآلة في
الفعل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر
التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا
شديدا كان المعنى تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالمدلول المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا
نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود
الاهم او لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية

ومن هنا قالوا الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني
رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة
فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال
بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها
لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان اطلق
النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق جاز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر
الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه فلا يكون استعارة فعلم ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون
مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة
احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد التشبيه في
الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
وكذا اطلاق النطق على الدلالة وقد يصح التمثيل على الاعتبارين كما تحققته ويقدر التشبيه في لام التعليل
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن بعد
الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني وذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده
ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز
لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان
نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان المشبه
في التبعية لا يكون مع نفس مفهوم اللفظ ثم هذا يتوجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور
لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه
به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فيتحقق

الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية ثم استعمل في
المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت للمشبه العلية والى
ان في المشبه في امثال ذلك مما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار
السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان في التشبيه
متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال
او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل
والجود ونحو قول الشاعر نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة
القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها فالمفعول
الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان يجب ان يجعل كل منهما قرينة كقول
الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع
والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر
استعارة او الى الكل اي الفاعل والمفعول والمجرور نحو تقري البرق من فلان ما فاق الاعادي
طعنات واما مثال السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من
قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل لان المقصود ان يكون الجميع قرينة
لاستعارة واحدة والحال على ما ذكر الا ان يكون القرينة غير ذلك من الاحوال كما قلت
زيادة اذ القرينة ... في الحرف غير منضبط والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين
والجامع والطرفين ثلثة اقسام لانها ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له
او قرن بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له
او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر وان لي

بجوده وهي اقربهما بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء
لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه
غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل
فكساها الا ان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة
لكنه يفوت ما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما غشي الانسان عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة
لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلت المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي
استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بما غشيها من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع
والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية
وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في
الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما
قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح
بالصفة قوله [illegible] الامواج [illegible] والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ
من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة
مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي مبنى الترشيح

على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبني على علو القدر الذي يستعار
له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت مطلع مرثية ابيه وذكر علوه وتصعده في قوله يصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بني عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا
ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب
في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب
على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام فقال
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل
من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وبعضهم لما استبعد جعل
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صرح في الايضاح ويدل عليه لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع
كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا
الضمير للفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك
النزولا وفيه تقديم الظرف على المصدر وقد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى بهذا جواب
الشرط اعني قوله واذا جاز فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي
فيها ذكر الاصل اي المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام
عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي
اي المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد

هذا اي الاستعارة في المفرد كما يقع في التشبيه اشارة الى انه كما ان الاستعارة في المفرد
والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى
مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا
اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على
هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير
تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا
بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما
وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا
المركب في نحو زيد قائم موضوع للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد
وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة
كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار
التحسر والتحزن فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره ولعل الصواب ومتى فشا
استعماله اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولان معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال
لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه
به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي يخص
المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية
ولهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل

مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل
قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او القصة او الصفة اذا كان لها
شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله
ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من
العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان وتحصل في ذلك ثلثة
اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي والثالث ما اورده
المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفي الاستعارة
بجميع اقسامها وليكمل المعاني التي يطلق عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم
فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان الاقسام
لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك فيما هو التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد
غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد
تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه
ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون
قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت
اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة اي تعويذا اذا علق الموت مخلبه في شيء
ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى
مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

تعوده

حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين
اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها
شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم
ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه
الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان
الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي
الاظفار والمنية حقيقة مستعمل في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية
يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فاذا قول
المص مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن يدا في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز على تقدير المستعمل
في النعم فان قلت ما ذكره المص في تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام ولا هو مبني على
مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما الصحيح قلت الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا
يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وهذا اشار كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث
قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات
الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع

هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد
اسلفنا ما فيه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما في استعمال
النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة
بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية الظفر ليحقق بذلك على شبهها
بحاله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة
الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى ما هو بحيث يمكن ان ينص عليه ويشار اليه كرأيت
اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال
هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا
من غير ان يتصور لها معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت شيئا مثل اليد للشمال
كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يثبت ذلك التشبيه في هذا بعد ان تخير الطريقة فتقول ان
اصبحت الشمال لها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فهذا الشبه المنتزع لا يحالك
من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال
مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد
مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن
الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل معناه اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية
والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة
للتحقيق والتخييل وعدها على التحقيقية تبنى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار الى ما ان التخييلية وقال
اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته
اي آلات ما كان يرتكبه وكذا التعبير في عادة ذهب رغبته في بعض العبث الى جهات السير كالحج
والتجارة فقضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية

فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبي بجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس
والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي
على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح لا من الصبا بمعنى الصبا يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار
الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي يريد اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل
تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان
كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التحقيقية مخالفا
لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال
فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع و
احترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان
الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف بخلاف قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا
هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد
ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة
بل نجاز لغويا لبناء دعوى المعنى المستعار الموضوع على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله نجاز عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان
الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لا اتفاق في انها ليست
على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولولا دعوى الوضع بالتحقيق فليس اصح القولين ولو كان كيف

يخرج بقوله من غير تأويل عليها فتأمل وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له
بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة
او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد
استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان من القيد عبر له قوله
في اصطلاح به التخاطب مع ابراز ضم واول على المقصود اقام مقامه فقال في غير ما وضعت له
بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى
السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق لتدخل في تعريف المجاز
الاستعارة التي هي مجاز لغوي على امر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد
الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا
واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة منكرة في
قوله لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق
كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ
الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد
هنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك وهو ما ذكره السكاكي بان
الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه بنفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وبقرينة بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد
ذلك فقول المحرر هكذا او كذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق
لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة

لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بقرينة بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة
فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف
ونصب القرينة انما هو ليعلم المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا المعنى الاسد مطلقا والا
لاستقام الادعاء المذكور فلا تكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما
ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف
الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفهما انما هو لكن هذه العبارة اعني قوله في اصطلاح
به التخاطب لعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا بالنسبة الى نوع
حقيقتها اوالى نوع مجازيتها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلان الحقيقة ماخوذة في تعريف
المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف
المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات
وكذا ما يقال ان تعريف الوضع تمام العمدة فيه عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه
ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به وقع التخاطب
ولا يعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له ولا يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها
في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء جزء للموضوع
له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو
ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له

ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فلهذا اجاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل
فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناه اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب
حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع
له وكذا اذا قال كتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفايدة
الى الاستعارة وغيرها بانه ان يتضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه
في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت
له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كالمسمى
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها فانه لذلك شبيه
سمات العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لانتفاعه بالانتفاع بها كما لها
والاول ليس كذلك وسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وسمى اسم المشبه به مستعارا
وسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو
السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في نهاية الفنية كان مشعرا
بان المستعار هو الاظفار ومثلا وحتى من كلامه ما يشعر بخلاف ذلك وفي الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق
الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان
يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد
ذكر قسما اخر وهو المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه
المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف

وعدي صورة بين متحرك من امور توصف صورة اخرى ورد ذلك بان التمثيل مستلزم للتركيب المنافي
للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان منافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق
الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد
لا يكون وهذا ايضا قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع
الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلا انها كلمة فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على ما يعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ المجازي في اصطلاح الائمة فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح
بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان
اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا
نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية
على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الاية وفيه نظر لانه لو وجب ان يكون المشبه به مع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح ردا لكلام
المعترض حيث ادعى استلزامه التركيب لا يصلح توجيها لكلام السكاكي لانه قد عد من التمثيلية مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييده والقرائن المانعة
لا تخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة في مثل التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى مستعار

معناه

سواء اريد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا عمن هو غاية في
الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو
في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها
شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه
لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع
لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي
للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على
المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده
لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال
الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير
استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام
لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا
شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن فزعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد
شبه الملام بظرف شراب مكروه فتكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او
يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه
ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر
كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة وهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم
تخييلا ذكره ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي

ولكن حاكمًا تخييليًا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل
بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ومخالفة
تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار
للمنية ظاهر فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد
عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا
خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية على تفسير السكاكي دون القوم لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار الحقيقي ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من
تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه
السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة
المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية ويحقق معنى الاستعارة في التخييلية اذا استعير لفظ المنية للسبع وهي الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار
مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي والظاهر ان هذا النزاع ليس لفظيا والقول
باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل الاقرب ان يدعى ان اجماعهم على خلافه
ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في
التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت
لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به اعني الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال
التجارة والربح هنا استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به

كالمنية

كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن
الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه
الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعنى الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصور
المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وما سبق من اعتراض
مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في
التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم نحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رأيت اسدا
يفترس اقرانه ورأيت بحرا متلاطما امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل
فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به
هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالكناية عندها اي اراد السكاكي بالاستعارة بالكناية عندها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي
المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا تخييلا للاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة
بالكناية بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا

فيقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه قد صرح بان ذكر احد طرفي التشبيه
وترك ذكر الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق و
اضافة نحو الاظفار اليها جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع
وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاظفار
دخل له في الاعراض فان قلت الخ قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد
سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره
ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه
ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فكما ندعي هناك الشجاع
مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى نبني على ذلك التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ
السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية
مع التصريح بلفظ المنية قلت هب ان صح ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
على التحقيق حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل
الشجاع جنسا من الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا
اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون
استعارة بل حقيقة مثلها بل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنا هو الموت وهذا اللفظ
موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا
للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بل الجواب
انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق
من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية
اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد

السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون
باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع لمعنى السبع
مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل
من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده عليهم بهذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما
نحوه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه
لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من
اقسام اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به
المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في موضع الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية
عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي فيرد الاشكال الا ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت
والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة النطق لانه يجعل الحال استعارة بالكناية عن
المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في سائر الامثلة في قوله لتكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم

في جعل نوع التجوز في الكل ع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وردّ ما اختاره
السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز وفسرها بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون
مما لا يتحقق حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التخييلية تخييلية لم تكن الاستعارة بالكناية
مستلزمة للتخييلية لوجود المكنية هنا في مثل نطقت الحال او اشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون
اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنية للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية
التي جعلها قرينة المكنية حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لانه اذا كان مجازا فرد
ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد
التبعية الى المكنية مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر
اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة واذا استعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة
هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه كما يعرف
من تتبع هذا الامر مسموع فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في هذا الفن جوابا عن اعتراض
المصنف الاول ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في
الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قولهم في المفتاح لا تنفك المكنية عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة
للمكنية لا على العكس كما فهمه المعترض واقول نطق لسان الحال اراد باللسان الصورة المتخيلة للحال التي
هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة الكلام للحال فهنا استعارة مكنية وتخييلية اما الاولى فلان نطقت
اي فالمكنية هنا موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال
هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب انه مع تقدمه يتصدى بالذب عن كلام احد من غير ان نظر فيه ادنى
نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنية للتخييلية اتفاق غير السكاكي فلا نسلم

نحو

دليلا على ابطال كلامه لانه بعد والخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله ينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر
محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق
السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنية عن التخييلية انما هو مذهب
السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنية قد تكون امرا مقدرا وهميا
كالاظفار في اظفار المنية وقد تكون نطقت في نطقت الحال امرا محققا كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المعترض لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار يعني ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في
الاظفار وهذا اول الاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد المركب المشتمل على
التبعية الى المركب المشتمل على المكنية هنا اذا اعتبر في المكنية والتخييلية تغيير للقرينة مثلا في نطقت الحال
بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة
مستعملا في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على
مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل
وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو
ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا تشم
رائحته لفظا اي وبان لا تشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت
اسدا في الحمام تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
كقول ... كأني تشبيه ضده ويحكي البيت فانه تمم التشبيه نقصانا ... ومن زعم ان من شرط حسن كل
منهما ان تكون مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن
انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي لان شرط حسنه

ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يعني ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف
او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز
والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني تصير الغازا ان روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع
كالا تشم رائحة التشبيه فلا تصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد انسان
ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا
تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله
الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي توجد في كثير من الابل و
الكاف مفعول ثان لتجدون وليس مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة
غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني ان كل ما يتأتى فيه
الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التخييل والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فتصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين
المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا قوي الشبه بين الطرفين لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه انه
اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا
اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كأني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب
حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها
بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن [illegible] الظلام
ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف ايضا بنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان
الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا اي الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك

لانه

لانه قد نقل عن اعرابها اما في المجاز بالزيادة فلا تحقق ذلك الاشتغال فيه وثم قد صرح بان الجر
في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه جاوز التشبيه على المعنى الثاني
اقتداء بالسلف واحترازا عن تضييع السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه
يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله
وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة
المجيء على الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق
الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع
في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا
كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية
هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء
فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة
ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ
هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك
الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن
يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وكانهما
عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله بل يداه مبسوطتان فان معناه

بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يتعقدون شيئا آخر حتى
انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف والزيادة
مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله
اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة بعد نقصان مع تغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه وانما اكتفى بالنقصان والاول في الثاني من
الاكتفاء بمطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من قوله او كصيب
لبقاء الاعراب والاكتفاء في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان
تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن
الاهل بعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا
يحتاج الى تقدير المضاف كالوصل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة
ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه
بالكلية فرح ما لا يغير شيئا كقوله فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط كوسرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى
فقط كقوله الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر
لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة هنا ما وقع عليه عبارة النحاة من
زيادة الحروف فلا دخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح
ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد
مجازا ولهذا لم اذكر الحد مثالا لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على تحصيل المجاز والاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير مشاولة وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في
غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف الذي نقله عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له
في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول وظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي
والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال
المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي هنا رأيا يتفرد به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر

قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى
الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه
ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ولو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند
لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من كلام القوم
المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة الموضوع له غير واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان
الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع ارادة
طول القامة وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة
قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له
كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال
المراد بالكلام المستعمل اما معناه وحده او غير معناه وحده او معناه وغير معناه والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم
التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير
الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يقصد في قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا لا يقال جاء عمرو
مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان ووجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة
المعنى مع جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من
الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح الا ان يراد بالمعنى المعنى وهو لازم
المعنى الموضوع له ويلازم المعنى هنا الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية

والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلت ح لا يبقى اعم ولو سلم فيمكن المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلت لا نم ذلك ما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وهي اي هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكني عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال

القر

القريبة نظر ولعل وجه النظر ان تفسير القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة الظاهر ان يحصل الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب مهنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينها وتكلف في الثاني مع الاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم باسناد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت تلك الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر وكذلك ما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت لقطع بانها في الموصفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لجري امر لفظي وهو اشباع ظاهر الصفة في تحمل مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال

منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع
خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومنه الى المقصود بل انما ينتقل منه
الى المقصود ولكن لا في بادي النظر وهذا ايضا نوع من الخفي وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة
كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة
عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية
بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب
بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان لفظ الكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما
هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عايدا الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الأكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود
وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك
بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات
امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف فلم يرد
بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له هنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر اولا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه
مجرور معطوف على ان يقول اي دون مثل القول ومنصوب معطوف على مفعول ان يقول اي وان
يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة وضعا ها وكالاسناد ومعناه
مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصلت السماحة له او ابن
الحشرج سمح كما اي اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في هذا القسم الثاني باعتبار اضافة او اسناد
الى الموصوف وغيره الاولى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير في قولنا طول

نجاد

نجاده وهذا الى ضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وفيه بحوث ان
ليس المراد بالاختصاص هنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات
الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول
زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه و
ثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني
يعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس
كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح
باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح
وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى تكون
باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى
فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا كثر الرماد في ساحة
عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها
نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال
في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره
انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا
يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف ونفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الى القسم ناشئة من اي وجه
حيث يقال نظرت اليه من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى

تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تفاوت ولم يقل تنقسم لان
التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض
اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر
ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه
جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما
تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز
بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
ولغيرها اي المناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال
السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب والانسان الآخر معه جميعا كان كناية لانك اردت
باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة
دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية
كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

من جهة استعمال الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع
له مرادا منه غير الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر
وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل هو مما لا يعقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام
يدل على معنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المتن وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني
فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر
منه الايذاء فان استعملته واردت تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت
تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
والله تعالى اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح
لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا كما انا اشكال في بيان اللزوم في سائر انواع
المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها
ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات
المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد
تأكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى
ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم
يفده الثاني واعترض المعترض بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به
اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيده قولنا رايت رجلا كالاسد
لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان المزية

من هذه الامور ويفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان التشبيه في كل صورة ليس معه ذلك بل المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يحسن في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا بحسن الصفات كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا توجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال ان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان الاول افاد المعنى من طريق المعنى والثاني من طريق اللفظ قلت لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد وكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان تدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاره الى ... والله تعالى اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله تعالى المشكور على نواله وهو المسؤول لانعام

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بقوله تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة لانها مشتملة على علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيه حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام

ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي والمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون لقبا فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك

[illegible] هم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت [illegible] معنى الاشجاع ودل على معنى الضرر اي لها ما كسبت [illegible] عليها ما اكتسبت وتخصيص الخير بالكسب والشر [illegible] تحويل النعمة وكانت اجدر في تحصيلها واعمل [illegible] ن يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم [illegible] من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء [illegible] وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب

كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة

من هذه الاسود وهيئته زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان الشبه
في كل صورة ليس من ذلك فليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء من القصود فهذا ايضا يحقق في قولنا رأيت
اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه
في الشجاعة ولا يحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ
ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا
فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا توجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ
من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او
منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد ...
وفي الثاني من اللفظ قلت لا ينحصر المعنى ...
بان يكنى عنه بكثرة الرماد وكذا الا بقي معنى مساويا ...
في ان مراده ما ذكرنا لكن العجز كثيرا ما يغلط في ...
والله تعالى اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان

الفن الثالث علم البديع وهو اي الثالث ...
اي تعرف معانيها وتعلم اعدادها وتفاصيلها ...
المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطا
اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان
هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير
فقوله بعد متعلق بالمعدود اي تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما يعم
المطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرهما مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
فانها تبين في علم المعاني والبيان والقرب الى الوجه انه يدخل فيه حينئذ بعض ما ليس من محسنات
المطابقة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام

ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الذات والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين
اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي والمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه
المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافي في الجملة وفي بعض
الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك
الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت
او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت
من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل
او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم
مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب
كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر
نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس
واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
داخلا في تعريف الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس فنا من البديع
براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة

فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة
وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا يخفى الا من لا يعرف
معنى الكناية. واما مثال التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر
اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون
تورية. ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل
السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها
مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان دخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق. والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله لا تعجبي يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه فبكى اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا تقابل بين البكاء
وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا للبكاء ويسمى الثاني
ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف
التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تختص اسم المقابلة
بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك
والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى

بالقبح

بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى
فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا
الا في مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه اي عما
عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء فهذا المثال يشتمل على المقابلة فيتركب من الطباق وقد تركب فيما هو ملحق
بالطباق لما مر من ان مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده
اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله تعالى فسنيسره للعسرى فعلى هذا لا يكون بيت ابي
دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه
اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر
وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو
قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من عطف العود عطفه حناه
بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون
بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث
ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر
المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر
ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه

في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا كلا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير
فان اللطيف مناسب لكونه غير مدرك بالابصار والخبير مناسب لكونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون
خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان
قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه
لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه
غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء
في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق
بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم
يكونا مقصودين هنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام
التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره
النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرسط في البيت السابق يحمل على السقط الا
والنون هو الموصوف من حروف المعجم شبه بها الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما
فهم وراء اسم فاعل من رايته اذا اصبت رئته وكذا دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق
بسوقها وادلها بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى رب ناقة مهزولة
عن ان تركت من الشوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون تركبها لا عرابي لزيارة الاطلال فضرب
رئتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجملة بهان ذوات اسنمة في كر
احرف النون والدال والراء والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما سماه بعضهم
بالتوليف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى
في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا
تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد
ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز

وطرزت اي خططت والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز
وهو علم الثوب وكقول ابي الطيب احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن وريش وابر وانتدب
للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمعاندين نافعا للموافقين لينا لمن يلاين خشنا
لمن يخاشن وريش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بريت القلم نحته اي افسد حال المفسدين و
انتدب اي اجب للمعالي واقصدها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول اي الاول
مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة
ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع
الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر
ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر
بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر
كلمة من البيت والفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي فانه يفهم العجز بالارصاد
بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو
لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله
احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس
الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو
بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة
وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا
محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلب على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب

على ما لا يخفى نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي
جبة وقميصا أي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام وكقوله تعالى تعلم ما في نفسي
ولا أعلم ما في نفسك حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا إلى قوله تعالى صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له
عابدون وهو أي قوله تعالى صبغة الله مصدر لأنه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها
الصبغ مؤكد لآمنا بالله أي تطهير الله لأن الإيمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لأن الإيمان
تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم أشار إلى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا
بقوله والأصل فيه أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم
في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون إنه أي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فإذا فعل الواحد منهم
بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله
للكافرين وأما إذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان
صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء
الأصفر وإن لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الأشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الكرام ويحسن إليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وإن لم يكن له
ذكر في المقال ومنه أي من المعنوي المزاوجة وهي أن يزاوج أي يوقع المزاوجة على أن الفعل
مسند إلى ضمير المصدر كما في قولهم جلس بين الغير والتزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء أي تجعل معنيان
واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله أي قول البحتري
إذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزم أصاخت إلى الواشي أي استمعت إلى النمام
الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي وإصاختها
إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله إذا ما احتربت يوما

ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في
الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن توهم من الأمثلة المذكورة ظن أن معناها ما ذكرنا يسبق
إلى الوهم من أن معناها أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج
الهوى وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر إذ لا يعرف أحد يقول المزاوجة في مثل قولنا إذا جاءك
زيد فسلم عليه أجلسه فأنعم عليه ومنه أي من المعنوي العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام
على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو أن تقدم
في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وأما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى
وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه وقول الشاعر طويل إلى ابن العم يلقى وجهه وليس إلى داعي الندى
بسريع وما أشبه ذلك ويقع العكس على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فالعكس وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي أضيف إليه العادات ومعنى وقوعه فيهما أنه قدم العادات على السادات
ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها أي من الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج
الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بأن قدم الحي وأخر الميت ثم
عكس فقدم الميت وأخر الحي وهما متعلقان بالفعلين في جملتين ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفظين
في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم
ثم عكس فأخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما
قلت طويت بإحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها
تبين لي أن الفنون جنون ومنه أي من المعنوي الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض
أي بنقضه وإبطاله لنكتة كقوله أي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها
الأرواح والديم دل الكلام السابق على أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم
عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها الرياح والأمطار والنكتة وهو إظهار الكآبة والحزن والدهش
حتى كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لأهله ومنه أي من المعنوي

للمزاوجة

التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد منهما اعتمادا
على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب
الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به
عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايد معناها البعيد اعني القدرة
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي
ابي الفضل عياض في صفة ربيع باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي
والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي
اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين
ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال
اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف
الملك جعلوه كناية عن الملك فلما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله
مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة
والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء
بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز
بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد
النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا الى نفي الجارحة
بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت
قد جرى المصنف في جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي الضمير الراجع

الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد
بالاخر اي الضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور
في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار
الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال
ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا
المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو
السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب
اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل وشبه به
الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك بل يكون مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر
جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعله قول الفريقين
فانه قد لف بين الفريقين قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وبهذا معنى قوله في الايضاح
فلف بين القولين فان اللف بمعنى في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبمتعلق
بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الا من كان نصارى فلف بين القولين او الفريقين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع

يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا
صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب
لا يتصور فيه الترتيب وعدمه ومنها نوع آخر من اللف والنشر لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل
ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملحوظا او مقدرا فيقع النشر بين اثنين احدهما مفصل
والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا او
للتاديب والاكرام وكما في الشرع تعالى ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله تعالى لتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث
من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم
الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال
ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه مستقل بمعلل بشيء من العلل المذكورة بل هو
توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر
المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصومها من ايام اخر وفي هذا دلالة
على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص بمراعاة العدة
والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فيجعل كل من العلل
راجعا الى واحد من هذه الثلاثة ويمكن ان يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ...
لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له

وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في
ان لام مراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنها اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعده ان الشباب والفراغ والجده اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا
ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة ... ومنها اي من
المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين اي عشرة آلاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنها اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر و
لقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه
السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به
الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحي اي الحمار الوحشي او الاهلي وهو المناسب هنا والوتد هذا اي عير الحي
على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه
فلا يرثي اي فلا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى
الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل
ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يحصل التعيين وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل ولانه ينفرد ... فيكون اشارة
الى عير الحي ولو سلم فلما جعل هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية
ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر قطعا ومنها اي من المعنوي الجمع مع
التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان وجه ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق وقد يكون اي من المعنوي
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله
اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين اقام معنى التسليط
عداه بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم تشقى
به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى
وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة
وقد شقيت الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل
القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا
ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ
ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا
البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو
وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب
وما وقع عليه الشروح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة
ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالهوى فانه قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من
المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة
كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له
الرحمن وهذا في موقف وقوله تعالى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر

فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير
وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها فانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما
اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود
في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون
بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل
وهو رضوان الله تعالى وما يتفضل به الله تعالى عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل وقتا ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة
لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين ذاقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما
ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار انهم سعداء
بالايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان
النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي
وسعيد اذ الانفس او اهل الموقف احد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما
لهم من عذاب النار بقوله تعالى فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي
بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا
لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير
اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن

يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد اولا
يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما
قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث
اللاتى هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تأخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف تنويها بالذكر
كانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اى من المعنوى التجريد
وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة في تلك الصفة مبالغة
لكمالها فيه اى لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية
نحو قولهم لى من فلان صديق حميم اى قريب يهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة حدا
صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله فيها اى في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تعدد
حصل لى من حصول صديق حميم ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء
من شاهت الوجوه قبحت اى فرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا
قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بى الى صارخ الوغى اى مستغيث في الوغى وهو
الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم
عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال
استعدادى للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما
يكون بدخول فى فى المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها

ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى
اى تجمع الغنائم الخالصة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب
بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا
لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه
وقيل تقديره او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا
لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات
بل هو واقع بان جرد المتكلم نفسه من ذاته وجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد
والتنبيه في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكناية
نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت
له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم لدقته فزعم ان
الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شىء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل
ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد واذا كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله
ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التى سيق
لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم
يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ومثله
قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى من المعنوى المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه
على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من
زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

الجفنات
حيث اشتمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف وذكر وقت الغدوة وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها
مردودة فالمصراع الاول رد على من قبل المبالغة مطلقا والثانى على من ردها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل
وهى بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا مستحيلا
او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف غير متناه فيه اى فى الشدة او الضعف
وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان
ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرء القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان كثر
العدو فعادى عداء اى والى بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر فى طلق
واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا
ولم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا
وبقرة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة
فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يتبعه الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان
والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله
اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه اى الشان لتخافك النطف التى لم تخلق ادعى انه
تخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف
منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد فى قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه حيث
السقط ... ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل
كقوله اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا
اى المكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما بحيث
صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا
اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل فى قوله اى قول القاضى الارجانى يصف طول
الليل

يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى خيالى ان
الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول
سهرى فى تلك الليلة وعدم انطباقها والتقائها وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت
على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على
طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى
القرآن وكانه اراد بذلك ان يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى
تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة
وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام
فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مطلب
اى موضع طلب اى هو اعظم المطالب فالحلف اعلى الاحلاف لئن كنت
قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش واكذب واللام فى لئن كنت
موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب
واراد به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومذهب من راد الكلأ وارتاده ومذهب
ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك فى قوم
كما فى اموالهم متصرفا ... رفيع المنزلة عندهم كما تفعل فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم
ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلومنى ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما
مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه
الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال
لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم
وقد ورد على صورة القياس من القرآن قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه

اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل منهما سواء في دخوله في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية عن الخليل فلما افل قال لا احب الآفلين اي المتغيرين ورتب ليس بالرب فالقمر ليس برب

ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا تكون من حسن التعليل كقوله اي كقول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية مستعلية بل ذلك الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة

التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انسان اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان مفهوم الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيتها على الجوزاء من سبيه الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الغرض الاول لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى ما فيه من التكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام

كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اي
ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله
ربى شفعت ريح الصبا لرياضها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد
من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب
فلان حال عليها الامد درس ما قد علم ولا تفقد لبسا البلى فكانما وجد بعد الاحبة مثل وجد
وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه والاولى في هذا التفسير قلت
وجه هذا التفسير انه قد قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي بلاقع
عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كأن السحاب والضمير
وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس الي قام هو الحبيب الذي فقدته السحب في تلك
الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك
الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كقوله اي قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم
تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي
كلب باكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب
دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة
كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من
داء الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير
ممكن والغرض المبالغة في تحريمه والتسمية تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة
الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها

والواحد

والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة
مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب
على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو
من بناء على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال
الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم
الخياط فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه
قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
عن ذكر المستثنى لكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم
السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراده من السلب ويريد اثباته حتى يحصل شيء
من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمت غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه
صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب والضرب
الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح وتعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب
اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء كقوله انا افصح العرب
بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا
ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا
بناء على ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال للمبالغة اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب
لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول اذ ليس فيه ما يمكن الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد
الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال

بذكر اداة قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انها استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا
سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان
يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره
من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا اللغو
من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي
تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني جعله استثناء متصلا لان قولهم
سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك
في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة
الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم
ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح
نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان
بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا
الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في
افادة التأكيد من وجهين والاستدراك اي لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه
الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف
بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول استثناء
مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم

في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم
وتعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي فيه الضرب الاخر
اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه كالاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق
ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب
نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر
قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي
وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبي
عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا
ونظامها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل
الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بمفعول ثان ليضمن وقد اسند
الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها
لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع
لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك
الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر
يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم
من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله
فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك باستحالة
وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الكلام

مخرج الانکار رتبهما علی انه لم یبق فی الاخوان من یصلح لهذا الشان وقد نبه بذلک علی انه لم یقوم
علی معارفه حمله انما الکل کما کان مرید الوصلة المحبوب الموقوف علی الجمل الاماق للتکلم عزم علی انه
ان وجد من یصلح لان یودعه علمه او دعه ایاه فان الودایع تستعاد اخر الامر ومنه ای من
المعنوی التوجیه ویسمی محتمل الضدین وهو ایراد الکلام محتملا لوجهین مختلفین کقول من قال للاعور
لیت عمرا خاط لی عمرو قباء لیت عینیه سواء فانه یحتمل تمنی ان یصیر العین العوراء صحیحة فیکون دعاء
له والعکس فیکون ذما قال السکاکی ومنه ای من التوجیه متشابهات القرآن باعتبار
وهو احتمالها للوجهین المختلفین ویفارقه باعتبار اخر وهو انه یجب فی التوجیه استواء الاحتمالین وفی
المتشابهات احد المعنیین قریب والاخر بعید ولهذا قال السکاکی واکثر متشابهات القرآن من قبیل
التوریة والایهام ومنه ای من المعنوی الهزل الذی یراد به الجد کقوله اذا ما تمیمی اتاک مفاخرا
فقل عد عن ذا کیف اکلک للضب ومنه ای من المعنوی تجاهل العارف وهو کما سماه السکاکی
سوق المعلوم مساق غیره لنکتة وقال لا احب تسمیته بالتجاهل لوروده فی کلام الله تعالی کالتوبیخ
فی قول الخارجیة ایا شجر الخابور وهو من دیار بکر مالک مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق
کانک لم تجزع علی ابن طریف فی تعلم ان الشجر لم یجزع علی ابن طریف لکنها تجاهلت فاستعملت لفظ
کان الدال علی الشک والمبالغة ای کالمبالغة فی المدح کقوله ای قول البحتری المع برق سری ام
ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحک ای الظاهر بالغ فی مدح ابتسامها حیث لم یفرق بینها
وبین لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة فی الذم کقوله ای قول زهیر وما ادری وسوف
اخال ادری اقوم ال حصن ام نساء فیه دلالة علی ان القوم للرجال خاصة والتدله ای وکالتحیر و
التدله فی الحب فی قوله ای قول الحسین بن عبد الله بالله یا ظبیات القاع هو المستوی من الارض
قلن لنا لیلای منکن ام لیلی من البشر فی اضافة لیلی الی نفسه اولا والتصریح باسمها الظاهر ثانیا تلذذ
ومن هذا القبیل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاعلام عنا کقوله امنزلتی سلمی سلام علیکما
هل الازمن اللاتی مضین رواجع وان یرجع التسلیم او یرفع البکا ثلاث الاثافی والدیار البلاقع
وکالتعریض کقوله تعالی حکایة عن الکفار هل ندلکم علی رجل ینبئکم اذا مزقتم کل ممزق ای علی محمد
صلی الله علیه وسلم کانهم لم یکونوا یعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وکالتوبیخ

فی قوله وانا او ایاکم لعلی هدی او فی ضلال مبین ونحو ذلک من الاعتبارات ومنه ای من المعنوی
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان یقع صفة فی کلام الغیر کنایة عن شیء اثبت له ای لذلک الشیء
حکم فتثبتها لغیره ای فتثبت انت فی کلامک تلک الصفة لغیر ذلک الشیء من غیر تعرض لثبوته له او نفیه عنه
ای من غیر ان تتعرض لثبوت ذلک الحکم لذلک الغیر او لانتفائه عن ذلک الغیر نحو یقولون لئن رجعنا الی
المدینة لیخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنین فالاعز صفة وقعت فی کلام المنافقین
کنایة عن فریقهم والاذل کنایة عن المؤمنین وقد اثبتوا لفریقهم المکنی عنه بالاعز الاخراج فاثبت
الله تعالی ردا علیهم صفة العزة لغیر فریقهم وهو الله تعالی ورسوله والمؤمنون ولم یتعرض لثبوت
ذلک الحکم الذی هو الاخراج للموصوفین بالعزة اعنی الله ورسوله والمؤمنین ولا لنفیه عنهم والثانی
حمل لفظ وقع فی کلام الغیر علی خلاف مراده مما یحتمله ای حال کون خلاف مراده من المعانی التی یحتملها
ذلک اللفظ بذکر متعلقه متعلق بحمل ای یحمل علی خلاف مراده بان یذکر متعلق ذلک اللفظ کقوله
قلت ثقلت اذ اتیت مرارا قال ثقلت کاهلی بالایادی فلفظ ثقلت وقع فی کلام الغیر بمعنی
حملتک المؤنة وثقلتک بالاتیان مرة بعد اخری وقد حمله علی تثقیل عاتقه بالایادی والمنن والنعم
وبعده قلت طولت قال اولیت طولت وابرمت قال حبل ودادی ای قولت الاقامة والاتیان
وابرمت ای امللت وابرم ایضا احکم والتطول الانعام فقوله ابرمت ایضا من هذا القبیل واما قول
الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فکانوها ولکن للاعادی وخلتهم سهاما صائبات فکانوها ولکن
فی فؤادی وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولکن عن ودادی فالبیت الثالث من هذا القبیل
والبیتان الاولان قریب منه لان اللفظ المحمول علی معنی آخر لم یقع فی کلام الغیر لکن فی ظنه بمعنی
فحمل علی خلاف ذلک المعنی ومنه ای من المعنوی الاطراد وهو ان تأتی باسماء الممدوح او غیره و
اسماء ابائه علی ترتیب الولادة من غیر تکلف فی السبک وسمی اطرادا لان تلک الاسماء فی تحدرها
کالماء الجاری فی اطراده وسهولة انسجامه کقوله ان یقتلوک فقد ثللت عروشهم بعتیبة بن الحارث
بن شهاب یقال ثل الله عرشهم ای هدم ملکهم ویقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم
قد ثل عرشهم ای ان تبجحوا بقتلک وفرحوا ویفتخرون به فقد اثرت فی عزهم وهدمت اساس مجدهم
بقتل رئیسهم عتیبة بن الحارث ومنه قوله علیه الصلوة والسلام الکریم ابن الکریم ابن الکریم ابن الکریم

يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو
تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة تحتاج تفصيلها
والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من
الالف والياء والنون الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج يفرح ويمرح وفي اعدادها
وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البَرد والبُرد بفتح احدهما وضم الاخر
فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة
واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف
على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الكرجع هذا القسم اعني التام حسن الافادة
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد
من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم انهما
اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين كقول الشاعر حدق الآجال آجال
والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به
منتهى الاعمار واما مختلفين كقولهم فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد
وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم
وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه
يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا يسمى التام وهو ان كان
احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي رحمه
اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء

مطايا مطايا وجدكن منازل منى زل عنها ليس بي عنه مقلع فطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا
منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام
ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في
قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري
ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر
مر والمصاب الاول بالفتح مستعمل من صاب المطر اذا انزل انهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا
قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب
ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في
الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك
اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا
في اثنين من ذلك او اكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط
لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة قال
وان اختلفا وهو عطف على الكلام الاجمالي اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا
ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في
الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة
فمن الجنس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف
في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع
اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وكان في الصورة حرفا واحدا

كمفرط وإلى هذا أشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى الراء في مفرط
حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وسواء كان الفاء في الأول ساكن وفي الثاني
متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الأول ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فإن الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء
من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن وإن اختلفا في أعدادها أي وإن اختلف لفظا المتجانسين في أعداد
الحروف بأن يكون حروف أحدهما أكثر من الآخر جنسا إذا عدد الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان أحد اللفظين عن الآخر وهو ستة أقسام لأن الزائد إما حرف واحد أو أكثر
وعلى التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر وإلى هذا أشار بقوله وذلك الاختلاف
إما بحرف واحد في الأول مثل والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق أو في الوسط نحو جدي
جهدي أو في الآخر كقوله أي قول أبي تمام يمدون من أيد عواص عواصم تصول بأسياف قواض قواضب
من في من أيد صفة موصوف محذوف أي يمدون سواعد من أيد أو زائدة على مذهب الأخفش
أو للتبعيض كما في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية
من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه أي يمدون للضرب يوم الحرب أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على
الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا
ووجه حسنه أنه يوهم قبل وروده آخر الكلمة كالميم من عواصم أنها هي الكلمة التي مضت أتى بها تأكيدا للأولى
حتى إذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها
وإما بأكثر عطف على قوله إما بحرف ولم يذكر منه إلا قسما واحدا وهو أن يكون الزيادة في الآخر كقولها أي
قول الخنساء إن البكاء هو الشفاء من الجوى أي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون الزيادة
من حرف مذيلا وإن اختلفا في أنواعها أي إن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف فيشترط أن لا
يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد وإلا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي
ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين في
المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة أضرب لأن الحرف الأجنبي إما في الأول نحو بيني وبين كني

ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى تقارب ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء في المخرج
وإلا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو أيضا إما في الأول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز
الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل
على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة إلا للمكثار المتعود أو في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون الأولى أن يمثل بقوله وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد لأن في هذا
تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا أو في الآخر نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن وإن اختلفا في ترتيبها
أي وإن اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في أحد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لأنه إن وقع الحرف الآخر من الكلمة الأولى أولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
سمي قلب الكل وإلا سمي قلب البعض وإليهما أشار بقوله نحو حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه قال
الأحنف حسامك فيه للأحباب فتح ورمحك فيه للأعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض وإذا وقع أحدهما أي أحد المتجانسين في أول البيت والآخر في
الآخر في آخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح أنوار
الهدى من كفه في كل حال وإذا ولي أحد المتجانسين سواء كان تجانس القلب وغيره ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير المتجانس الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ
بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم وعواصم
عواصم وقواض قواضب وكقوله حسامه للأولياء وللأعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على
توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو
يشفين وكقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالأبكار فإنهن أشد حبا وأقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم
ينظر فيه إلى الحروف وانفصالها كقولهم [illegible] وفي المستقرة [illegible]
حيث قيل لفاضل استبدع لغة أليس تصحيف فقال أليس تصحيف ويلحق بالجناس شيئان أحدهما

ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل
المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر
من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان
قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف
انه ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في
الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم
ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل
بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز
على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين
اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها
اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل فالاول من السؤال
والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا
والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما
اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون
اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى
المص تركه اولى اذ لا معنى لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف حشو
المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او
عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير
اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق

او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المص لم يورد من
شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بالمثال الواحد
فصار الامثلة بهذا الاعتبار ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في
آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ومن
من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول قولي في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار اي اجاري رفيقي والابل تسرع بنا بين هذين الموضعين
واقول في اثناء ذلك تمتع اي استمتع بشم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا بخروجنا من ارض
نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان
بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض
يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله ألما على الدار التي لو وجدتها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب
معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لما يفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو
المبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو
وجدتها اهلها ما كان موضع قيلولتها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها
الا التعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليلي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما
في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني
من ملامكما سفاها اي خفة وقلة عقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون الثاني من اللفظين
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف
افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق

فيها الجو والاحشاء الذئب والمقصود بالتمثيل هو ابلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة
الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال ابو عبيدة المثاني
من القرآن ما كان اقل من المائتين وسمي فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة وسمي جميع القرآن
مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار
المزاهر التي ضم طاق منها الى طاق الواحد حتى ينفعل من المثنى وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني أمّلتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح
اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقان بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه
بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ ضرر ما يعود اليه فلا يخزنه على غيره ولا
يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة
انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول لانه
من القسم الثاني من الملحق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول
مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير فضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن حميد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب
اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر
جمع ابتر لانه لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر
واما المثال الثاني فالى انه احدها المصنف مثالا لما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر

البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى
ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض من لوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر
في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع اي مطّلع على ان فالاول من ...
والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى
يائي ومنه اي من اللفظي السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما وهو المراد ههنا بقوله
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر
كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف
الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب لا التواطؤ الذي هو فيه على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ
المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع واما اصل ان لم
يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود
كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك
الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر كما ان التقفية تجيء توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر
ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق
على حرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في
القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابله شيء من
القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي

وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية
نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت اولا يكون
لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير
السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا يدركه الاعين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة
على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور
وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في
سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع على
اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني
ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني
لفظات والثاني تسع وفي القرآن غير نظير وينبغي فيما كان على ثلث فقر فان الاولين يحسبان
في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا وجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى
واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين
ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول
وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفي امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير هو احسن لقرب
الفواصل المسجوعة من سمع السامع وابعد ايضا مراما واعسر تناولا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة
عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد

عليها

عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره
خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث
عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من السجع ان يزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون
وهذا غير جائز في القوافي ولا داعي بالوصل الى تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم
عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات في مثاني العشايا
ومرأني اي أمرأني وأخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالضم مع ازدواج كما يخالف اللغة
فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل
يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلام لا جزء من الفقرة اذ لا يقال للفواصل الا لها وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله في النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت
به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار ذا اوري
وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت
الزند اخرجت نارها فغلط وتصحيف والضماير في به تعود الى الممدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله
ساحمد نصرا ما حييت فانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر
الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي
في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرة سجعة
تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب
سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء
وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب

ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى
سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ
القيس أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول المتنبي مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا ادنى
درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض
مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى المعلق كقول
امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح
وهذا معيب السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول
ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال
انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء
والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول وظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه
يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع

في مثل نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر
البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا
فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف
الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية
فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة
بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في
النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض فعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى
الوهم من قوله من تساوي الفاصلتين مثاله نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اي نحو قول ابي تمام فها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء آنسات
لك وبعد شك قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول
فيها الظاهر انه والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله في الاخرى لا جميعه اذ لا
يتحقق تماثل الوزن في هاتا وهاتا وكذا في تا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان
يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا
الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للآخر كقوله أرانا الاله هلالا أنارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله
اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه
بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف
المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف

على كل منها لانه يجب في التصريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار اذا اظلّ سحابها لم ينتقع منه صدى لانقشاعه بجهام الاخطار وكذا سائر الابيات فمع الابيات كلها من الكامل لكنها على انّ فيه الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وعند الاخفش الكلمة التي فيها ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى في قوله يا خاطب الدنيا الدنية هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله شرك الردى والقافية الثانية من فتح الدال من الاكدار الى الآخر ولفظ دار منه وفيها اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكتمي عن حاله لا تظلمي فقد وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين ايضا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سميت بذلك لانه يجمع بين الابيات من روي الجمل اذا افتلت وبيرالان الحبل يجمع بين قوى الحبل او من روي على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان الرجل الرابي ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال من ما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يحسن لزوم ما لا يلزم لو وجد في البيت الثاني ايضا ميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل القافيتان او الفاصلتان مسجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه والحق ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لحصول السجع بدونه مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا قوله ابالغ لحصول السجع في نحو لا تنفر ولا تقصر كما ذكر في قوله اذهب نساوة والشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وجيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلّت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت فتى لاساس ثروة بعمته ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلّت فلا مريد ومن نعمة فكأنه اراد ساشكر عمرا فرقا في التراد وجعل الايادي بدل الاشتمال من عمرا فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلّت به عالي في الكناية عن نزول الشر والمحنة الامر ذلك لتقدم به وذلك التعادي اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلي بالشدائد بل يصبر على نوائبه من حوادث الزمان وفي رواية قال الآخر اذا الفقراء لم يك مقنعا وان اتسر المرء لا يستر صاحبه راي خلقي اي فقري من حيث تحقق مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكأنها على قدر غنيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاح لها بايادية يعني من حسن اسبابه فحينئذ كالامر الملازم في لام في الفاء بالاصلاح حرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع في نحو جلت وقتت ومتت وانتشت ونحو ذلك يعني كل من الآية والابيات من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام تمامه وبقية في الاول بدون الثاني كالمر ومستمر وبالعكس نحو ان ابن الروي يلما نون الابيات على يكون كما قيل نوم في ولاد والافالثبت منها وابتنا لا وسع لنا كان فيه دار عند حيث التزم فتح ما قبل الدال فان ذلك قد ذكر في شرح الايضاح ان ذلك يكون في غير الفاصلة الغا

كقول الحريري وإشاد العيل من خيار الكسل فإنه كالتزم في الفاصلتين أعني العيل والكسل السين
التي يحصل السجع بدونها كذلك التزم في إشاد واختيار الشين التي يحصل السجع بدونها فعل هذا مثل
ذلك في الشعر المذكور قلت يحتمل أن يريد بقوله قبل حرف الروي أو ما في معناه أعم من أن
يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة أو غيرها لأن جميع ما في البيت إلى حرف الروي يصدق
عليه أنه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على الشين في إشاد واختيار أنه قبل اللام
التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر أن لزوم ما لا يلزم إنما يطلق على ما يكون في القافية
أو الفاصلة لأنهم فسروه بأن يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء
حركة مخصوصة أو حرف بعينه أو أكثر وأن قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه يعني من حروف القافية
أو الفاصلة والأكثر المناسب أن يقول في البيت أو الفقرة وقوله في الإيضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين أيضاً معناه أن مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر
أو الأبيات غير الفواصل والقوافي وأصل الحسن في ذلك كله يعني في جميع الضرب اللفظي من المحسنات
أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس أي لا أن تكون المعاني توابع للألفاظ وذلك أن الألفاظ
إذا تركت على سجيتها طلبت لأنفسها ألفاظاً تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعاً وإن أتي بالألفاظ متكلفة
مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح
وعمود من ذهب على نصل من خشب فينبغي أن يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف
بإيراد شيء من المحسنات ويجعلون اللفظية فيصرفون العناية إلى جمع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف
هذا ما تيسر بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان الأول ما يجب ترك التعرض له إما لعدم دخوله في فن
البلاغة أو لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان أحدهما مثل ما يرجع إلى التحسين
الخط دون اللفظ مع أنه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا في الجناس ومثل الموصل
وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصل الحروف كقول الحريري فتنتني فجنتني تجني بتجن
يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الحريري وازور إذ أودى أن زدت دارا وددّ

وروداً
ويسود درّا وودّ زدّا وزوداً أو مثل الخيفاء وهي الرسالة أو القصيدة التي تكون حروف إحدى
كلمتيها منقوطة بأجمعها وحروف الأخرى غير منقوطة بأجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين إلى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي أحد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير منقوط
ومثل الحذف وهو أن يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة أو خطبة أو قصيدة لا يوجد فيها
بعض حروف المعجم والثاني ما لا أثر له في التحسين قطعاً مثل الترديد وهو أن تعلق الكلمة في المصراع أو
الفقرة بمعنى ثم يعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم وكقول زهير
من يلق يوماً على علاته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقاً وقول أبي نواس صفراء لا تنزل الأحزان
ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو إيقاع أسماء الأعداد وهو إيقاع أسماء مفردة
على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية وأما لعدم
الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الإيضاح وهو أن ترى في كلامك
خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فإنه داخل في الإطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور
في باب الإطناب وقد أورده في المحسنات أو لكونه مشتملاً على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو
كشف المعنى وإيصاله إلى النفس فإنه قد يجيء مع الإيجاز وقد يجيء مع الإطناب وقد يجيء مع المساواة
أيضاً القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات
الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه
منها أيضاً وعقد لها خاتمة وفصلاً وعلم بذلك أن الخاتمة إنما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة
للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية
وما يتصل بها أي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في
الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء
وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا أخذاً ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لتقرره أي تقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم
وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو أن يذكر ما يستدل به على إثبات الغرض وصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها

بين من لح اي لا اختصاص لتلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته
اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض
العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك وجمع الجملة الشرطية
جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد
لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة
بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او
نقص عنه وهو ضربان اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في
نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في
باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال
او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع
اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله
ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يؤخذ وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم
او بدونه فهذه اربعة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب
والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله
بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعطه ما يجب له من النصفة
ولم توفه حقه متوخيا العدالة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مستبدلا بك بدلا ان كانت به مسكة وله عقل
ومعرفة ويركب حد السيف اراد ويركب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف في تاثيرها
او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف

اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد اي حاجة الى ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واستعصام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد
الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا
بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك
ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية
على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة
وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها
ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر الماثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الاكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته
الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب
من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ
بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من
الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن
السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار
من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب
ويترقبه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي ولوع بالقتل
وقول سلم الخاسر اي المحبة سمي به لانه خسر في تجارته في الاساس تبني سلم الخاسر لانه باع
مصحفا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب
على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي شديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا

يدّعي عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشاراً قول سَلْم فقال ذهب والله ببيتي فهو اولى
منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب
بسُمر القنا والبيض عيناً وحاجباً وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيوناً لها
وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد
في الاول فالثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض
غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
او بعد نسيان له بدلالة ما قبله وهو قوله اعني ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينصر الغني ويبذل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان
يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل
ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه
فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلاً فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع
ابي تمام اجود سبكاً لان قول ابي الطيب ولقد يكون لفظ المضارع لم يصب محزّه اذ المعنى على الماضي
والمراد لقد كان فان قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان
بخيلاً بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابداً لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السياق يأبى هو
بذل التعيين فالزمان اذا سخا به فقد بذله ولم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره الشيخ واعترض عليه
بانا سلمنا انه بايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلاً للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه
فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فيتبع الشاعر ذلك ولكن الحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا
بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سبباً للصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي
تمام اجود سبكاً لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يسبق
اليه احد من شراح البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تأويل فاسد
وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلاً به على قلت

اي داخله واسعدني يعني البيت وهو ابي تمّ وعلى التقادير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام
لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر وكان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل
الفرق ولو اشترط في الاخذ اتحاد معاني المعنيين بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ماخوذاً منه على واحد من التقادير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحاً ولهذا قال الامام
الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام
لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى
المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها
دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا
سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه يرجع لها الى وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا
ورُدّ بان المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض اللفظ لان المنية والفراق والوجدان وبدّل بالنفوس
الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبك الا حديث فراقكم لما اسرّ به الي مودعي هو ذلك
الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مقلتي عند النوى وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه
الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر التي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط
من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن
والقافية والا فهو مذموم جداً كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الآفاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد
وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ
المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماماً
من ألمّ اذا قصده واصله من ألمّ بالمنزل اذا نزل به وسلخاً وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ
للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً والبسه جلداً آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة
ومسخاً يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني
ابلغ

ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية
اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب
ومن الخير بطؤ سيبك عني اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه
يقول لعل تأخر عطاياك يدل على كثرتها كالسحاب فما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء
يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيهما اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق اي لمع في
الندي اي في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه
القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كأن السنتهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن
خرصانا الخرصان اسنة قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء
اسنة رماحهم ونفاذها كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
كالسنتهم في النطق فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تألق والمصقول
من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا
تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل
الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا او ودى وما كان اكثرهم سواما السائمة
والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع
ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في
البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر
في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى
لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع فهذا من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير
الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك
من ارب اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كونهم
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة ولم تر
تضوع بني كلاب في قبائل او ... ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فغير جرير

عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار و
بمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او
افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير
لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك عن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر
ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم
لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه
اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى
والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي
نواس ليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا
يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه
غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والاعراض فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد
ليس على الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى
الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال
اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال على تقدير
تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض وعلى تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها
للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا ان
الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض بيت ابي
الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في
قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب
والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات

السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل عطاء
الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطى بغير سؤال ومنه اى من غير الظاهر
ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين اى
عيانا ثقة حال اى واثقة على انه مفعول له لما تضمنه قوله
على آثارنا اى كائنة على آثارنا لوثوقها وإعتيادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى
وقول ابى تمام وقد ظللت اى القت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل
من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى ان ايات الممدوح التى هى كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان
فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى
عين وهو معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لان الافوه
افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين و
قربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشئ مما افاده قول الافوه رأى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال
ان قول ابى تمام ظللت الهام معنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها
من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو
تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا
انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش
فيحسن الاستدراك الذى هو دفع التوهم الناشى من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات

ويحتمل ان يكون هو قوله وبها يتم حسن الاول اى بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير
الطيور على آثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع
الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع كونه اشد خفاء بحيث لا يعرف ان
الثانى ماخوذ من الاول الا بعد امعان رويته ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ
والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما و
اتباع الثانى وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك فما سبق كله انما يكون
اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه
انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف
اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت
انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم
وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفى فدفع اليه سيف
غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى نفسه
وكانه قال لا استعمل هذا السيف الآلة لم اراد ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله
يستسقى به المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا
قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا
ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا
قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام
وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كانى

يا ابن القين يعنى الفرزدق فقد اجابنى فقال ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغا
ثم اخبر الفرزدق بالجود ودفع عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط
التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وقال فى ضربة الرومى جاء هكذا
ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه
فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما
يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها اخذ
شئ من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على
انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من
القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبى صلى الله عليه وسلم
كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او
هو اقرب حتى انشد فاغرب والثانى مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من
غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى
قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه
لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى صلعم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت
الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبح
الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لى ان رقيبى سيئ الخلق
فداره من المداراة وهى الملاطفة والملاينة وضمير المفعول للرقيب قلت دعنى وجهك الجنة
حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه الصلوة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات
يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا به يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلى كما تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله

اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير
ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من ذريتى
بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى
عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل
الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه
فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالقافية
كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله
راجعونا وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا
كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا
عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله
من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شيئا من قصيدة اخرى لكنه لم يعرف له
نظير فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر
التميمى اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا بحالى يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله
ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت
سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن
الوليد الانصارى وما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لاحاجة اليه قول ابن العميد كانه كان
مطويا على احن ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم
بالمنزل الخشن البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله اى قول
الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى سانشد يوم بيعى اضاعونى واى
فتى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنهم
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا

حتى أوجع ما كانوا أي وأي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وتأخير ودون البيت كقول
الآخر قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس أعذاره الساري العجول
توقفا فاني وتوهمك ساقه من باب المصراع الأخير لأبي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
أحدهما أن يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كما معا
أصبح في بؤس تكابدت والعيش في الغلب مثاني قدنى وأدني والآن أقبلت الدنيا عليك بما تهوى
فلا تنسني ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي فيه لان المعنى لا يتم بدونه ه
وأحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت والمصراع المضمن في شعر الشاعر
الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب و
يراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم أبدى لي لماها اي سمرة شفتيها
وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار مرتع ما ومدامعي مجر عوالينا
ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين
العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز
ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين
الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد
في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة
وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه
على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب
أقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه
والبيت لسحيم بن وثيل واصله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة
ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي نسبوا الى الغلط في جهة وخطوا من رتبته ولم يعرفوا قدرا
وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم ودرجاتي تضمين البيت فما زاد

على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا كان الشاعر اي قد اودع شعره شيئا من شعر
الاول رفوا بالغير اي جعله قليل معاوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان
ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس
سوا ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من
اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حال اي ما باله يفخر اعقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر
وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل
مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق
الاقتباس كقول الشافعي رضي الله عنه الذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق
البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام
الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع
ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات
وقوله عليه الصلوة والسلم ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله عليه الصلوة والسلم من حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله عليه الصلوة والسلم انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط
كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في مكانه غير
قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه
الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء
ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا
قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على صاحبه ه
واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات
في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم
على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا غلط محض

من قبيل الشارح العلامة حيث سوّى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر او مثل من غير ذكره اوجعله مشيا لعدم التمييز فقوله ان يشار في قوة الكلام الى قصة او شعر او مثل من غير ذكره
اي ذكر كل القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل وانما ذكره لان التلميح لان ذلك يكون في النظم او في النثر على التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل صار ستا اما في النظم
فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحسنا يا خوامم وقد حوّم الهوى فلو باعيد ما نظرنا ومن قبح
زرت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى
لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري أحلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخوامم واهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار ومن قبح
حجزه ونضا ذهب به وازاله الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الذي هو حجرة الظلمة الطوى
انقبض المجزع ذو لونين قوله احلام نائم استعظام لما رأى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن
نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه
فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض سخنتها
اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق والنار تلتظى ارق من رق اذا رحمه واحفى من مستعض حمادة
عليه تلطف وتشفق ممكن في ساعة الكربة الام لا ابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال
من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار فاشار الى البيت المشهور المستجير
اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار
وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي ام جساس
وكان لها من جرم من في ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهر
بينهما فخرجت الى ابل جساس ناقة تكومى ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت
حتى بركت بفناءها صاحبها وضرعها تشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهلها منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى
خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه وتبعه عمرو فطعنه جساس ثم وقف عليه فقال يا عمرو

اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت وتسبب الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها لتغلب على بكر وهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقوله عمرو بن كلثوم ...
ذلك فرط القتادة اشار الى المثل السائر دون عقبان الغاية واخرطه دونه فرط القتادة
يضرب للامر الشاق قال كليب وهم قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له ...
والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة
والى الشعر ... وبيت ليلى نابغية واخوان يعقوب ... اشار الى قول النابغة
... من الرقيق اخا ابنا ... الى قصة يعقوب عليه الصلاة والسلام
والتلميح الى المثل كقول الغشي فيا الها من جرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من ...
تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح
احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير
انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح
تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من
... علي عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ما لقينا البارحة من شيوخ محارب
... قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ...
... ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله
... البارحة ... وكانوا في طلب ... قول القائل لكل الى شأو العلى حركات ولكن عزيز في الرجال ثبات
... ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان
يتأنق اي يتتبع الانق والاحسن ... في الروضة
... في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع
... بان تكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان تكون في غاية البعد
من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة
... وان تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف
او على العكس بل يصاغان صياغة تتناسب وتتلاوم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع

ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها
الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه
والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل
كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول
فيصير الدخول كاسم الجمع والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن منه
بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن
الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الغزاة والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام
وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اذيقك ام ماء الغادية ام خمر بفي برود
وهو بي كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير
في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك
يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى
ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدأ بهذا يوم
المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه
واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون
المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا بالابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال
من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن
يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا

وكقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار
من بطشي وفتكي اي بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله
بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفايح لا سود الصحايف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له بكاء عظيم لعمري ان يلم عظيم بآل علي والانام سليم
وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى
اعدائك الالم ومنه اي مما ناسب في افتتاح الكتب اي الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف
الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية
وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام
به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من
نسيب اي وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية
الملائمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله
التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة
وانما كان التخلص من المواضع الثلثة التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح
الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب
واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد
الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اثر فيه
ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية
لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع
خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل

المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي في قومس حال ان اخذ
السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على
السرى لا على قوله منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل منا ايؤتم ومفعول يقول قوله
أمطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص
ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق
وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع
والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع
نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية
والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في
ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية
في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب
وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء عليه الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء
بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد
الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد
ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص لكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف

اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر
جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال
ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج
من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه
اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى
حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن قبيل
لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها
الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه
السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق
من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على
العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن
عبد الحميد وانى جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما
املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطائه ذلك الجميل
والا فاني عاذر اياك في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا
السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك
سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة
على احسن الوجوه واكملها من البلاغة لما ذكرنا اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها
وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال كذكر ما بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد
ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر
وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطبقة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة

۲۲۸
٥٠ گ

للامام فخر الرازي

نهاية اقدام العقول عقال ... واكثر سعي العالمين ضلال
وكم قد راينا رجالا ودولة ... فبادو جميعا مسرعين وزال
وكم من جبال قد علت شرفاتها ... رجال فزالوا والجبال جبال
وارواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا اذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى ان جمعنا فيه قيل وقال

هر كه خواهد خبر او كرد ...

الطلوع الحقيقي ... النسبتين
... العدل ... الحقيقة
... السببين ...
والنواظ

رات قمر السماء فذكرتني ليالي وصلنا بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعيني

كيف يخفى بك ما حل بنا انا ات الفاتح اتنا

ومراتب مصاقع البلغاء، واخرس شقاشق الفصحاء، ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث انتهى بعض ... ذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك كذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي لها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا اخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ذي الانعام والصلوة على محمد واله عليه وعليهم السلام.

وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر ختم بالخير والظفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله عن النكبات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه خير البرية واله واصحابه ذوي النفوس الزكية.

وقع الفراغ من انتساخ هذه النسخة الشريفة وقت العصر التسع والعشرين من شهر رمضان المكرم على يد العبد الفقير الى الله تعالى ... بن ... الذاكر غفر الله له ولوالديه ولمن انتسب اليه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على خير خلقه محمد عليه السلام وسلم تسليما كثيرا دائما.

تاریخ [illegible]

[illegible]